



قيادي «الحرس» الذي قضى في دمشق عضو في شوري «الحزب» خامنئي يهدّد والأنظار نحو نصرالله إسرائيل: الثمن سيكون باهظاً



IRNA
Kazem Ghane

نصرالله وزاهدي في صورة نشرتها وكالة «إيرنا» الإيرانية الرسمية أمس

غداة الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، تصاعدت أمس الدعوات الى الثأر في طهران ولبنان. وقابلها تحذير إسرائيلي من «ثمن باهظ»، في حال تنفيذ التهديدات ضد الدولة العبرية.

وأُسفر الهجوم الاثنى عشر الماضي، عن مقتل 13 شخصاً بينهم سبعة من الحرس الثوري الإيراني، وأبرزهم العميد محمد رضا زاهدي والعميد محمد هادي حاجي رحيمي. وأدى الى تدمير مبنى القنصلية الملاصق لمبنى السفارة الإيرانية في وسط دمشق.

وقال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي في بيان «سيعاقب رجالنا الشجعان النظام الصهيوني، وسنجدله يندم على هذه الجريمة وغيرها».

كذلك، تعهّد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بالردّ على هذا الهجوم، مؤكداً أنّ «هذه الجريمة البشعة لن تمرّ من دون ردّ».

11

شعبور: على منصوري تطبيق المادتين 206 و26 من قانون النقد والتسليف

أكد الاستاذ المحاضر في قوانين المصارف المركزية والنقد والتسليف توفيق شعبور أنّ المادة 206 من قانون النقد والتسليف تطالب، بنص صريح وواضح، مصرف لبنان بملاحقة مخالفات القانون المذكور من خلال النيابة العامة أمام المحاكم الجزائية، ووفقاً للأصول العاجلة». وأضاف: «من جهة أخرى، تنص المادة 26 على أنّ الحاكم (وبالتأكيد القائم بمهامه) هو من يجيز إقامة جميع الدعاوى القضائية باسم مصرف لبنان ويتخذ جميع الاجراءات التنفيذية أو الاحتياطية التي يراها...؟ لكن، رغم كل المخالفات الجسيمة، لم يسجل أي إدعاء من قبل الحاكم بالإنبابة وسيم منصوري منذ تسلمه زمام الحكمية منذ بداية آب المنصرم».

13-12+

المجلس المركزي لمصرف لبنان في عين عاصفة «أوبتيموم إنفست»

يشترى منها لاحقاً بأسعار مختلفة حيث بلغت العمولات نحو 12 تريليون ليرة (8 مليارات دولار). فماذا ستفعل الحكومة أمام هذه المعلومات والتقارير؟ وهل ستحاسب المتورطين وصولاً الى استعادة الأموال المنهوبة التي كان يتولى حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة توزيعها بلا رقيب يكشف وحسب يحاسب؟».

كما طلب مخزومي من مجلس النواب تشكيل لجنة تحقيق نيابية في هذه القضية.

11

الى قضية رأي عام، وتثير المودعين غير القادرين على الوصول الى حقوقهم، فيما الحديث عن عمولات بالمليارات يمزّز مرور الكرام». فقد تقدم النائب فؤاد مخزومي أمس بسؤال إلى الحكومة عن علاقة شركة «أوبتيموم إنفست» بمصرف لبنان، وجاء في السؤال: «لما كانت مصادر مطلعة أفادت أنّ هناك 45 عملية بين «أوبتيموم» ومصرف لبنان، وحيث كان مصرف لبنان يمنح خطوط ائتمان للشركة لشراء أوراق وأدوات مالية، ثم

لم يعد في استطاعة المجلس المركزي لمصرف لبنان تجاهل القضية التي كشفها «نداء الوطن» في 27 آذار الماضي، والتي تناولت تعاملات بين المصرف المركزي وشركة «أوبتيموم إنفست» كوّنت عمولات بنحو 8 مليارات دولار لم تستطع شركة «كرول» للتدقيق الجنائي تحديد الأطراف الثالثة المستفيدة منها.

وكشفت مصادر مطلعة أنّ القضية المتداولة بكثافة منذ أسبوع على الأقل «تتحول تدريجياً

إسرائيل تسفك دماء عاملين في «وورلد سنترال كيتشن» وتغضب الغرب

كيتشن» الأميركية غير الحكومية الذين استشهدوا بضربة إسرائيلية، اعترفت تل أبيب بتنفيذها «عن غير قصد» واضطرت إلى تقديم اعتذارها مساء، ما فرض على المنظمة وقف عملياتها في غزة وأثار غضباً غربياً عارماً على الدولة العبرية.

11

في اليوم الـ179 للحرب في قطاع غزة أمس التي ألحقت أضراراً بالبنى التحتية تقدّر بنحو 18.5 مليار دولار، وفق تقرير جديد للبنك الدولي، اختلطت دماء الغزائيين الذين لامست أعداد قتلهم الـ33 ألف شخص، بدماء 7 عاملين إغاثة تابعين لمنظمة «وورلد سنترال



بشاره شربل

b.charbel@nidaalwatan.com

مقاهرة «المُشاغلة»: لا وقت للمكابرة

رغم صدق التضحيات وإرادة المواجهة الصلبة التي تتنكر لأي عقبات رفعا للمعنويات، فإنّ العارفين ببواطن الأمور لا يحسدون «حزب الله» على ما زقّين يتحمل مسؤوليتهما. واحد وقع فيه، وآخر يجزّ لبنان إليه.

يمكن للأبواق والعوام الاستمرار في ممارسة الشتيمة بلا تمييز وسوق الاتهامات بالصهيينة والتامر مع «الغرب الاستعماري» و«الرجل الأبيض» ضد كل رافض لهذه الحرب لانعدام التكافؤ والاستئثار بقرار السلم والحرب، لكن ذلك لن يغيّر واقع أنّ حرب المساندة التي أطلقها «الحزب» للتخفيف عن غزّة حققت صفر أهداف. فهي لم تمنع إسرائيل من تدمير القطاع وإنهاك «حماس»، ولا خمت الجنوب ولبنان من عدوان مفترض لم يكن سوى إحدى الذرائع لخوض معركة لا أفق لها إلا ما تخطّه طهران.

«حرب المُشاغلة» بكل المعايير فشل ذريع. ف«الحزب» خسر نخبة لا تحصى من كوادره، وبيئته نكبت بالدمار والضحايا والتهجير، وسائر اللبنانيين تضرروا بأشكال متنوعة. هنا فندق خمس نجوم لا يشغله سوى حفنة نزلاء. وهناك مؤسسة دستورية أمّ ناخث تحت وطأة «الثنائي» المُصادر رئاسة الجمهورية في انتظار جلاء «طوفان الأقصى». وهناك جهة أمنية استغلت الانحلال العام فنسيت القوانين (فضيحة أمن الدولة وداني الرشيد). كل ذلك من غير أن نذكر الغرق الإضافي للقضاء في التسييس، والودائع المنهوبة المشمولة بالرعاية، وتدايعات النزوح المتدرجة (جريمة الأشرفية مثلاً)، والأضرار التي لحقت بكل مواطن بفعل مناخ الحرب الطارد للوظائف والأعمال والمحيط للأمل في المستقبل.

حان الوقت لتجديد مصارحة «حزب الله». صرخة المواطن الذي ينشد العيش بسلام أهم وأصدق من شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» الذي نكبت به الأمة العربية منذ نشأة الكيان الصهيوني. وهو أقوى بالتأكيد لأنّ المعركة تُخاض خارج الشرعية الدستورية ومشروعية التوافق الوطني، وبعيدة أصلاً عن احتمالات تحقيق انتصار أو انحياز ملموس يشترك فيه الجميع ولا ينحصر بتقييمات ايدولوجية تنتج انتصارات تخاطب الغيبيات.

واقع الأمر أنّ «حرب المُشاغلة» صارت مقامرة. فعدا إثارتها استياء كل من ليس منخرطاً في الولاء العضوي لـ«حزب الله»، فإنّنا تغذّي تفصيل الانفصال والطلاق على شعور التبعية والعجز عن ممارسة الشراكة الفعلية. وهو شعور متراكم منذ زمن الوصاية السورية وعزّزه استخدام سلاح «الحزب» في الداخل وتصرف «الثنائي» كحاكم بأمر الله وبالقوة العارية منذ عام 2005 أي منذ عقدين مرّت خلالهما على اللبنانيين أحداث جسام وثورتان أحبطتهما متحكماً بكل مفاصل الدولة التي انهارت بين يديه وعلى رؤوس كل الناس. مقامرة «الحزب» الحقيقية هي تجاهله التحذيرات الدولية من عدوان تدميري، لأنّ آلة الحرب الإسرائيلية شققة الى تكرار نمونج غزّة في لبنان وجعل منطقة القرار 1701 أرضاً محروقة. ويبدو أنّ كل الكلام على صفقة تعطيه مكاسب في الداخل مقابل تسهيله تطبيق القرار الدولي مجرد أوهام حتى الآن.

نفهم أنّ ورطة «حزب الله» كبيرة. فلا هو يستطيع الانكفاء أمام عدو لا يرحم. ولا هو قادر على مواجهة شاملة تغرقه وتغرق طائفته في كارثة استراتيجية قد تؤدي الى تفكيك لبنان، لكن يبقى أمام «الحزب» مخرج مشرف لو أراد، يحفظ كيان طائفته ودورها وحقوقها ويساهم ايجاباً في إنقاذ كل لبنان.

لا عيب في التنازل للدولة على الاطلاق. ولا مذلة في تفويض الجيش تولى أمن الجنوب والانصياع للدستور ووقف الاجتهادات المعطلة لانتخاب رئيس توافقي يعيد لململة البلاد، عسانا نرى آخر مغامرات الطوائف وارتباطاتها المكلفة بالخارج والمحاور. فنأمل في قيامه دولة مواطنة لا فضل فيها اللبناني على آخر إلا بقدر ولائه للبنان.

المنحى الخطير للضربات وتهشيم القانون الدولي

وليد شقيير

بالتزامن مع محطات التصعيد الخطير على الجبهتين اللبنانية والسورية، بين إيران وإسرائيل، دخلت المواجهة العسكرية مرحلة جديدة من المنزلقات التي تحوم الشكوك في شأن إمكان التحكم بها بحيث لا تطلق حرباً واسعة، حتى ما قبل قصف إسرائيل مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق ومقتل سبعة من قادة حرس الثورة الإيرانية أول من أمس، كانت القاعدة القائلة بأن مظاهر التصعيد التي شهدتها الميدان السوري، وجنوب لبنان، ما زالت سارية المفعول، وهي أنّ الأمور ستبقى مضبوطة وتحت سقف عدم التسبب بحرب مفتوحة بين الدولة العبرية وإيران وأذرعها.

لكن الضربة الإسرائيلية في دمشق خرجت عن المألوف وطاولت مبنى تعتبره القوانين الدبلوماسية أرضاً إيرانية. وإذا كانت طهران اعتمدت أسلوب الصبر الاستراتيجي في الأشهر الماضية، ومررت الرسائل لواشنطن سواء عبر الوسطاء أو عبر المفاوضات مع المسؤولين الأميركيين في عُمان، بأنها لا تريد الحرب، فإنّ إسرائيل لم تتوقف عن استفزاز طهران ومحاولة زجها في المواجهة العسكرية وجزّ الولايات المتحدة الأميركية إلى دعمها فيها. ضربة دمشق وضعت أطراف المعادلة المصرة على منع توسع الحرب على المحك. وما كان يُعدّ حرب استنزاف، إسرائيل تفهمه إنهاكاً لأذرع طهران ولا سيما في سوريا ولبنان، ويعتبره «حزب الله» استفزازاً لإسرائيل ومواردها العسكرية، كما بات الاستهداف الإسرائيلي المباشر لإيران، والاستهداف الإيراني المباشر للقوات الأميركية في سوريا والعراق، وللسفن الأميركية والإسرائيلية في البحر الأحمر، وللعق الإسرائيلي، تارة عن طريق الميليشيات العراقية وأخرى في إيلات عبر الحوثيين، أقرب إلى الحرب المفتوحة.

تحت عنوان الحرب المحدودة



أعمال الإغاثة في دمشق (أف ب)

والمضبوطة يشهد الإقليم الحرب المفتوحة. في انتظار الرد الانتقامي الذي وعد به المرشد السيد علي خامنئي على ضربة دمشق، تلوح المخاطر بسبب عوامل تهدد منطق المواجهات المدروسة، سواء كانت الضربات المباشرة التي تنفذها إسرائيل في سوريا ولبنان، أو في ردود «حزب الله» عليها من جبهة الجنوب. ومن هذه العوامل الإمعان في تحدي القانون الدولي من الجانبين، على مستوى العمليات الحربية، ومن جانب إسرائيل تحديداً في ما يخص القانون الإنساني الدولي أو إيصال المساعدات الإنسانية للغزيين.

وإذا كانت إسرائيل ضربت بعرض الحائط قرار مجلس الأمن الصادر في 25 آذار الماضي بوقف إطلاق النار وتبادل الرهائن خلال شهر رمضان، وواصلت

حربها على غزة بأبشع الصور لا سيما في مستشفى الشفاء، فإنها على الرغم من الضجة التي أثارته حيال اتهامها بخرق معاهدة مناهضة الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية، لا تزال تقترب الأفعال نفسها التي استدعت إقامة الدعوى ضدها من قبل جنوب أفريقيا. والأفدح من ذلك أنّ الولايات المتحدة الأميركية التي مررت القرار بامتناعها عن التصويت، أجازت لإسرائيل الاستمرار في معاكسته حين اعتبرت أنه غير ملزم. من الوقائع الصارخة حول تحدي القانون الدولي:

- قتل إسرائيل عن سابق تصميم سبعة من العاملين في منظمة «ورلد سنترال كيتشن» الأميركية التي تساعد على مواجهة المجاعة في غزة بتقديم وجبات الطعام والضحايا من الأجانب. وهو ما

أدى إلى انسحاب المنظمة كلياً من غزة. الانفجار الذي تعرضت له دورية تابعة لـاليونيفيل في بلدة رميش الحدودية وأدى إلى جرح ثلاثة من عناصرها، إضافة إلى المخرج. وهو لم يحصل نتيجة قذيفة أو صاروخ أطلق على الدورية، بل جراء عبوة ناسفة وضعت على جانب الطريق. الإشكال الذي وقع بين «الأهالي» مجدداً وبين جنود دوليين من الوحدة الفرنسية في «اليونيفيل» في بلدة برعشيت. و«الأهالي» لا يتحركون في القرى الجنوبية من دون «غمزة» من «الحزب». - أذرع إيران تواصل تخطي حدود الدول وتهدد الملاحه الدولية من دون أن تلبس أي قناع. ولا يمس ذلك بمصالح إسرائيل وأميركا بل سائر دول العالم. لا حرج لدى فريقَي المواجهة في

خفايا

يتعرّض مسؤول نقدي كبير لضغط من محيطين بمرجعيته السياسية، لاعتبارات شخصية ومهنية.

يجدد وزير بارز اتصالاته بمسؤولين في صناديق دولية وإقليمية، تحضيراً لاستكمال مسيرته المهنية، بعد فشل خطط الحكومة الاقتصادية - المالية وإصابته بالإحباط جراء ذلك.

بهدف تغطية النفقات خارج إطار قانون الشراء وتغطية كلفة التوظيف السياسي، عمدت مؤسسة كهرباء لبنان إلى المبالغة في تسعير مبيع كيلو واط الطاقة المنتجة في معامل قاديشا والتي تملكها المؤسسة نفسها بنسبة 99%، بسعر 15 سنناً للكيلو واط بينما يبلغ سعر الكيلو واط لسائر الامتيازات 2 سنّت.

تهشيم القانون الدولي وهيبته المشوهة منذ سنوات. فكلّاهما يعتبر أنّ القوة وحدها تتكلم. لكن المغزى الأعمق لهذا التهشيم الذي نشهده على امتداد الإقليم، هو أنّ الحلول ووقف الحرب ليست قريبة، بل هي مفتوحة على حسابات توسيعها. وإذا كانت المرجعية الدولية التي سيُعتمد على أدوارها لوقف الحرب مضروبة القدرة على الحركة ومجردة من الهوية ومن أي توافق على دورها في مرحلة السلم، كيف يمكن التعويل على دور أممي في إدارة ما بعد الحرب؟

الأمن يتقدّم... وجلسة لمجلس الوزراء غداً

وزارياً، يعقد مجلس الوزراء، بهيئة تصريف الأعمال، جلسة عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر غد الخميس في السراي الكبير، للبحث في البنود المتعلقة في المواضيع الضرورية المدرجة في جدول من 21 بنداً. عقد تكتل «لبنان القوي» إجتماعه الدوري برئاسة النائب جبران باسيل فناقش جدول أعماله وأصدر البيان الآتي:

1 - يتوقف «التكتل» عند إرتفاع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا ولبنان بموازاة إستمرار الحرب على غزة ويعتبر ذلك مؤشراً على نية حكومة نتنياهوو بإدخال المنطقة في حرب موسّعة وشاملة. ويرى أنّ السلوك الإسرائيلي المدان يستلزم إسقاط الذرائع من يد العدو وذلك بفك المسار الميداني بين غزة ولبنان مع التأكيد على الدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني بالأمن والاستقرار وبيضاء دولته المستقلة فوق أرضه.

2 - مع إقتراب نهاية الولاية الممددة للمجالس البلدية والإختيارية يستغرب «التكتل» الصمت الذي يترك ضبابية حول هذا الاستحقاق بما يهدد بحصول فراغ قاتل يجب تفاديه وهذه بالدرجة الأولى مسؤولية الحكومة لتقوم بما يلزم.

3 - يعلن «التكتل» تأييده للحوار الحاصل في بكري لصياغة وثيقة وطنية تحدّد الموقف من الثوابت وتؤكد على مبدأ الشراكة المتوازنة وتبلور خطة عمل لترجمة ما يتم الاتفاق عليه. ويستهنج التكتل الكلام الذي يشكك بجدوى هذا الحوار لما فيه من إساءة للبطيريركية المارونية وللأطراف المشاركين وللقضايا الوجودية.



عودة ومكاري

سياسياً، سئل وزير الاعلام في حكومة تصريف الاعمال زياد مكاري بعد زيارته متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الارثوذكس المطران الياس عوده، عن مصير حوار بكري، فأجاب: «الذين شاركوا قالوا عن اللقاء إنه طبخة بحص. نحن نعتقد أنّ وجهة نظرنا كانت صحيحة لهذا لم نشارك، لأننا كنا نعلم أنّ لا أفق مع الأسف».

أما النائب ابراهيم كنعان فعرض في مجلس النواب مع القائم بالأعمال المصري في لبنان هاني خضر، العلاقات الثنائية بين البلدين، «لا سيما دور اللجنة الخماسية في الاستحقاقات الداهمة وحضور المجتمع الدولي في هذا المجال».

الذي انعقد في مجلس النواب بين المنسقة الخاصة للامم المتحدة يوانا فرونتسكا ونائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب الذي اعتبره «خرقاً فاضحاً لكافة القوانين الدولية»، واستنكر أيضاً الاعتداء الذي طال دورية لقوات اليونيفيل في الجنوب. كما تم البحث في ملف الانتخاب الرئاسي والبلدي حيث شدّد على «ضرورة اجراء هذه الانتخابات وعلى الحكومة تحمل مسؤولية عدم تأجيل الانتخابات الإختيارية والبلدية». السفارة الاميركية في لبنان ليزا جونسون زارت رئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان في مجلس النواب، وتم عرض للتطورات العامة في لبنان والمنطقة.

عاودت عجلة العمل السياسي دورانها ولكن بـ«خجل»، بعد انتهاء عطلة عيد الفصح لدى الطوائف التي تتبع التقويم الغربي، الا أنّ الوضع الأمني المتفجّر ظلّ في صدارة المشهد، وسط ترقب ردّة فعل ايران و«حزب الله» على الاعتداء الاسرائيلي على مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، خصوصاً بعد تعهّد الطرفين بأنّ هذا التطور «الخطير» لن يبقى «من دون ردّ»، فيما اعتبرت وزارة الخارجية اللبنانية «أن استهداف المقار والبعثات الدبلوماسية يشكل خرقاً موصوفاً للقانون الدولي، وانتهاكاً خطيراً لاتفاقتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية اللتين تضمنان حصانة وحرمة المقرات الدبلوماسية»، واعتبرت «أنّ هذا التصعيد الخطير في خرق القوانين والاعراف الدولية يهدّد بشكل حتمي السلم والأمن الإقليميين والدوليين». أما رئيس مجلس النواب نبيه بري فأبّرق إلى السيد علي خامنئي والرئيس إبراهيم رئيسي ورئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، مديناً ومستنكراً ومعزّياً. كذلك دان الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط استهداف مقر القنصلية الإيرانية، وتقدّم من إيران بالتعزية، مستنكراً «استهداف المقار الدبلوماسية الذي يعدّ انتهاكاً للقوانين الدولية ولقواعد الحصانة الدبلوماسية». وأكد المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان أنّ «ثمن الهجوم الذي طال قنصلية طهران في دمشق كبير وخطير جداً»، مشيراً إلى أنّه «حتى اللحظة، لم تختبر تل أبيب مواجهة الإنتقام التي تنتظرها».

وقد حضر هذا «الاعتداء الخطير» في اللقاء

طوني فرنسيس

سيرجئون الإنتخابات البلدية كما أرجأوا غيرها

خلال عشرة أيام يفترض أن يدعو وزير الداخلية الهيئات الناجبة إلى إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية المؤجلة والتي يجب اتمامها قبل نهاية أيار المقبل. ومع أنّ هذه الانتخابات هي من بديهيات الأمور، إلا أنها، ومبدأ الانتخاب عموماً، صارا في لبنان استثناءً. القاعدة هي في إلغاء أي مظهر من مظاهر لبنان المتحد، والذي كان يحق له الافتخار بأنه أول بقعة في المشرق أجرت انتخابات، ولو أولية، لاختيار مجلس إدارة متصرفية الجبل.

التصميم على إلغاء أساسيات الاختيار الشعبي في المواعيد الدستورية لم يظهر فقط في مناسبة الانتخابات البلدية والاختيارية. قبلها، مورس في الانتخابات النيابية عندما مدد سيد نفسه لنفسه، ثم ارتكب السيد نفسه العصيان ذاته عندما لم يذهب إلى انتخاب رئيس للجمهورية. واليوم تتكرر تجربة الفراغ الرئاسي للمرة الثانية، بانتظار ما إذا كان الفراغ الحالي سيسجل رقماً قياسياً يتفوق على رقم السنتين ونصف السنة الذي تم تسجيله في جولة تعيين الرئيس السابق. والإصرار على الفراغ في كل المواقع يُواكب مع تعميق للانقسامات والنزاعات الطائفية والمذهبية. وهذا أيضاً يحصل عن سابق تصور وتصميم وجرى تنظيمه في قانون الانتخابات الذي يستلهم روحية مشروع قانون «اللقاء الارثوذكسي» المغفور له. وفي ظروف الانهيار المؤسساتي يصبح الانقسام والحسابات المذهبية طاغياً، وتغدو انتخابات بلدية في العاصمة والمدن الكبرى استفتاء على التمزق والهيمنة الفتوية.

تحتاج معالجة ذلك وعياً وطنياً وتحملاً للمسؤولية من رجال دولة لم يعودوا موجودين. كان رفيق الحريري يضمن المناصفة في بلدية بيروت فمن سيضمنها اليوم اذا لم تتوفر شبكة حماية من الانقسام المذهبي والعنصري؟ على الأرجح لن تجري سلطة التصريف أي انتخابات ولن تنفعها حجج الوضع في الجنوب، ولا ذرائع المخاوف من انقسام عمودي في بيروت ومدن أخرى. كان ثلث لبنان تحتله إسرائيل في التسعينات، والباقي تديره سوريا، وتم إجراء انتخابات نيابية مرتين في كل لبنان، وواحدة بلدية واختيارية من دون الجنوب بانتظار الانسحاب الاسرائيلي عام 2000.

الآن أيضاً، ببعض الإصرار والحرص والحد الأدنى من الالتزام بالأخلاق السياسية والوطنية، يمكن الذهاب إلى انتخابات بلدية واختيارية حيوية جداً، للضرورات المبدئية ولحاجة المجتمعات المحلية الملحة إليها.

«بوانتاج» التمديد للبلديات: «التيار» يُرجّح كفة «الثنائي»

ألان سركييس



إهتمام «الثنائي» ينصبّ على مواجهات الجنوب (أ ف ب)

وكتلة «التوافق الوطني» (5 نواب)، كتلة «المردة» (4 نواب)، «الطاشناق» (3 نواب) إضافة إلى النواب: حيدر ناصر وجهاد الصمد وعبد الكريم كيار، وبالتالي يكون مجموع النواب المؤيدين للتمديد 46 نائباً. وهنا تتجه الأنظار إلى «التيار الوطني الحر» (17 نائباً)، ففي السابق كانت الكتل المسيحية ترفض التشريع في ظل الشغور الرئاسي، لكن في العام الماضي، كسر «التيار» هذه القاعدة وشرّع للتمديد للبلديات والمخاتير، بحجة منع الشغور. وتحدثت المعلومات عن تكرار السيناريو نفسه هذا العام، ف«التيار» الذي يخاصم «الثنائي الشيعي» في الملف الرئاسي سيكون في الخندق نفسه مع «الثنائي» في ملف التمديد للبلديات. وسيؤمّن الميثاقية المسيحية أولاً، والنصاب ثانياً، وسيمر المشروع بسلاسة، لأن «المعارضة السيادية» لا تملك القدرة على التعطيل مثلما تملكها في الاستحقاق الرئاسي.

وفي حال سار «التيار»، يرتفع عدد المؤيدين للتمديد إلى 63 نائباً، ويبقى هناك 21 نائباً، يتوزعون بين 8 من «اللقاء الديمقراطي»، و6 من كتلة «الإعتدال الوطني»، و7 من النواب المستقلين. ويبدو ان المعارضة متجهة الى عدم الدخول بمعركة قاسية لأنّ البديل من التمديد هو الفراغ، إلا إذا كان هناك إصرار حكومي وضغط خارجي لإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية. وينصّ الدستور على أنّ النصاب المطلوب للتمديد هو 65 نائباً، ويُمدّد للمجالس البلدية والمخاتير إذا نال إقتراح القانون النصف زائداً واحداً من 65 نائباً. ويستطيع «الثنائي الشيعي» الوصول إلى هذا الرقم بعدما تقدّم في معارك برلمانية سابقة، علماً أنّ «اللقاء الديمقراطي» لن يدخل في معركة مع «حزب الله» في هذا التوقيت، من هنا درب التمديد ستكون سهلة.

لتصل إلى الجنوب في الدورة الأخيرة. وفي شأن الجنوب، أكد مولوي أننا إذا وصلنا قبل يومين من انتخابات الجنوب والوضع على حاله، حينها نقول إنّ الظروف القاهرة حالت دون إجراء الانتخابات، ويتم تأجيل دائرة الجنوب فقط إلى أن تستقر الأوضاع الأمنية. كلام مولوي الذي قيل منذ شهر تقريباً، كان بشقه التقني وليس السياسي، فإجراء الانتخابات يحتاج إلى قرار سياسي من السلطة التي يتحكّم بمفاصلها «الثنائي الشيعي». وينشغل «حزب الله» وحركة «أمل» بتطورات الجنوب، ويعتبران الوقت حالياً للقتال وليس للدخول في زوارب البلدات والقرى الشيعية وإشغال الخلافات العائلية والعشائرية.

ويبدو واضحاً قرار «الثنائي الشيعي» بتأجيل الانتخابات، خصوصاً بعد كلام رئيس لجنة الدفاع والداخلية والبلديات النيابية النائب جهاد الصمد، حليف «الثنائي»، والذي تحدث عن إقتراحات قوانين ستقدّم لتأجيل الانتخابات بسبب الوضع في الجنوب والبقاع.

إذاً، بات البحث في سبل التأجيل، وهنا تدخل لعبة الحسابات والتوازنات في المجلس بعد تقديم إقتراح التمديد، فنصاب التمديد للمجالس البلدية والاختيارية يحتاج إلى الأكثرية المطلقة أي 65 نائباً، وترفض «القوات اللبنانية» (19 نائباً) التمديد، ويوقف معها في الخندق نفسه حزب «الكتائب اللبنانية» (4 نواب) وكتلة «تجدد» (4 نواب) ونحو 17 نائباً بين مستقل وتغيير، وبالتالي هناك 44 نائباً معارضاً ضدّ التمديد. ومن جهة المعسكر المؤيّد للتمديد، هناك «الثنائي الشيعي» (31 نائباً)،

يحتلّ الوضع في الجنوب صدارة الأحداث اللبنانية. وشكّلت الضربة الكبيرة للحرس الثوري الإيراني في سوريا تطوراً بارزاً للأحداث الحربية. وإذا كان الإهتمام الأساسي في الداخل ينصبّ على الانتخابات الرئاسية، إلا أنّ استحقاق إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية يدخل في الأيام المقبلة سلّم الأولويات. تتجدد اللجنة الخماسية لمتابعة الشأن الرئاسي، وحتى الساعة لم يخرج الدخان الأبيض ويبيش بقرب التوافق على رئيس للجمهورية. وفي حين ينتظر الجميع إنتهاء حرب غزة وتطورات الجنوب لكي «تنقشع» الرؤية الرئاسية، لا يمكن إهمال الملف البلدي والاختياري إلى ما بعد حرب غزة. ليس الشغور في المجالس البلدية هو العامل الأول في التمديد للبلديات، فدولة فارغة من رئيس جمهوريتها وغالبية المراكز المهمة ثملاً بالإنابة، لن يؤثّر إفراغ البلديات على سير عملها، بل العامل الأهم الذي عجل في التمديد عاماً واحداً كان الشغور على مستوى المخاتير. فسلطة البلديات تذهب إلى القائمقام والمحافظين، أما المختار الذي يُقسم اليمين فلا يستطيع أحد الحلول مكانه، وحاضر في كل معاملات الدولة، ويرافق المواطن من الولادة حتى الوفاة. يقف الاستحقاق البلدي والاختياري أمام 3 خيارات لا رابع لها: الأول إجراء الانتخابات رغم أحداث الجنوب، الثاني هو التمديد مرة ثالثة، ويتمثل الخيار الثالث في عدم إجراء الانتخابات وعدم التمديد، وبذلك تذهب البلديات إلى الفراغ الشامل ويتوقّف عملها، كما عمل المخاتير.

في العام الماضي كانت العقبة في عدم تأمين التمويل اللازم، وتمّ تدارك هذا الموضوع عند مناقشة الموازنة بعد تحسّن وضعية خزينة الدولة، وخُصص ما يوازي 10 ملايين دولار للإنخابات. ولإظهار حسن النية، أعلن وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي في 6 آذار الماضي الجهوزية لتطبيق القانون، واتخاذ القرار بإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، وحدّد التوقيت المبدئي في 12 و19 و26 أيار، تبدأ من عكار

الشامل ويتوقّف عملها، كما عمل المخاتير. في العام الماضي كانت العقبة في عدم تأمين التمويل اللازم، وتمّ تدارك هذا الموضوع عند مناقشة الموازنة بعد تحسّن وضعية خزينة الدولة، وخُصص ما يوازي 10 ملايين دولار للإنخابات. ولإظهار حسن النية، أعلن وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي في 6 آذار الماضي الجهوزية لتطبيق القانون، واتخاذ القرار بإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، وحدّد التوقيت المبدئي في 12 و19 و26 أيار، تبدأ من عكار

نصاب التمديد للمجالس البلدية والاختيارية يحتاج إلى الأكثرية المطلقة أي 65 نائباً

... والتخريجة بتواطؤ حكومي - نيابي



من سيرجرو على تحقّل هذه المسؤولية؟ (فضل عيتاني)

أسباب موجبة للتأجيل أو التجزئة، فعليها عرضها على مجلس الوزراء». وتساءل: «هل عقدت الحكومة أي جلسة عنوانها الانتخابات البلدية وإجرائها في موعدها؟»، وأشار إلى أنّ وزير الداخلية يقول إنه جاهز، بينما لسنا نحن من عليه مخاطبته، إنما الحكومة». وأضاف «في ظل تيقننا من وجود مناطق يتعذر إجراء الانتخابات فيها، على الحكومة إرسال مشروع قانون يطلب استثناءها، أو تأجيل الانتخابات كلها»، مؤكداً «أنّ كل إشارة حول موضوع الانتخابات يجب أن تنطلق من الحكومة، إما تنفيذاً كلياً أو جزئياً مع إذن باستثناء مناطق، أو تأجيلها مع إذن بتأجيلها. وهي لم تقم بأي خطوة... فمن سيرجرو على تحقّل هذه المسؤولية نيابة عنها في محاولة التأجيل الثالثة لهذه الانتخابات؟

كونفدرالي لنقيم انتخابات في ولاية ونستثنى ولاية أخرى. نحن نعيش في بلد واحد، مساحته لا تتجاوز الـ10452 كيلومتراً مربعاً، وبالتالي الاستثناء ليس منطقياً وهو بعيد عن الحسّ الوطني المطلوب في ظل العدوان الذي يتعرض له بلدنا». وأصرّ على «أنّ أي تأجيل للانتخابات أو استثناء لبعض المناطق من إجرائها لا يمكن أن يتم إلا بقانون»، مرجحاً بأي اقتراح قانون ينغش النقاش الديمقراطي داخل المجلس.

إلا أنّ عضو اللجنة النائب جميل السيد اعتبر أنّ أي نقاش يخاض في مجلس النواب قبل صدور الإشارات الواضحة من مجلس الوزراء يعتبر خارج السياق. وشدد لـ«نداء الوطن» على أنّ «مسؤولية إجراء الانتخابات تقع على عاتق الحكومة. أما إذا كانت لديها

لـ«نداء الوطن»: «لسنا نحن من يملك القرار بإجراء هذه الانتخابات أو تأجيلها، بل هي الحكومة ووزارة الداخلية، وعليه إذا أجريت هذه الانتخابات سنشارك فيها حتماً، ولكن إذا لم تكن هناك مؤشرات لإمكانية إتمامها، سنتحمل مسؤولياتنا لمنع حصول أي فراغ في المجالس البلدية والاختيارية. ولكننا لا نبادر إلى طلب أي تأجيل». ويضيف: «إنّ العدوان الذي تشهّه إسرائيل على لبنان يجعل مستحيلاً إجراء انتخابات في عدة مناطق لبنانية، بينما لا توافق سياسي على استثناء هذه المناطق». ترجم غياب التوافق السياسي حول كيفية إدارة الاستحقاق الانتخابي في ظل الظروف القائمة، خلال جلستين عقدتهما لجنة الدفاع الوطني والداخلية والنواب «القوات» الإصرار على إجراء الانتخابات مع استثناء المناطق الواقعة تحت العدوان، على أنّ تحدّد المناطق التي يستعصي دعوة هيئاتها الناجبة، بالاستناد إلى تقارير أمنية ترفع لمجلس الأمن المركزي. وهي اعتبرت أنّ ذلك لن يحتاج إلى قانون يصدر عن مجلس النواب، إنما يكفي أن يصدر قرار بتأجيل تقني عن وزارة الداخلية أو الحكومة، إلا أنّ هذا الرأي جُبه برفض التيار السياسي الذي يمثله «الثنائي الشيعي»، وتجنّاه حينها رئيس اللجنة جهاد الصمد. في اتصال بـ«نداء الوطن»، كثر الصمد موقفه، معتبراً «أننا لسنا في اتحاد

الشرعية الدستورية والديموقراطية على جلسة الهيئة العامة لتأجيل الانتخابات، الأمر الذي تدرسه بعناية «القوات»، ويقول نائبها رازي الحاج إنها «ستواجه محاولة التمديد الثالثة للمجالس البلدية بكل السبل الدستورية والقانونية المتاحة». حكومياً يبدو سيناريو «التخريجة» المنتظر مشابهاً للعام الماضي، فمجلس الوزراء، كما تؤكد مصادر وزارية لـ«نداء الوطن» ليس في وارد تقديم أي مشروع قانون للتمديد للمجالس البلدية، ولكنه ينتظر التوافق السياسي على تأجيل هذه الانتخابات أو تجزئتها، من قبل القوى السياسية التي تكوّنه، وبالتالي تقديم اقتراح قانون بذلك نيابة عنها. وعلى الرغم من أنّ وزير الداخلية يكرز التأكيد على جهوزية الوزارة لإجراء هذه الانتخابات، يبدو واضحاً أنّ هذه الجهوزية ليست كافية وحدها، وإتمام هذا الاستحقاق يحتاج أولاً إلى قرار سياسي. هكذا إذاً تتوافق الآراء النيابية والوزارية على أنّ كفة التأجيل هي المرجّحة، أياً يكن الساعون إلى هذا التأجيل ومسبباته. ويضع النائب رازي الحاج ذلك في إطار تقاطع المصالح بين كتلتي «حزب الله» وحركة «أمل» من جهة، و«التيار الوطني الحر» من جهة أخرى. ويعتبر أنّ هذا التوجّه مفضوح منذ أول جلسة عقدتها لجنة الداخلية والبلديات مع وزيرى الداخلية والمالية لمناقشة الاستحقاق. في المقابل، يقول النائب الآن عون

لوسي بارسخيان

في أروقة مجلس النواب تخطّى الحديث عن تأجيل الانتخابات البلدية البعد النظري إلى السير بخطوات عملية. والبحث جارٍ في تقديم اقتراح قانون معجل مكرز، يبرز التأجيل في الظروف الأمنية التي فرضها العدوان الإسرائيلي على لبنان، ولا سيّما في مناطق الجنوب والبقاع، ويحدّد أقصى مهلة بنحو عام، مع إمكانية لاختزالها في حال استعادة الهدوء الأمني.

لن يكون مهماً من يُقدّم اقتراح التمديد، ما دامت الأكثرية المرجّحة مؤمنة، فيما يبدو واضحاً أنّ جزءاً من هذه الأكثرية يشكل «أم الصبي» بالنسبة إلى طرح تمديد ثالث للمجالس البلدية والسعي لبلوغه، ويتمثل بكتلتي «الثنائي الشيعي» وكل من يدور في فلكهما السياسي، وجزء آخر يعلن صراحة أنّه «إذا ما وضع بين خيارى الفراغ أو التصويت لقانون التمديد للبلديات، فلن يرتكب معصية الفراغ»، وهذا هو موقف «التيار الوطني الحر» الذي أعلنه النائب ألان عون لـ«نداء الوطن».

وأما أيّ اقتراح مواجه تقدّمه الجبهة المعارضة التي تضمّ «القوات اللبنانية» والكتائب وكتلة «التجدد» ونواب مستقلين، يؤيدون استثناء البلدات التي تتعرّض للعدوان، فلا ترى مصادر متابعه أنّه سيفعل فعله إلا لناحية إضفاء



ماذا بعد «وثيقة برككي»؟

راكيل عتيّق

لم يُعدّ جمع «الأقطاب» المسيحيين في برككي بالأمر المتيسّر منذ سنوات. وخلال عهد الرئيس السابق ميشال عون، كانت جهات مسيحية متنوّعة ومتناقضة من حزب «القوات اللبنانية» إلى «تيار المردة»، تعتبر أنّ أي لقاء مسيحي يريد منه عون ورئيس «التيار الوطني الحرّ» النائب جبران باسيل «الاستغلال» بغطاء البطريركية المارونية و«الجمعة المسيحية» للإستئثار ب«الحصة المسيحية» في الدولة وكورقة في وجه الخصوم في العناوين والملفات المطروحة، تارة رئيس الحكومة إن كان اسمه سعد الحريري أو نجيب ميقاتي، وتارة رئيس مجلس النواب نبيه بري، وأخيراً «حزب الله»، وأحياناً ضدّ الجميع.

في 16 كانون الثاني من عام 2019، استضافت برككي «اللقاء الماروني» المُوسّع الأخير. وانبثقت من «اللقاء» لجنة متابعة تضمّ نواباً عن كلّ الأحزاب والشخصيات المارونية إضافةً إلى المطران سمير مظلوم. ولم تظهر في السنوات اللاحقة أي نتيجة عملية لا للقاء ولا للجنة. وبحسب شخصية مسيحية مؤثّرة شاركت في اجتماعات مسيحية عدّة، إنّ خلافات القادة الموارنة تعرقل كلّ شيء وهذا واقع تاريخي. لذلك يخشى كثيرون من أنّ يُجهض هذا الخلاف مفاعيل «وثيقة برككي» التي تُبحث أخيراً، وأن تشهد ما سبقها من حوارات وتفاهمات أو أن تبقى حبراً على ورق، خصوصاً أنّ جمع النواب الموارنة سبق أن جُرّب. وإلى التوافق أو عدمه، هناك عوائق وإشكاليات عدة أمام هذه الوثيقة، أبرزها آلية التنفيذ أو طريقة التطبيق، إذا ما تحقق التوافق المسيحي حول العناوين المطروحة.

لكن جهات مسيحية سياسية بارزة ترفض وضع «وثيقة برككي» في إطار إمكانية التطبيق أو عدمه، معتبرة أنّ التركيز على «ترجمة» ما

قد يُتفق عليه وإلاّ الانهيار والإحباط، مقاربة خاطئة يُراد منها «الاستخفاف» بوحدة الموقف المسيحي. وتشدّد على أنّ وحدة الموقف هذه أساس حتى لو أنّها لم تُترجم فوراً، تماماً كوحدة الموقف ضدّ الاحتلال السوري وصولاً إلى تأييد ترشيح الوزير الأسبق جهاد أزغور لرئاسة الجمهورية. وإذا لم يتحقق الاتفاق المسيحي لأنّ هناك «بلوك» في طائفة أخرى معارض لهذا الموقف وهو يملك سلاحاً ووضعية خاصة في البلد، فهذا يحيل إلى المشكلة الرئيسية.

لذلك بالنسبة إلى جهات مسيحية عدة، إنّ هذه الوثيقة كما هي مطروحة، متعلّقة بعنوان واحد: سلاح «حزب الله». وبالتالي إنّ الوثيقة يجب أن تكون واضحة لجهة أن تسمّى بالإسم من هو السّوؤل عن الأزمة الرئيسية، أي «حزب الله»، وأن تنضّ بوضوح على أنّ الخروج من الأزمة يبدأ بتسليم «الحزب» سلاحه. فوحدة الصف مرتكزها وحدة الموقف، تماماً كما حقّق البطريرك الراحل مار نصرالله بطرس صفير عام 2001 انطلاقاً من بيان مجلس المطارنة الشهيير. وحدة الموقف هذه كانت المرتكز للجبهة اللبنانية ولقرنة شهبان ول14 آذار. إن لا يُمكن تحقيق وحدة صفّ ثَمّ البحث عن وحدة موقف. لذلك لكي تتحقّق هذه الوثيقة خرقاً، يجب أن تطرح فعلياً وعملياً الإشكالية الأساسية والأزمة الرئيسية، فعلى رغم أنّ هناك أزمات مهمة، من الشغور الرئاسي إلى ملفي النازحين والانهيار المالي... غير أنّها قابلة للتوافق، فيما هناك أزمة رئيسية هي سلاح

«حزب الله».

وبالتالي إنّ الوصول إلى وحدة موقف مسيحي من سلاح «حزب الله» يُشكّل تطوراً كبيراً. وعلى رغم أنّ هذا الموقف لن يؤدّي إلى «سحب السلاح» في اليوم التالي، غير أنّ وحدة الموقف لدى المسيحيين حول هذه الأزمة الرئيسية ليست أمراً تفصيلياً. فهناك فريق مسيحي أي «التيار» وعلى رغم

نداء الوطن



«الريّان بوادي والقطعان بوادي» (رمزي الحاج)

ما يوجّه المسار إلى أمكنة أخرى، إنّما المدمك الأساس هو الوصول إلى هذا الموقف أولاً.

لكن حتى الآن، لم يصل «التيار» إلى هذا الموقف بعد، ولا يزال رئيسه جبران باسيل يقول إنّّه يختلف مع «الحزب» حول وحدة الساحات و«إسناد» غزّة إنّما يتفق معه حول حماية لبنان... فيما «القوات» و«الكتائب» وبقية «السياديين» يعتبرون أنّ هذه النظرية هي المشكلة وأنّ «الحزب» لا يحمي لبنان وعليه أن يسلمّ سلاحه. في المقابل، يعتبر البعض أنّ «الريّان بوادي والقطعان بوادي»، وأنّ كلّ ما هو دون طرح نوع من «الاستقلالية المحلية» من اللامركزية الإدارية إلى الفدرالية وصولاً إلى التقسيم، لن يوقف هجرة المسيحيين أو يعيد ثقتهم في هذه الدولة التي يشعرون بأنّ دورهم فيها تراجع كثيراً، ولا يرون أنّها قادرة على حلّ أي أزمة، من سلاح «حزب الله» واحتكار قرار الحرب والسلم إلى ملف النازحين وما بينهما الأزمة المالية - الإقتصادية والسلاح الفلسطيني وحتى ملف الكهرباء.

تراجعه، لديه حجم نيابي وازن، وهو مؤيد و«مغطّ» للسلاح منذ 6 شباط 2006. وأن يقول «التيار» إنّ «حزب الله» عليه أن يسلمّ سلاحه لأنّ هذا السلاح لا يجوز أن يبقى خارج الدولة بعيداً من كلّ أدبيات الاستراتيجية الدفاعية وغيرها... فهذا تطوّر كبير.

أمّا إلى أين تصل هذه المقاربة المسيحية - اللبنانية - الوطنية الواحدة تجاه السلاح لاحقاً، فلكلّ حادث حديث، بحسب جهات مسيحية معارضة. فالمسألة مبدئية، إذ حين يصبح خطاب «التيار» وأدبياته مشابهاً لخطاب «القوات» و«الكتائب» وحزب «الوطنيين الأحرار» والشخصيات السيادية المستقلة وفئات سياسية وشعبية غير مسيحية أخرى، على مستوى أنّ المشكلة الأساسية تكمن في سلاح «حزب الله» ويجب تسليم هذا السلاح كتمهيد لحلّ ومقاربة الأزمات الأخرى، تكون «وثيقة برككي» حققت خطوة مهمة إلى الأمام، فحتى لو أنّها لم تُترجم فوراً، إلّا أنّ «حزب الله» يصبح بلا حليف مسيحي، وهذه المقاربة الواحدة تفتح دينامية بمجرد أن يقرّ «التيار» بأنّ السلاح هو المشكلة،

(الأفكار الواردة في هذا النص تُعبّر عن رأي كاتبها)

للوطن بأكمله، أو على الأقل للفئة الأكثر تضرراً من التركيبة المجتمعية، أي الفئة المسيحية. ولكنهم بهذه المقاربة، يتجاهلون الخطر المُحدق بجميع الفئات اللبنانية، نتيجة بقاء الدولة رهينة التسويات بين أمراء الفساد والمصالح العليا للوطن وللشعب، دائماً للتضحية بالمصالح العليا للوطن وللشعب، وللأجيال القادمة، وبين طرف الدولة، الهادف لالغاء، الوطن. وإن لم يكن هذا صحيحاً، فأين الحكمة إذأ في أن يدفع هذا الفريق بالأمور الى أن تكون الخيارات المطروحة امام الشعب اللبناني هي بين تثبيت واقع الساحة التي فرضها عليهم، أو استعادة صفة، الوطن، لبلدهم؟ وأين الحكمة أيضاً، في أن يسعى المحور ذاته الى تعريض بلاده وشعبه لمأسي ومخاطر التدمير التي قد تلحق بهذه الساحة؟ وما الحكمة في أن يتعاون أفرقاء آخرون مع هذا المحور؟

المسألة لا تحمل نقاشاً بعد الآن، ولا حوارات مضیعة الوقت، ولا تسويفاً في صوغ الوثائق والبيانات، بل تحتاج لحسم الخيارات، وكلّ من يعمل للتميع والتلطيف، ويلجأ للكلام الشامل والمُبهم، شريك في خيار الساحة، ورافض لخيار الوطن.

^(١) نائب في كتلة «الجمهورية القوية»

العلاقة السنيّة - الشيعية لا تستقيم مع اختلال بالمسيحيين

أحمد الأيوبي



خلال تشييع أحمد شحيمي في الغبيري

مع تدهور العلاقة بين «التيار الوطني الحر» والحزب الله، وخسارته الكثير من الغطاء المسيحي على المستوى السياسي وعلى صعيد موقف المرجعيات الدينية مع سقوط محاولات الحوار المتتالية مع بكركي... عادت نغمة يدندن عليها أصحاب نظرية «الاستقواء» السني - الشيعي على المسيحيين وذهب بعضهم إلى اعتبار أن «الحزب» لا يحتاج إلى الغطاء المسيحي نظراً لقدراته في الداخل والخارج، وارتفعت وتيرة هذا الطرح منذ عملية «طوفان الأقصى» من خلال تصوير اصطفاك وهمي يوحى بأن الأتلياف المسيحية ليست مع القضية الفلسطينية وأنّ على السنة والشيعية الاتفاق وحسم الموقف وفق توازنات موازين القوى العسكرية والعديدية والسياسية، الأمر الذي أعاد إنتاج لغة استفزازية أبرز نماذجها ذلك الخطاب يوجهه المفتي الجعفري الشيخ أحمد قبلان إلى البطريك بشارة الراعي.

نشط «حزب الله» بالتزامن مع الحرب على غزة لتجاوز آثار وتداعيات 7 أيار 2008 ثم تبعات مشاركته في قمع الشعب السوري تحت شعار توحيد الموقف من القضية الفلسطينية فحاول تصوير نفسه في خندق واحد مع القوى السنية التي تعاطفت بشكل واسع مع أهل غزة رغم وجود اختلافات جوهرية في طبيعة المواقف وتشكيلها وانعكاسها على المستوى الداخلي، فلا أحد من النواب والقوى السنية يقبل إجمالاً بممارسات «الحزب» في الداخل، وخاصة في ما يتعلق بتعطيل رئاسة الجمهورية وبالإصرار على ضرورة إنتاج استراتيجية دفاعية وطنية تنهي الحالة الراهنة.

ظهر التباين الداخلي السني مع «حزب الله» في مواقف «كتكل الاعتدال» وفي تمايز «الجماعة الإسلامية» وإصرارها على الاستراتيجية الوطنية للدفاع، فضلاً عن المواقف التي يتمسك بها النواب السنة المعارضون: أشرف ريفي، فؤاد مخزومي إيهاب مطر وبلال حشيمي، حيث يذهب هؤلاء إلى الربط بين وقائع التفاوض الخارجي التي يذهب إليها «حزب الله» وضرورة الحفاظ على التوازنات الداخلية وحماية الدستور ورفض العبت بالمعادلات التي أرساها.

يسعى «حزب الله» إلى استبدال أطراف المعادلة للإبقاء على عناصر التصلب لكن باستبدال الغطاء المسيحي بتحالف سني - شيعي مبني على إعلاء شعار المقاومة، لكن هذا الطرح يصطدم بعواقب كثيرة، أهمها

أنّ الجميع بات يدرك ويتعامل مع الواقع السياسي على أساس أنّ «الحزب» يعلّق لبنان على خشبة الانتظار الإقليمي والدولي حتى يُنهي صفقاته الخاصة التي لا ينال اللبنانيين منها سوى دفع الأثمان الباهظة في السياسة والاقتصاد على حذّ سواء.

بلغت المخاطر على الجنوب حدود الخطوط الحمراء ومعها ارتفع صوت القوى السيادية ومعها بكركي من أجل تجنب لبنان مخاطر الحرب التي تقترب أكثر فأكثر مع تغوّل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنامين نتنياهو وفريقه الحاكم في التوحش على غزة بغطاء أميركي دولي إقليمي، وبدأ الحديث عن أنّ استمرار الجمود الراهن يفتح الباب أمام العواصف الإسرائيلية بعد أن فتح الغطاء الأميركي الشهية للحكم في إسرائيل على مغامرة كبيرة في لبنان بالتوازي تضخّم الغارات على سوريا وآخرها استهداف القنصلية ومنزل السفير الإيراني في دمشق.

تدعو مراجع دينية وسياسية إلى سرعة استيعاب وفهم الرسائل الصادرة عن المواقف المسيحية بدءاً من قداس رميش وليس انتهاء بالتصعيد الذي اعتمده البطريك الراعي في مواقفه الأخيرة وخلصتها أنّ المسيحيين لن يتبركوا أرضهم هذه المرة مهما كانت الظروف والأوضاع بعكس ما حصل في حرب العام 2006 وأياً تكن التداعيات والنتائج، وأنّ أهالي المناطق الحدودية لن يرحبوا بالاحتلال كما فعل كثيرون زمن

الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 وما قبله، لكنهم لن يتخلّوا عن وجودهم في أرضهم فالاحتلال بكل أنواعه يزول، ويبقى أصحاب الأرض والحق في بيوتهم وحقوقهم التي تحوّل الكثير منها إلى رماد بسبب واقع جبهة التحريك في الجنوب.

ويذهب بعض الذين يتوقعون الأسوأ، إلى طرح الاحتمالات حول كيفية إدارة الأزمات مع ترجيح تعرّض لبنان للمزيد من المخاطر ليطرحوا معادلة أنّ الدولة العاجزة عن حماية المواطنين والدفاع عنهم لا يحق لها أن تحاسبهم على ما سيقومون به للحفاظ على وجودهم، فمعايير السلطة القائمة في التحوين واستخدام ما تبقى من أجهزة الدولة لا تصلح مع انهيار المنظومة الوطنية والاقتصادية والقضائية والمالية والاجتماعية، ويحذر هؤلاء من أنّ الأحداث التي يُخشى وقوعها ستخلق وقائع تختلف عن السائد الآن.

يُنهي مرجع ديني شماليّ هذا النقاش بالقول إنّه لا يمكن أن تستقيم المعادلات في لبنان باستقواء طرف على آخر أو باصطفافات طائفية أو مذهبية لأنّ العلاقات بين السنة والشيعية لا تستقيم مع اختلال العلاقة بالمسيحيين، محذراً من أنّ الرفض لرفض الأمر الواقع لن يقتصر على فئة بعينها، بل إن إشاراته تصدر من أغلب الشرائح والمناطق داعياً إلى الاستدراك بحوار وطني عاجل لحماية لبنان قبل فوات الأوان.

(الأفكار الواردة في هذا النص تُعبّر عن رأي كاتبها)

مساحة حرّة

قن يكتب التاريخ؟



الدكتور جورج شبلي

بدايةً، لا بدّ من تحديد مُجمل لما هو التاريخ، وما يُسجّل في دَفْتِهِ من مُصطلّفات تعلق في أذهان الناس، وتُحفظ في ذاكرتهم، فتبقى للعلم وللعبرة. وذلك بمعزل عن الإشارة إلى مغالط المؤرّخين كما وردت في مقدّمة ابن خلدون مؤسّس علم الاجتماع.

التاريخ هو صفحة الكون، وتذكّرة افتتاح الزمن، رافق الأيام منذ نشأتها وما زال، وهو وثيقة الوقائع، ومُدوّنَة تسلسل التطوّر في حياة الشعوب. وقد أجمع المؤرّخون على تصنيف الأحداث والشخصيّات في التاريخ، تبعاً للأهميّة والتأثير، سلباً أم إيجاباً. لذا، بتنا نقرأ عن حدث تاريخيٍّ مهمٍّ، وكذلك، عن خطأ تاريخيٍّ نتأخّجه فادحة. من هنا، فالتاريخ لا يغفل عن شيء، ولا يهمل واقعة، مهما كانت هامشيّة. لقد تحدّث عن الحروب وآثارها الكارثيّة، كما دوّن انبلاج فجر عصور التّخوير، والانتقال من الانحطاط والتخلّف، إلى زمن النهضة، والدولة، وحقوق الإنسان.

عندنا، ينقسم الذين كتب عنهم التاريخ، قديماً، وما سوف يكتب، لاحقاً، إلى ثلاث فئات، ويسري عليهم ما تتصف به الألوان: الأبيض، والأسود، والرّمادي. فبُنيات هذه الألوان لا تتغيّر، وكذلك، ما تحمل

الدّنيا. وقد حشدوا مواجهة عملاقة كعُصْب فينيقيا، ليعتقوا الهيّوة من العزل، وبذمهم سطرّوا أجمل حكايا الوطن، أي ثورة العفوان الذي أرغم العالم على الاعتراف بلبنان حيثيّة ملتصقة بحتميّة الوجود الحرّ.

الأسود يعني العتمة الشّبيعة، أو الظّلام المذموم، وقد وصف العرب العدوّ بأنّه أسود الكبد، ويطابق هذا اللون ذوي السمعة الملوّنة، فهم مهَيّأون للفساد والمكر واغتيال القِثم. وقد توغّل كثيرون في بشاعة الفساد، وفي انحطاط الأخلاق نهياً، وصفقات، وفي تسطيح فكرة الدولة، وخداع الناس زوراً بخدمة مصالحه، ما مثّل انهياراً للسيادة. وكذلك، أمعنوا في السطو على مقدّرات الوطن والشّعب، ما أحبط أمل الأجيال بمستقبلهم. هؤلاء «القوّادّيون» الخائفون نهشوا جسد الحلم وحوّلوه إلى كابوس، بتبعيّتهم، وخيانتهم، وتقويضهم للكرامة والشّرف، وبخضوعهم للأوصياء الذين سلّموهم الوطن مستعمرة، فحكموه كغزاة ولصوص. وقد تماردوا في سلوكهم التّكنيكي حتى بات الوطن مهشّم الظلال، باهت القيمة، فهم يصدّرون عن ترّهات، ويأتون مويقات أقلّها الإبتزاز والإختلاس والرّشوة، مشكّلين أخطبوطيّة مافيوّية هي البواء الحقيقي لإجهاض قيام الوطن، ومشروع الدولة.

الرّمادي يعني التّفاوت بين الأبيض والأسود، فلا هو هذا، ولا هو ذاك، ما يعني، تماماً، التردّد، والعزلة، عدم الوضوح، ويطابق ذوي الإنكفاء، وكانهم ما كانوا. هؤلاء، موسومون بشيخ في النّبرة، وبضبابيّة في الحضور، مثّلهم كمثل مكتومي القُد، يلزمون العنوان الثّافه الثّالي: «مَنْ لا يعمل، لا يُخطئ»؛ لكنهم لا يدرون أنّهم بثّوارهم عن السّاحة، وخزّسهم في الموقف، يَنجّجون ضرراً وخطراً هما من الذّنوب الوطنيّة الكبيرة، إذ تجنّم على الدولة، بذلك، مشاهد الرّعب، وشرعة قايين، والإجرام الهمجيّ، وتسود ثقافة السّكاكين.

إنّ غرفة عمليّات التاريخ ترصد، وبوضوح، مَنْ كان قَيِّماً على مجتمع الغاب، وعلى سيرة الإغتيال المُدْمَر للوطن، وعلى طوفان الدّم والعنف، وهو معروف الهيّوة والعنوان، كما ترصد، أيضاً، مَنْ كلل جبينه بالعزّة، وصان إرادة الحياة، واصطبغ بضالته الوطنيّ بطّعم العنفوان والكرامة. وبالرّغم من إرادة قتلنا التي ينتهجها جماعة «السّواد»، نعلن أنّنا نرفض محاولة ردّنا إلى قرون الظّلام، وإجبارنا على الإنفصال عن ترانيم الحرية، وسنكتب، كما أبطال «البياض» المُمَجّدون الأصفياء، وبروح جهاديّة، صفحات مشرقات في الثّاريخ، تخلّد وجودنا عبر الزّمن.

محمد علي مقلد



عربون وفاء

احتجاب النسخة الورقية من «نداء الوطن» ليس أمراً غريباً ولا هو التعبير الوحيد عن أزمة الإعلام المكتوب. هذا حصل في أكثر الدول استقراراً في أمنها وعملتها واقتصادها ونظام حكمها، ومع أشهر الصحف والدوريات فيها كاللوموند في فرنسا أو «نيويورك تايمز» في أميركا. اهتزت وتحوّلت إلى صحافة إلكترونية ثم استقرت على ما يلبي حاجة القارئ، كل في ظروف تخص بلاده.

الغريب أن تستمر صحف بالصور بنسختها الورقية وكأن شيئاً لم يكن. كأن عالم الميديا ووسائل التواصل لم يقتحم حرم الصحافة ليصير حامل هاتف أو «لابتوب»، إذا إراد أو بقدره قادر، ناشراً. كم شتّام من هؤلاء في بلادنا صار صاحب مركز للإعلام أو للدراسات، وكم من ميليشيوي أُنّي فرض نفسه، بقوة المال أو التشبيح، شريكا أو زميلاً لكبار أدباء الصحافة! حتى في مرحلة سيادة الإعلام المكتوب، لا مبيعات الصحف ولا الاشتراكات ولا الإعلانات كانت تشكل تمويلاً كافياً، فباتيها من ينعم عليها، على قاعدة «وبالشكر تدوم النعم»، أو بمساعدة على شكل اشتراكات افتراضية مدفوعة. أكبر صحيفتين لبنانيتين، «النهار» و«السفير»، كان لهما حصة من غنم هذه المهنة الشريفة ومن غرمها.

الغريب إذ لا أن تتوقف صحيفة عن الصدور بنسختها الورقية، بل أن تستمر من غير تمويل. قد تكون «نداء الوطن» الوحيدة التي تعرضت لظلم عوني وملاحقة قضائية ميليشيوية لممولها أوقفت قلبه عن النبض وأوقفت بعد عام تمويل الجريدة. هذا من إنجازات عهد هو الأسوأ في تاريخ الجمهورية اللبنانية.

بعد شهرين يكون قد مضى على تأسيسها خمس سنوات استطاعت خلالها أن تحتل موقعاً متقدماً بين زميلات اللبنانيات. يعود ذلك إلى أمرين: الأول أنّها ترب الثورة. كانت الناطق غير الرسمي باسمها، ناصرتها وغطت نشاطاتها وحملت قضيتها، قضية الوطن والدولة. وكان لي شرف المساهمة في الكتابة فيها وعن قضيتها، على امتداد عمر الجريدة من غير انقطاع.

الأمر الثاني هو أنّ إدارتها جسّدت التعبير الحي عن الصحافة الحرة. سبق لي أن نشرت مقالاتي في صحف «السفير» و«النهار» و«البلد» و«الحياة» من غير أن يسجل اسمي في عداد كتابها، وفي «المدن» و«نداء الوطن» كواحد منهم. أشهد أنّ رئيس التحرير بشارة شربل لم يتدخل سوى مرتين فقط من أصل أكثر من ثلاثماية مقالة، مقترحاً تعديلاً في العنوان، والعنوان في الصحافة فن يتعلمه المرء بالممارسة.

عرفته أول مرة يوم رئيس تحرير جريدة «البلد» ونشر لي أربع مقالات طويلة تضمنت استقاضة في نقد «حزب الله» الذي لم يكن يعلم إلى أين ستذهب حرب تموز بالوطن. كان قراره بنشرها شجاعاً لكونها سباحة ضد تيار الاحتفال ب«النصر الإلهي». وخلال رئاسته تحرير «نداء الوطن» نشر بالشجاعة ذاتها، مقالات فيها، إلى جانب إدانة الإجراء الصهيوني، تضامناً دائم ومتجدد مع الشعب الفلسطيني وقضيته، وفيها تحذير من أن تفضي المغامرة البطولية إلى تدمير غزة فتتكرر المهزلة بمأساة.

عندما قررت الشركة صاحبة امتياز «البلد» التوقف عن إصدار الجريدة، أسس بشارة شربل موقعاً إلكترونيّاً تحت إسم «لبنان نيوز» ودعاني إلى مشاركته تلك التجربة. كتبت فيه، على امتداد سنة كاملة، مقالة أسبوعية من دون أي مقابل، ولم أنقل إلى الكتابة في موقع إلكتروني آخر، مقابل أجر، إلا بعد موافقته.

سنبقى مع «نداء الوطن» ورقية أو إلكترونية. لأننا مع الوطن. وسأبقى مع رئيس تحريرها وفريق عملها لأن صداقة الأحرار والعمل معهم ومشاركتهم الهمّ في السراء والضراء أهم ما يمكن أن يتقاضاه الصحافي الحر في بلاده.



«العدلي» يطلب الإعدام في «تفجير جبل محسن»



مشهد من التفجير

وبجناية المادة 587عقوبات، وبدانتهم بجنح المواد 733عقوبات و 76 و 72 أسلحة، وبادغام العقوبات سنداً للمادة 205 عقوبات، بحيث تنفذ بحق كل منهم عقوبة الاعدام لأنها الأشد، وبالتأكيد على قرار انفاذ مذكرة القاء القبض الصادرة بحقهم، ونجريدهم من حقوقهم المدنية.

- بتجريم المتهم علي يحيى السلوم، بجنايات المواد 549 (البنود 1 و 6 و 7)، و 201/549 (البنود 1 و 6 و 7)، و 335 عقوبات، وبجنايات المواد 2 و 5 و 6 و 7 من قانون 1958/1/11، معطوفة على المادة 314 عقوبات، وبجناية المادة 587عقوبات، وبدانته بجنح المواد 733عقوبات، و 72 و 76 أسلحة، كلها معطوفة على القانون 2002/422، وبالتالي احالة الملف بشأنه بواسطة النيابة العامة التمييزية، الى الغرفة الابتدائية النازرة بقضايا جنابات الأحداث في بيروت، للنظر في مسالة العقوبات والتدابير الواجب فرضها بحقه، سنداً للمادة 33 من القانون 2002/422 المذكور.

- باعلان براءة المتهمين محمود نهاد كراجة، ومحمد خليل منفخ، ومحمد عبد الحليم السيور، من الجنابات والجنح المنسوبة اليهم بقرار الاتهام، لعدم كفاية الدليل.

وبادانة كل من جاسم محمد سعد الدين وخالد سمير سمير وحمزة جاسم الخالد وجوهر عبد اللطيف مرجان، بجنحة المادة 222 عقوبات، وحبس كل منهم سنداً لها مدة سنتين، على ان تحسب لجاسم سعد الدين مدة احتجازه وتوقيفه، وباعلان براءتهم من باقي الجنابات والجنح موضوع قرار الاتهام لعدم كفاية الدليل، وبادانة الظنين طه حسين الحسين، بجنحة المادة 222عقوبات، وحبسه سنداً لها مدة سنة، على ان تحسب له مدة احتجازه وتوقيفه، وباعلان براءة الاطناء جاسم أسعد العلي ومحمود خالد السالم وسعيد أنس ملوحي، من جنحة المادة 222عقوبات، لعدم كفاية الدليل.

معطوفة على المادة 314 عقوبات، وبجناية المادة 587عقوبات، وبدانته بجنح المواد 733عقوبات و 76 و 72 أسلحة، وبادغام العقوبات المحكوم بها سنداً للمادة 205 عقوبات، بحيث تنفذ بحقه عقوبة الاعدام لأنها الأشد.

- باعلان براءة المتهم ايلي طوني الوراق، من جنابات المواد 549 و 201/549 و 587 عقوبات، وجنحة المادة 733عقوبات، لعدم كفاية الدليل، وبتجريمه بجنايات المواد 2 و 5 و 7 من قانون 1958/1/11، معطوفة على المادة 314 عقوبات، وبدانته بجنحتي المادتين 72 و 76 أسلحة، وبادغام العقوبات سنداً للمادة 205 عقوبات، بحيث تنفذ بحقه عقوبة الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لأنها الأشد، وعلى ان تحسب له مدة احتجازه وتوقيفه، وبمنعه من حمل السلاح مدى الحياة، وبتجريده من حقوقه المدنية سنداً للمادة 49 معطوفة على المادة 63 عقوبات.

- باعلان براءة المتهم مهند علي محمدعبد القادر، من جنابات المواد 549 و 201/549 و 587عقوبات، وجنح المواد 733عقوبات و 72 و 76 أسلحة، لعدم كفاية الدليل، وبتجريمه بجنايتي المادتين 2 و 7 من قانون 1958/1/11، معطوفتين على المادة 314 عقوبات، وبادغام العقوبات المحكوم بهما سنداً للمادة 205 عقوبات، بحيث تنفذ بحقه عقوبة الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لأنها الأشد، على ان تحسب له مدة احتجازه وتوقيفه، وبابعاده خارج البلاد مؤبداً فور انفاذه العقوبة، ومنعه من الدخول اليها نهائياً.

- بتجريم كل من المتهمين جمال حسين زينية وشادي مجدي المولوي وخضر محمد العمر ومحمد يحيى السلوم، بجنايات المواد 549 (البنود 1 و 6 و 7)، و 201/549 (البنود 1 و 6 و 7)، و 335 عقوبات، وبجنايات المواد 2 و 5 و 6 و 7 من قانون 1958/1/11، معطوفة على المادة 314 عقوبات،

طوني كرم

بعد 9 أعوام على استهداف إنتحاري لمقهى في جبل محسن، أصدر المجلس العدلي برئاسة الرئيس الأول لمحكمة التمييز القاضي سهيل عبود، والأعضاء القضاة عفيف الحكيم، وجمال الحجار، وجان مارك عويس، ومايا ماجد، حكماً، قضى بإبزال عقوبة الاعدام بحق الموقوف قاسم تلجة، والسجن لآخرين.

وفي حيثيات الحكم، تبين نتيجة التحقيقات، تأليف مجموعة ارهابية في لبنان بقيادة أسامة منصور، أمير «جبهة النصرة» في طرابلس، وشادي المولوي، تابعة لـ«جبهة النصرة»، وتتلقى أوامرها من «أبو مالك التلّة»، جمال زينية، أمير «جبهة النصرة» في سوريا – القلمون. وعملت هذه المجموعة على استهداف الجيش اللبناني، وخوض المعارك بوجهه في طرابلس، كما شاركت في الاشتباكات بين جبل محسن وباب التبانة، ونفذت عمليات عسكرية وأمنية ارهابية. وبعد انتهاء المعركة بوجه الجيش، قررت هذه المجموعة ارسال انتحاريين الى جبل محسن، انتقاماً لتفجيري مسجدي التقوى والسلام.

وبعد التخطيط والتحصير، وبتاريخ 2015/1/10، حوالى الساعة السابعة والنصف مساءً، نفذ الانتحاريان اللبنانيان طه الخيال وبلال المرعيان، المنتهيان للمجموعة المذكورة، تفجيراً انتحارياً مزدوجاً في مقهى المجذوب في محلة جبل محسن. ونتج عن هذا التفجير وقوع تسع ضحايا، واصابة العشرات بجروح مختلفة، واندلاع حرائق وتدمير في الممتلكات، وتبين أنّ الانتحاريين قتلوا في التفجير. وقد تمت إحالة هذه الجريمة الى المجلس العدلي بموجب المرسوم الصادر عن مجلس الوزراء بالرقم 1534 تاريخ 2015/3/12.

وتبعاً للمقرر الاتهامي الصادر عن المحقق العدلي، وادعاء النيابة العامة التمييزية، وبعد الاطلاع على أوراق الملف كافة، ونتيجة المحاكمة العلنية، أصدر المجلس العدلي قراراً بتاريخ 2024/3/26، في قضية جريمة التفجير الارهابية المزدوجة، وقضى برد الدفوع الشكلية المقدمة من المتهم محمد السيور، وبقبول الدفوع الشكلية المقدمة من المتهمين ايلي الوراق ومحمد منفخ ومهند عبد القادر وقاسم تلجة، لجهة قوة القضية المحكوم بها بالنسبة لجناية المادة 335 عقوبات، وبالتالي عدم سماع الدعوى لهذه الجهة، وبرد الدفوع الشكلية الأخرى المقدمة من المتهمين المذكورين.

وقضى أيضاً:

- بتجريم المتهم قاسم يوسف تلجة، بجنايات المواد 549 عقوبات (البنود 1 و 6 و 7)، و 201/549 عقوبات (البنود 1 و 6 و 7)، و 2 و 5 و 6 و 7 من قانون 1958/1/11،

أسماء أفراد عصابة قتلت عسكرياً في طرابلس



منطقة البداوي

بعملية قتل، إذ أنّ م. و. الضناوي سبق له وقتل عسكرياً في الجيش اللبناني، وتمكن من الهروب من السجن، إضافة إلى قتل ابنة أخته، كما أنّ ابن أخته قاتل العسكري من آل قمر الدين سبق وقتل عمه. تاريخ حافل بالإجرام وتجارة المخدرات والسرقة وفرض الخوات وعمليات الخطف ترتكبها عصابة الضناوي، حيث يقوم الجيش وبعض الأجهزة الأمنية بملاحقتهم، وسبق أيضاً وقبل بداية شهر رمضان أنّ أوقفت مديرية المخابرات أربعة من عناصر مجموعة البداوي، لكن المحامي العام في طرابلس لم ينظر في الملف وأخلّى سبيلهم، لأنّ الملف عند قاضي التحقيق.

الذي انفجر في مدينة طرابلس في محلة زيتون أبي سمرا في 11 شباط عام 2011 يعود إلى الضناوي. يسرح أعضاء العصابة على إمتداد أماكن وجودهم المعروفة حيث يملك كل منهم محلاً، ويتنقلون بآريحية بسبب بطاقات تسهيل المرور التي يحصلون عليها من بعض الجهات السياسية التي تحميهم، وهي معروفة في الشمال، ويوكلون محامين تربطهم علاقات أمنية جيدة، بحيث تحدّد لهم المخافر التي يتوجهون إليها لإجراء التحقيق معهم. واللافت إستعمالهم مرات ومرات سيارات الإسعاف لنقل المطلوبين والأسلحة. كما أنّها ليست المرة الأولى التي تقوم تلك العصابة

(شقيق ح)، ك. عيشة الملقب بكريم الزير والدته خالدية. و. عيشة. ب. عيشة. إ. عيشة، ش. م. البعيريني، و. م. البعيريني، ح. م. البعيريني، م. ع. يوسف، ب. م. أحمد، ط. ع. الضناوي، وتلك المجموعة تعمل على توزيع وبيع المخدرات في طرابلس، إضافة إلى عمليات إبتزاز وفرض خوات. أما مجموعة مشمش فتضم: م. أ.

عيشة الملقب بالطيار، م. ج. الضناوي، ر. و. الضناوي، أ. ف. علاوه الذي قتل العسكري من آل قمر الدين وهو ابن شقيقة م. و. الضناوي، ع. أ. عيشة، ع. ر. يوسف، ي. طالب، ن. طالب، ش. ف. علاوه، م. ف. علاوه. أما مجموعة البداوي فتضم: ز. م. عيشة، س. م. عيشة، و. م. عيشة، أ. م. عيشة، أ. عيشة، خ. م. عيشة. وترتبط تلك العصابة بعصابة مماثلة في بلدة القصير السورية يترأسها شخص من آل طرادية، ويتم التنسيق بين العصابتين لجهة الخطف مقابل فدية. وتقوم مجموعة م. و. الضناوي في البداوي بنقل الخرزوات والحديد إلى الهرمل وتعود محملة بالخضار حيث يخبأ السلاح والمخدرات، كذلك فإنّ مخزن السلاح

خاص - «نداء الوطن»

تخرج زمام الأمور عن السيطرة الأمنية في مدينة طرابلس حيث تصول عصابات الخطف والقتل وتجارة المخدرات وتجول، وتراق فيها دماء أبرياء، كان آخرهم العسكري في الجيش اللبناني ابن بلدة مشمش أحمد قمر الدين على يد عصابة إمتهنت القتل ورؤعت الأمنيين من الهرمل حتى عكار وطرابلس. ترتفع صرخات الطرابلسيين مطالبة الدولة بوقف الممارسات التي تقوم بها عصابة م. و. الضناوي، كاسرين حاجز الخوف من أن يكون كل من يطالب بتوقيف أفرادها عرضة لبطشهم. وهي ليست المرة الأولى التي تقوم فيها العصابة بقتل أبرياء في المدينة وخارجها. وفق المعلومات، يتراس م. و. الضناوي عصابة تمتد في عملياتها على ثلاث مناطق: الأولى في أبي سمراء، والثانية في مشمش، والثالثة في البداوي.

ويترأس مجموعة أبي سمراء ح. الضناوي الموقوف حالياً بجريمة خطف، وتضم كلاً من: ر. الضناوي

سناء الجاك

من سيردّ

على «الجريمة الجبانة»؟

اعتبر الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، عقب استهداف إسرائيل سبعة من عناصر «الحرس الثوري» الإيراني في دمشق، الإثنين الماضي، أنّ «هذه الجريمة الجبانة لن تبقى من دون رد». لكن من سيردّ... وكيف سيأتي الرد؟

والسؤال مشروع، في ضوء ما تظهره الردود المتتالية منذ عملية «طوفان الأقصى»، على فيض من «الجرائم الجبانة» التي مكّنت هذا «الكيان المهزوم» من إبادة عشرات الآلاف من أهل غزة المدنيين، ومن نهجير حوالى مليوني غزawi، لتحشرهم في رفح بانتظار مصير مجهول. هذا عدا استهداف القيادات في «حزب الله» و«الحرس الثوري» من لبنان إلى «سوريا الأسد» على هامش «حرب المشاغلة» التي أدت إلى نشوء شريط حدودي بأرض محروقة وخالية من السكان، وإلى مطالبة دولية بتنفيذ القرار 1701، وتسليم «حزب الله» المناطق الواقعة جنوب الليطاني إلى الجيش وقوات «اليونيفيل»، وربما إلى المطالبة بنزع سلاح الحزب وتحوّلَه إلى حزب سياسي... وإلا الخير لقدام.

وفي مقارنة بين نوعية الضربات الإسرائيلية وواقع الميدان، وبين الردود من خلال «حرب المشاغلة» و«وحدة الساحات»، واضح أنّ قدرات محور الممانعة لم ولن تتجاوز «المفرقات» الكلاسية، والإدانات واستنكار تجاوز العدو الإسرائيلي للخطوط الحمر، إنّ لجهة الموائيق الدولية، التي لا قيمة لها في الدول المستعمرة إيرانيا، وإن لجهة حقوق الإنسان المهودر دمه إذا ما استوجبت مشاريع رأس الممانعة ذلك.

ولكن يبقى السؤال المشروع: من سيرد على «الجريمة الجبانة» التي استهدفت قادة «الحرس الثوري» في دمشق؟

منطقياً، المفروض برأس المحور الذي يغذي أذرعه بالمال والعتاد والنفوذ على حساب الشعب الإيراني أن يطالب هذه الأذرع بتأدية أدنى واجباتها. لجهة تنفيذ الأجدات وتطبيق مبدأ «وحدة الساحات»، ليس لتحرير القدس بالطبع، ولكن لإبقاء المعادلات القاضية بمصادرة سيادة الدول الواقعة تحت سيطرته، ليتمكن من بسط نفوذه، وفرض نفسه قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها، وبالحديد والнар والتجار. ويبدو أنّ الأذرع تقوم بهذا الواجب على أحسن وجه، كما أوضح بيان «حزب الله» الذي اعتبر أنّ «العدو الإسرائيلي ما زال على حماقته حين يعتقد أنّ تصفية القادة يمكن أن يوقف المدّ الهادر لمقاومة الشعوب».

فالمهم هو «المد الهادر»، من دونه ينعدم الوجود الإيراني. وواجبات الأذرع في هذه المستعمرات المحافظة على وجودها أولاً وأخيراً، وليس على بيتّتها الحاضنة، كما هي الحال مع اختباء قادة «حماس» وترك آلة القتل الإسرائيلية تستبجح أرواح المدنيين. فالمطلوب «وزنة» النفوذ من خلال هذا الوجود. ولكن من دون القضاء على الشياطين الكبار والصغار والكفار المنترقين الداعشين، المرتبطة بهم فرص استمرار الجهاد المقدس لارتقاء طالبي الشهادة إلى الجنة.

ولهذه الغاية، وفي ظل استفحال الجرائم الإسرائيلية للقضاء على غزة، ومن دون أي بارقة أمل بتغيير مسار هذا الهدف، يأتي تحريض صريح من حركة «حماس» في الخارج، يطالب الملايين من الأردنيين بالنزول إلى الشارع والانخراط في معركة

«طوفان الأقصى». وكان بيروت ودمشق وبغداد وصنعاء وغزة لا تكفي لإشباع النهم الإيراني لمزيد من الدمار والتجويع وانعدام الأمن والاستقرار، حتى يجب أن تتكثف الجهود لضم العاصمة الأردنية عمان إلى «المد الهادر» الذي يغرق العالم العربي في مزيد من الجحيم. بالتالي فإنّ الجواب على السؤال المشروع بشأن الرد على «الجريمة الجبانة» التي استهدفت المبنى الماصق للسفارة الإيرانية في دمشق، وبالطبع يفضل الاختراقات المخابراتية التي تؤكد أنّ «دود الخل منه وفيه»، لن يكون باتجاه الكيان الصهيوني المغتصب والمجرم، بل باتجاه القوى الشعبية والسياسية الرافضة استمرار رأس المحور بتوريط مستعمراته بمزيد من الخراب على يد الأذرع المفروض بها تكثيف الجهود لتوسيع هذه المستعمرات.



فليكن نزيه الترك آخر الضحايا

السورية «زبيدة» خطّطت ونفذت... والأشرفيّة في «عين الخطر»

آخر ما كتبه على الفيسبوك كان في شباط، في الرابع عشر من شباط: «إحتفلت مع عقيلتي بعيد العشاق مع العائلة والأصدقاء حتى الصباح». عاشقَيْن كانا: نزيه رافع الترك وهبة عمر بك سلام الساكنين في الأشرفية، في منطقة السيوفي... تفاصيل تفاصيل، أما الحقيقة الأخيرة أن عاملة سورية، إتنمتت على البيت وساكنيه، قتلت (مع معاونتين) نزيه وكادت تقتل هبة. قصة أخرى من قصص الموت بأيادٍ غريبة يفترض أنها شقيقة.

نوال نصر

تشليح وقتل

عبر صفحات السوشال ميديا عن توفير خدمات سوريات شهرياً؟ جواب النقابة واضح: «فليتنبه الناس من التعامل أو التواصل مع مكاتب وهمية قد تتعامل معهم بطريقة غير قانونية وليتأكدوا أن المكتب حاصل على ترخيص من وزارة العمل تفادياً للوقوع في المحذور». هي نصيحة فهل تكفي؟ هل يفترض بالمواطنين تلاوة الأنا والسلام أو دعاء «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ كَرِيمٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي» ليحتاطوا من البلاء؟

ظاهرة مكاتب تأمين العاملات لا تُعد ولا تحصى. عتلاني هم التعزّل؟ نحنا منعزل عنك. مكاتب على «قفا من يشيل» تقدّم خدماتها. ويكفي لوزير الداخلية أن يفتح حسابه على الفيسبوك ليجد عشرات المكاتب التي تعمل - الى حين إنبات العكس - بلا ترخيص.

أين زبيدة

البارحة، ضلّي على جثمان نزيه الترك في مسجد الخاشقجي. ماذا عن القتل؟ ماذا عن العاملة السورية زبيدة (مواليد 1990) من بلدة بقرص؟ هربت؟ كم أصبحت الجريمة سهلة في بلدنا والهروب أسهل! أتت زبيدة من مدينة بقرص، الواقعة في وادي الفرات، في الجزء الغربي من نهر الفرات. هي مدينة يقال انها أثرية. أتت الى لبنان مع ملايين آخرين أصبحت ضرورية عودتهم من حيث أتوا. هناك من يقوم بإلقاء مسؤولية من دخلوا الى لبنان على جماعة سياسية غافلاً مسؤولية من يقفون على الحدود ويسهلون دخول وخروج السوريين من وإلى لبنان. فلماذا من يخرج يسمح له بالعودة؟ وماذا عن الحدود الفالقة؟ وماذا عن الأمن المفقود في البلاد؟ أين القوى الأمنية التي يفترض بها أن تسهر؟ محافظ مدينة بيروت القاضي مروان عبود ليس على السمع. هو يتابع يومياً مسار التطورات في العاصمة بيروت. وسبق وقرع مراراً

يا الله على هذه «الميتات» المتكررة، المتنقلة من حي الى ثان الى ثالث الى رابع في بيروت المنهكة - وللأشرفية حصتها الأكبر من مشهديات الموت تلك. أهى صدفة أن يكون أبطال الجرائم المتتالية سوريين وسوريات؟ صدقاً لم نعد نعرف كيف يحصل كل ذلك ويبقى المجرمون، ومن لديهم جينات إجرام، يسرحون ويمرحون! أول البارحة، وقع بيت «الترك» كبش محرقة هذا الإستسهال الأمني في البلد. الرجل نزيه مقعد. الأولاد محمد ومالك وملا خارج البلد. الوالدة هبة تعتنى بزوجها وتعشقه كما يعشقها. طلبا عاملة منزلية من مكتب الخدم A.T.S. group رقم هاتفه: 316451/79.

ووقع العقد مع المكتب في السادس عشر من آذار الماضي تحت عنوان «عقد تعهد والتزام». وبمقتضى هذا التعهد أصبحت زبيدة صالح السالم، وهي من الجنسية السورية، مديرة منزل بيت آل الترك لمدة شهر قابلة للتجديد، مقابل راتب قدره 400

دولار أميركي، على أن تعمل ستة أيام ولها يوم عطلة في اليوم السابع. قبل انقضاء الشهر، في اليوم الخامس عشر، في 31 آذار الماضي، قتلت السورية زبيدة، بمعاونة سوريين اثنين، نزيه ونجت

زوجته هبة من «خروم الشبك». هربت القاتلة ومساعداتها. وانتشر خبر: حادثة تهرّ منطقة الأشرفية. فهل إنتهى الخبر عند هذا الحد؟ وهل هناك من يحمي الأحياء الذين يموتون في اليوم القصير مرات ومرات - من المعرّبين الذين يعيئون فساداً وتشليحاً وقتلاً وتزويراً في عاصمة تنهالك؟ وهل هناك للسؤال: أين حراس بلدية بيروت؟

بيروت مدينة مفتوحة تضم مخيمات على كتف مخيمات ملئية بنازحين سوريين أكثر من الفلسطينيين



المغدور نزيه وزوجته هبة

تراجع. وهذا كله ناتج عن إنهيار مؤسسات الدولة».

بلدية بيروت سمعت طبعاً بجريمة قتل نزيه الترك. المحافظ بلا شك شعر بالمرارة الشديدة وهو من حذر مراراً وتكراراً من «الأتي» إذا استمرّ الأمن فالتأ. لكن، ماذا بيده؟ الأمر يفترض أن يكون في يد وزير الداخلية أولاً والقوى العسكرية تحديداً. بلدية بيروت سبق وأخذت قراراً بنزول شرطة البلدية على الأرض وتوقيف المرتكبين والمتسللين والعابثين منطلقاً من تكليف من الداخلية الى كل البلديات في

ظاهرة مكاتب تأمين العاملات الوهمية ومسؤولية المواطن وغياب الدولة والأمن الفالت

لبنان نخض على وجوب أن يساعد الحرس البلدي والشرطة البلدية الأجهزة الأمنية على التعامل مع ملف النازحين لانحية إحصاء عددهم وسكنهم ولناحية إقامة حواجز ليلية لمنع عبور الدراجات، خصوصاً أن قسماً كبيراً منهم لا يحوز أوراقاً قبوتية ودراجاتهم مسروقة وينتقلون عبرها ليلاً يمارسون أعمال السلب والمخدرات وسبق أن أوقف فوج الحرس بعضهم مدججين بالسلاح ويحوزون مخدرات ونم تسليمهم الى الأجهزة الأمنية. وسقط للبلدية شهداء وحدثت إعاقات في صفوف الحرس وفي النهاية، حين توفي سوري حاول الهرب، أوقفوا الحارس البلدي. وكان العلاج في لبنان يحصل على قاعدة ضربني وبكى سبقني واشتكى.

ماذا بعد؟

ربما أصبح لزاماً علينا أن نسال: من هو التالي؟ من سيدفع ثمن هذا الإستسلام الهائل من دولة إذا قلنا عنها عاجزة مستهترّة يكون قليلا عليها. الأشرفية اليوم في عين الخطر من جديد. فماذا عن الخطوة التالية لإيقاف سيل الموت الرخيص من غرباء لا يشبعون؟



أمسكوا واحداً



ضحية أخرى حسن العاصمي

«ع أمل»... إبداع المخضرمين يعتزج بعو هبة الشباب



تحوّلت لاحقاً إلى يسار، المذيعة الناجحة التي تؤدّي دورها ماغي بو غصن. وفي هذه القصة التي كتبتها ندين جابر وأخرجها رامي حنا، لا تنحصر البطولة بشخص واحد، بل تشمل الجميع من بديع أبو شقرا بدور جلال إلى مهيار خضور بدور نبال، وصولاً إلى المواهب الشابّة والوجوه المخضّمة الأخرى.

رغم مرور 22 حلقة من مسلسل «ع أمل» الذي يُعرض خلال شهر رمضان عبر شاشة mtv وويُبتّ عبر منصّة «شاهد»، إلّا أنّنا لم نفهم القصة كاملة بعد.

حتّى الآن، نحن رهائن مقطع صغير مغبّش في بداية كلّ حلقة يعطينا تلميحا أو مؤشراً أو يمسّكنا بطرف خيط لحلّ لغز البطلة سهاد التي

ستيفاني غصبيه

«وراء كلّ امرأة عظيمة، نفسها». هكذا تفتتح يسار كلّ حلقة من حلقات برنامجها «ع أمل». لكن وراء يسار التي تبدو عظيمة أمام الكاميرا، سلسلة حكايات وأحداث، تراكمت لتبني المرأة التي لا ترى على المرأة إلا الصفقات التي علّمت على وجهها.

أمّا سهاد فهي امرأة ولدت وعاشت حتّى شبابها في قرية «كفرحلم» المتشدّدة التي تمنح الرجل السلطة المطلقة على سائر الكائنات حوله. هناك، تُعنف النساء وتُقتل باسم العرض والشرف، وتفرض التقاليد البالية نفسها على الجميع، رجالاً كانوا أم نساء. والحقيقة، أنّ الجنسين ضحايا.

لا نعلم بعد ما دفع والد سهاد إلى أن يحلّل دمها وأن يطلب من أخويها سيف (عشار شلق) وربّاح (طلال الجريدي) أن يغسلا شرف العائلة من العار الذي ولّدته. بعدما أُجبرت على الزواج من ابن عمّها عقيل (حسن حمدان). لكنّ المؤكّد أنّ أخاها سيف لم يتردّد في تنفيذ المهمة، فقتل أخته ورمّاها في النهر، فيما لم يتعاف رباح من الحادثة حتّى بعد مرور أكثر من عقدين عليها وهرب مع ضميره المعذب إلى بلاد بعيدة.

سهاد لم تمت، وجدها رجل تقي هو العمّ سرّكيس (نقولا دانيال) وزوجته تيريز في مجرى النهر وطبّبها ومنحها هويّة جديدة في الشكل وعلى



يسار مع ابنتيها ملاك وفرح

الأسرار وفصح الخفايا. لكنّ فرح مخلوطة، أقلّه أكثر من شقيقتها ملاك (جوي حلاق). فرح حظيت بحبّ أمّها ولو بعد انتظار، وتعيش معها في قفصهما السريّ. لكنّ ملاك، الابنة الكبرى التي وُلدت قبل أشهر من مقتل والدتها، بقيت في «كفرحلم»، تتشرّب نظرة الاحتقار والحقد تجاه أمّها التي لا تعرفها.

في «ع أمل»، كلّ شخصيّة هي نتيجة عناء طويل، وتراكم لمجموعة مواقف صنعت حياتها. تتشعّب القصص وتعود لتصبّ في المكان نفسه. ولعلّ الدليل الأبرز على نجاح العمل، هو أنّنا لا نجمع على أي من الشخصيات التي نتابعها. فهذا الجدل الذي يخلق في أذهاننا والتساؤلات التي تراودنا عن المرأة ودورها والموت والحزن والتقاليد والانتقام والثورة على الواقع والحب والعلاقات، هي التي تبقينا أمام

الورق: من سهاد حلم إلى يسار حرب. وريّما أعظم ما فعله الزوجان، هو تبني فرح (مارلين نعمان)، ابنة سهاد التي كانت حاملاً بها قبل أن تُرمى في النهر. دخلت يسار الجامعة وبنّت مسيرة مهنيّة حافلة، لا سيّما من خلال برنامجها «ع أمل» الذي يعالج قضايا تعاني منها النساء، وشاركها في كلّ هذه المسيرة زميلها في الجامعة ومنّج برنامجها وحبيبها جلال منصور (بديع أبو شقرا الذي يتقّص الشخصية بإحساس رهيب)، وهو الوحيد الذي يملك سرّها في حياتها الجديدة التي صنعتها لنفسها.

في عيد فرح الثامن عشر، أخبرتها يسار أنّها والدتها، من دون أي تفصيل إضافي رغم محاولات الصبية الكثيرة لفهم واستيعاب هويّتها. وهذا الغموض والتكتّم دفعها في ما بعد إلى نكش

شاشاتنا ننتظر، على أمل أن نجد إجابة عنها قبل الحلقة الأخيرة.

عالمان متوازيان

تحبّ جابر بين عالمين لا يشبه واحد منهما الآخر بشيء، إلّا من ناحية واحدة: يسار، أو سهاد، لا فرق. وكلّ الألم الذي تحمله حكايتها. فيسار المذيعة الجريئة والقويّة تعيش في ماضيها المؤلم وتأسر معها جلال الذي احتلّ قلبها، وابنتها فرح التي اصطحبتها معها إلى حياتها الجديدة. أمّا سهاد، فتأثقت إلى حياة مختلفة عن تلك التي عاشتها في القرية، وحتّى بعد موتها المفترض، حفلت والدتها (نوال كامل) وشقيقتها رهف (سيرينا الشامي) سرّاً لا يُحمل، وكبّلت ابنتها ملاك التي تركتها في عالم كفرحلم المظلم بعبء قضتها.

فيسار ضحيّة وظالمة في آن، حالها حال كلّ الشخصيات الأخرى. عاشت أصعب التجارب وأمرّها، لكنّها تختار كلّ يوم ألاّ تتحرّر منها وأن تبقى رهيّنتها. وكما قال العمّ سرّكيس (نقولا دانيال) ليسار: «قد لا ندرك تماماً ديناميكيات عائلة حلم بعد، لكنّنا نعرف أنّ يسار قادرة على المواجهة».

كذلك، يتناغم في الحلقات الأولى التناقض بين المدينة بيروت والقرية «كفرحلم»، بين الوجهين سهاد ويسار، بين البنّتين فرح وملاك، بين الشريكين عقيل وجمال... وفيما يلتقي العالمان للمرة الأولى عندما تكون نساء عائلة حلم مجتمعة لمتابعة برنامج يسار عبر التلفاز، تعد الحلقات المقبلة باصطدام بين الماضي والحاضر، يتخطّى صعود سيف مع يسار في المصعد نفسه واكتشاف فرح حقيقة والدتها.

فرح وريّا

الأمّل في الحكبة. فتمثّل فرح وريّا الشباب بأفكاره ولغته وتطلّعاته من دون تصنّع وبحقيقيّة جذابة. هاتان الموهبتان الجديدتان نسبياً تضيفان على المسلسل لمسة جديدة تقنا إليها في الأونة الأخيرة، تمتاز مع خبرة سائر الأبطال وتنتج «هارمونيّة» رائعة بينهم. كما نأخذنا مارلين معها عبر الأحداث من خلال أغاني تؤدّيها بصوتها العذب، من بينها أغنيّتها «مسافة»، فتبدع بالتمثيل والموسيقى على حدّ سواء.

عن ذويها. كلتا الشخصيتين تتحلّان تبعات خيارات الجيل الذي سبقهما. لكنّهما تواجهان، وهذه المواجهة هي التي تبعث

تطلّ علينا مارلين نعمان وريان حركة (بدور ريّا)، ابنة سيف وصفاء. تعرّفنا في الجامعة، حيث تتعلّم ريّا سرّاً



مكانتها بين ضرّاتها ضحى وزلفا (كارلا كيشيشيان). كارول وإلسا، تبدعان بين الطرافة والحزن العميق. هما ضحيّتان للمستبدّ نفسه، عدوّتان وحليفتان في آن. تكفّل الواحدة الأخرى رغم الفروقات الشاسعة وتمثّلان الواقع المأسوي نفسه، كلّ واحدة على طريقتهما. أداء كلّ منهما يرغمك على متابعة شخصيّتهما، يجبرك على تصديق واقعهما وعلى تقبيل الأحداث من وجهتي نظرهما.

كانت مخطوبة عن حبّ لربّاح قبل أن يهرب إلى أميركا وأن تزوّج أخاه سيف، أمّا الثانية فمصممة على الحفاظ على



ضحى (كارول عبود) وصفاء (إلسا زغيّب)، تجمعهما المصيبة والظلم. هما زوجتا سيف: الأولى

إليسا وماغي بو غصن تتضامنان مع المصابين بالتوحّد

التوحّد؟ ليش كل حالة يختلف عن الثانية؟ أسئلة كثيرة منطرحها بس الجواب واحد: التوحّد مثل البحر ما فينا نستكشفه إلا ما نغوص فيه... ونتعرف على خفاياه ومميّزاته... وتنتعامل معه ويكون جزء من عالمنا اللي ضروري نتقبله، نحبه ونحضّنه».

وكتبت إليسا: «البحر جزء أساسي من هالكوكب، كمان، الأشخاص يلي عندن توحّد هني جزء من هالعالم الغني باختلافاته... والاثنين ما فينا نفهمن الا ما نغوص بعمق ونستكشفن. باليوم العالمي للتوحّد وكل يوم كبر البحر منحبكن!». بدورها، علقت ماغي قائلة: «شو هوّ

عبّرت كل من النجمة إليسا والممثلة ماغي بو غصن عن تضامنها مع المصابين بمرض التوحّد في اليوم العالمي للتوحّد، حيث نشرتا على حسابهما عبر منصّة «إكس»، صورة حملة الجمعية الوطنية للتوحّد NAC التي تمثّل هذا العام بحر لبنان الأزرق.



SCIENCE



رابط مفاجئ بين الموسيقى وصحة الدماغ

في ظل ارتفاع عدد المصابين بالخرف، يتابع العلماء البحث عن طرق للوقاية من هذا المرض أو تأخير ظهوره، وقد يكون العزف على آلات موسيقية جزءاً من المقاربات التي تستحق الاستكشاف.



موسيقية معينة أو تريد العودة إلى آلة كنت تعزفها سابقاً، يبدو أنك تستطيع حصد أفضل المنافع عبر العزف على البيانو، إذ يقدم من يختارون هذه الآلة أفضل أداء في مهام الذاكرة العاملة. لكن يبقى العزف على جميع أنواع الآلات مفيداً في مراحل متقدمة من العمر.

قد يكون جزءاً مهماً من مبادرات الصحة العامة لتحسين أسلوب الحياة الذي يحمي صحة الدماغ، ويمكن الاستفادة أيضاً من تشجيع كبار السن على العودة إلى الموسيقى في سنوات متقدمة من حياتهم. إذا كنت تفكر بتعلم العزف على آلة

الموسيقية العامة، والذاكرة العاملة. في المقابل، لم يُسجل أي تحسن مشابه بسبب الاعتقاد على سماع الموسيقى. يبدو أن من يحملون مخزوناً معرفياً احتياطياً أكبر من غيرهم، بفضل خيارات على صلة بالنشاطات وأسلوب الحياة، يكونون أقل عرضة لأمراض مثل الزهايمر. لكن لا تثبت قوة هذه الروابط وجود علاقة سببية مؤكدة بين تلك العناصر، فقد تبرز عوامل مؤثرة أخرى. ربما يستطيع أصحاب المداخل المرتفعة

حلل باحثون من جامعة «إكسيتر» في المملكة المتحدة بيانات 1107 أشخاص غير مصابين بالخرف فوق عمر الأربعين، فقارنوا قدراتهم المعرفية بموهبتهم الموسيقية (العزف على آلة أو الغناء في جوقة) وعادة سماع الموسيقى. يكشف التحليل الجديد تحسناً في أداء الذاكرة العاملة والوظيفة التنفيذية لدى من كانوا يعزفون على آلة موسيقية، وظهرت أيضاً روابط بين الغناء، والوظيفة التنفيذية، والقدرات

يستحق هذا الدليل الجديد من جماجم قرد «لوفينجبيثيكوس» الذي كان يعيش في شرق آسيا منذ 6 ملايين سنة تقريباً. يستكشف بينان تشانغ، طالب دكتوراه في قسم علم الأحفوريات في الأكاديمية الصينية للعلوم، أذن ذلك يعرف العلماء أن الجهاز الدهليزي قد يكون أداة لدراسة تنقلات البشر القدامى والأجناس ذات الصلة منذ العام 1994 على الأقل، حين فحص عالم التشريح الهولندي فريد سبور وفريقه عظام الأذن الداخلية لدى أكثر من 150 كائناً من نوع الرئيسيات الحية والمنقرضة. يرسل الجهاز الدهليزي في الأذن الداخلية معلومات بشأن وضعية الحيوان وحركته في المساحات المحيطة به إلى الدماغ. تكون القنوات الثلاث نصف الدائرية في ذلك الجهاز

الإنسان تعلم المشي وهو منتصب بثلاث خطوات

تكشف دراسة جديدة عن أذن قرد قديم أن تطوّر عادة المشي على القديين لدى البشر لم تحصل فجأةً، بل تألفت هذه العملية من ثلاثة أجزاء وجاءت لتسدّ الفجوة بين التأرجح على الأشجار والوقوف على أرض صلبة.



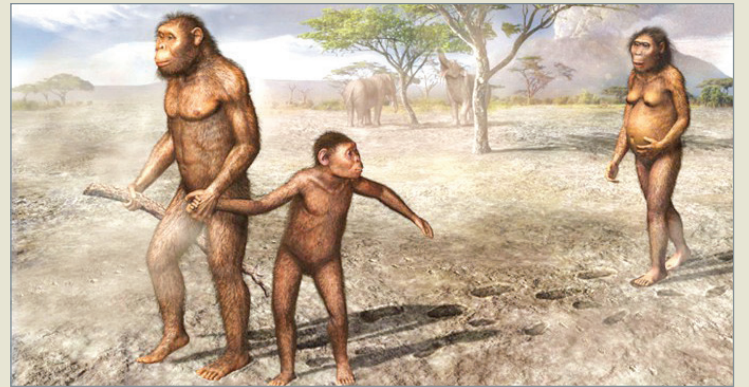
كبير طريقة تنقل آخر سلف مشترك بين القردود والبشر، وقد تطوّرت عادة المشي على القدمين لدى الناس في نهاية المطاف انطلاقاً من هذا الخليط من الحركات. يتماشى هذا الاستنتاج مع نتائج سابقة مفادها أن حركة المشي على القدمين ظهرت بوتيرة تدريجية، فقد بدأ أسلافنا يقفون باستقامة على الأشجار والأغصان وراحوا يستندون إلى أقدامهم ببطء. بدأ البشر يسيرون على قدمين في مرحلة معينة من تاريخهم التطوري، لكنهم يبنثقون فعلياً من رئيسيات غير مألوفة طوّرت على ما يبدو أساليب فريدة من نوعها للتحرك في محيطها.

مليئة بسائل وشعيرات رقيقة تستشعر الحركة وتسهّل الحفاظ على التوازن. تشير الدراسة الجديدة إلى تطوّر المشي على القدمين لدى البشر عبر ثلاث خطوات. قبل قرد «لوفينجبيثيكوس»، كانت القردود القديمة تنتقل من غصن إلى آخر وهي تتعلّق بأذرعها بكل بساطة. ثم ظهر هذا القرد وبات يمثل شخصية وسطية تتسلق وتتأرجح بين الأشجار تزامناً مع التحرك على أربعة أطراف فوق الأرض، وكان يستعمل طرفين أيضاً للتمسك بالأغصان. يكشف التحليل الجديد أن قرد «لوفينجبيثيكوس» يعكس إلى حدّ

القدر مع أنها قد تبدو مكاناً غريباً للبحث عن أدلة حول مسار تحرك أي كائن منقرض منذ فترة طويلة. يعرف العلماء أن الجهاز الدهليزي قد يكون أداة لدراسة تنقلات البشر القدامى والأجناس ذات الصلة منذ العام 1994 على الأقل، حين فحص عالم التشريح الهولندي فريد سبور وفريقه عظام الأذن الداخلية لدى أكثر من 150 كائناً من نوع الرئيسيات الحية والمنقرضة. يرسل الجهاز الدهليزي في الأذن الداخلية معلومات بشأن وضعية الحيوان وحركته في المساحات المحيطة به إلى الدماغ. تكون القنوات الثلاث نصف الدائرية في ذلك الجهاز

يستحق هذا الدليل الجديد من جماجم قرد «لوفينجبيثيكوس» الذي كان يعيش في شرق آسيا منذ 6 ملايين سنة تقريباً.

يستحق هذا الدليل الجديد من جماجم قرد «لوفينجبيثيكوس» الذي كان يعيش في شرق آسيا منذ 6 ملايين سنة تقريباً.



وفاة الكاتبة الفرنسية البارزة ماريز كونديه

وطُرح اسمها مراراً من بين المرشحين لجائزة نوبل لآداب. ومنذ ثمانينيات القرن الفائت، استقرت كونديه التي كانت تعاني من مرض تنكس عصبي، في قرية غورد الصغيرة في بروفانس مع زوجها، ومن هناك أملت على صديقة لها كتابها الأخير «إنجيل العالم الجديد» الذي أعادت فيه على طريقتها صوغ الكتاب المقدس. (أ ف ب)

فيلكوكس الذي أصبح مترجم أعمالها في ما بعد. وفي عام 1976، أصدرت Heremakhonon ثم Segou (الجزء الأول عام 1984 والثاني عام 1985) عن إمبراطورية بامبارا في مالي في القرن التاسع عشر، وهو أصبح من الكتب الأكثر مبيعاً. ومن أبرز أعمالها أيضاً Desiderada.

السوداء المتعددة. وكانت أيضاً معروفة جداً في الولايات المتحدة، حيث عاشت 20 عاماً في نيويورك وأسست وأدارت مركزاً للدراسات الفرنكوفونية في جامعة كولومبيا. ولم تبدأ كونديه الكتابة إلا في سن الثانية والأربعين، بعد 12 عاماً من الحياة والتجارب في أفريقيا، وذلك بفضل شريك حياتها الجديد ريتشارد

توفيت عن 90 عاماً في أبنت بجنوب شرق فرنسا الكاتبة الفرنسية من غوادلوب ماريز كونديه، أحد أبرز أعلام الأدب الفرنكوفوني، على ما افاد زوجها وكالة فرانس برس. وتناولت الراحلة المولودة في بوانت-أ-بيتر في 11 شباط 1934، في نحو ثلاثين كتاباً مواضيع تتمحور على أفريقيا والعبودية والهويات



حظك اليوم

العذراء 23 آب - 22 أيلول تفرح باتصال أو زيارة، وربما تروّج لعملك أو تطلق ورشة عمل تلفت الأنظار.	الأسد 23 تموز - 22 آب أخرج للقاء الآخرين ولا تتردد في بحث الأمور الحساسة لكن بروية وهذوء.	السرطان 21 حزيران - 22 تموز تلتقي بصديق أو تحصل على مساعدة تمنناها ويطمئن بالك لانفراج ما.	الجوزاء 21 أيار - 20 حزيران تتحسن الأحوال الصحية وتحصل تسويات مالية. ناقش العروض والشروط بجرأة.	الثور 20 نيسان - 20 أيار ركّز على الأولويات ودع الأمور الثانوية لوقت آخر مناسب أكثر.	الحمل 21 آذار - 19 نيسان تنشط التحركات على محاور عدة، والمطلوب التنظيم الجيد تفادياً للفوضى.
الحوت 19 شباط - 20 آذار اشغل نفسك بورشة ترتيب وتنظيم. لا تبدأ عملاً جديداً ولا تقدم على أي خطوة.	الدلو 20 كانون الثاني - 18 شباط تجنب النقاش الحاد والإنفعالات، فانت بغنى عنها. إبحث عن الهدوء والسلام.	الجدي 22 كانون الأول - 19 كانون الثاني لا تخشّ المفاوضة بل تناسبك جلسات الحوار شرط التحلي بالصبر والثبات.	القوس 22 تشرين الثاني - 21 كانون الأول ركّز على أوضاعك المالية وكن مهتماً كي لا تضيع عليك فرصة كسب المال.	العقرب 24 تشرين الأول - 21 تشرين الثاني سوف تحصل على فرصة أفضل للاستثمار. كن حريصاً على استقرار معنوياتك.	الميزان 23 أيلول - 23 تشرين الأول تملك حلولاً وأفكاراً بناءة تساهم في الترويج بنجاح لمشاريعك إنطلق.

ماذا حصل لسياسة بايدن تجاه إيران؟



بعد مرور ثلاث سنوات، انهارت تلك النقاشات ولم تُستبدل بأي مبادرات أخرى. يؤكد استطلاع شارك فيه ديموقراطيون وجمهوريون في الكونغرس، ومسؤولون في الإدارة الأميركية، وديبلوماسيون أجانب، ومراقبون للوضع الإيراني، على مسألة واضحة للجميع: لا تطبق إدارة بايدن راهناً أي سياسة حقيقية للتعامل مع إيران وبرنامجها النووي. ذكر الرئيس إيران بشكل عابر في «خطاب حال الاتحاد»، لكن غياب تلك السياسة يتزامن مع أسوأ الظروف على الإطلاق.

عقد الرئيس الأميركي جو بايدن، بعد أشهر قليلة على بداية عهده الرئاسي الجديد، مؤتمرًا صحافيًا في «حديقة الورود» في البيت الأبيض، حيث عبّر عن سروره لأن «إيران لا تزال مستعدة للمشاركة في نقاشات مباشرة معنا ومع شركائنا لتحديد كيفية المضي قدماً والعوامل التي تسمح لنا بالعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة»، أي الاتفاق النووي الإيراني المبرم في عهد أوباما. كان ذلك التصريح الموقف الأكثر وضوحاً في شأن سياسة الرئيس تجاه إيران.

محورية كثيرة، بما في ذلك المرحلة الراهنة. في تشرين الأول 2023، تعثّر قرار الأمم المتحدة الذي يمنع نقل الطائرات المسيّرة والصواريخ من إيران وإليها بسبب بنود «خطة العمل الشاملة المشتركة». أوقفت الولايات المتحدة وإيران التزامهما بذلك الاتفاق، لكن لا يزال قرار الأمم المتحدة الذي يحكم تلك الخطة ساري المفعول. من وجهة نظر إدارة بايدن، تنتهك إيران القيود المفروضة على برامج الصواريخ والطائرات المسيّرة المحلية منذ فترة طويلة. يسمح بند العقوبات التلقائية لأي طرف من الأطراف المتبقية في الاتفاق بإطلاق عملية لإعادة فرض كل عقوبات الأمم المتحدة في مجلس الأمن، بما في ذلك تدابير تستهدف الأسلحة والصواريخ التقليدية، ومن دون اللجوء إلى حق النقض للاعتراض على القرار.

بالإضافة إلى تجديد العقوبات المفروضة على الصواريخ وقرارات منع استعمال الأسلحة التقليدية التي انتهت صلاحيتها، قد يُجَدّد بند العقوبات التلقائية القيود المفروضة على برنامج إيران النووي. لكن من المستغرب ألا تبدي فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، إلا اهتماماً شغفياً بتلك العقوبات، مع أنها مستاءة من دعم إيران لروسيا في أوكرانيا ومواقف كثيرة أخرى. أصرت تلك البلدان كلها على فرض عقوباتها الخاصة على عمليات نقل الصواريخ الإيرانية. تنطبق العقوبات الأوروبية طبعاً على الجهات التي تدخل في نطاق الصلاحيات الأوروبية ولا تعاقب أطرافاً من دول ثالثة على صلة بنقل الصواريخ والطائرات الإيرانية المسيّرة. باختصار، تسعى الولايات المتحدة وحدها إلى منع تورط أشخاص من دول ثالثة في تلك العمليات، لكن من دون جدوى.



تزداد المؤشرات التي تُثبت اليوم أن تطرّف إيران المتزايد يطرح تهديداً على الولايات المتحدة

أي خطة عمل فاعلة، حتى أنه لم يُهدد بإدانة إيران بسبب انتهاكاتها لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. تبقى مواقف الاستنكار أقوى خطوة قد تتخذها الوكالة إذا لم تقرر إحالة الملف إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة. الأغرب من ذلك هو عدم استعداد إدارة بايدن للتعاون مع حلفائها لإعادة فرض عقوبات تلقائية. بدت هذه الخطوة منطقية في لحظات



لا يجد الكثيرون سبباً مقنعاً وراء تساهل فريق بايدن الذي يسمح لطهران بمتابعة جمع الأرباح

الإيراني إلى الصين بلا عقوبات. ربما تأمل إدارة بايدن حتى الآن في التوصل إلى اتفاق معيّن لكبح البرنامج النووي. أو ربما تتردد وزارة الخزانة في التحرك بسبب مخاوفها من ارتفاع أسعار النفط خلال سنة انتخابية. أو ربما تشعر إدارة بايدن بالقلق من تفوّق إيران بسبب تجاهلها لهذا الملف، ما يعني أنها مضطرة اليوم للتعامل مع إيران كقوة نووية بحكم الأمر الواقع.

دانيال بليتك



رغم التقدّم الحاصل في برنامج الأسلحة النووية الإيراني وقرار البلاد بتخصيص اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60 في المئة، لم تُصدر إدارة بايدن أي بيان رسمي عن انهيار سياستها السابقة. لكن استعمل بايدن أسلوباً أكثر وضوحاً في أوساطه الخاصة، فأخبر امرأة شاركت في تَجَمُّع للناخبين، في تشرين الثاني 2022، بأن الاتفاق النووي «مات». وعند تعليق عمل المبعوث الخاص إلى إيران روبرت مالي، بسبب انتهاكات أمنية لم تتّضح بعد، بدا وكأن كل الآمال المتبقية بإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني تلاشت.

تابعت وزارة الخزانة الأميركية في عهد بايدن فرض العقوبات على إيران بسبب تجاوزاتها في مجالات حقوق الإنسان، والصواريخ، والانتشار النووي، لكن بقيت معظم العقوبات المرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي المسال ضعيفة وغير فاعلة، لا سيما تلك التي تستهدف الصين ومن يشترطونها منها الإمدادات. لا يجد الكثيرون سبباً مقنعاً وراء تساهل فريق بايدن الذي يسمح لطهران بمتابعة جمع الأرباح، مع أن مجلس الأمن القومي أنكر تساهل البيت الأبيض مع إيران. تعليقاً على الموضوع، صرّح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي لصحيفة «وول ستريت جورنال»: «لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بكل العقوبات المرتبطة بإيران، وهي لم ترفع أيًا منها. كل الادعاءات المعاكسة كاذبة».

لكن يستمر تدفق صادرات النفط

طهران يوماً، لكن كان الإماراتيون والسعوديون قد حصروا روابطهم الدبلوماسية مع البلد أو قطعوها بالكامل في مرحلة معيّنة. وكما يحصل في معظم الحالات، أخذت دبي المبادرة أولاً ثم حذت الرياض حذوها سريعاً عبر إعادة فتح سفارتها في طهران.

بعد هجوم 7 تشرين الأول، زادت المخاطر المطروحة على إدارة بايدن. لا تزال الدوافع الكامنة وراء الابتعاد عن المنطقة قائمة (تطرح روسيا والصين مخاطر واضحة ومستمرة هناك)، لكن يتطلب التعامل مع الحرب بين «حماس» وإسرائيل وما يرافقها من دمار في قطاع غزة شكلاً من الالتزام الأميركي. بدأت الأصوات التي تدعو إلى تجديد عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين تعلو، مهدداً لإطلاق المسار الذي يضمن إقرار حل الدولتين. للتوفيق بين المصالح والأولويات الأميركية، سيصبح البيت الأبيض وحلفاؤه في أوروبا أمام خيارين: تجديد الالتزام بشؤون منطقة يسيطر عليها الإيرانيون وعملاؤهم أكثر من أي وقت مضى، أو تقبل هيمنة إيران وتطوّر برنامج أسلحتها النووية الفتاكة. يُفترض أن يكون الخيار الصائب واضحاً للجميع.

النظام في طهران بناء مصنع للطائرات المسيّرة في روسيا. يبرز أيضاً دور إيران في هجوم 7 تشرين الأول على إسرائيل، فهي تموّل حركة «حماس»، وتسلّحها، وتدرّبها. في الوقت نفسه، تدعم إيران اعتداءات الحوثيين اليمنيين على سفن الشحن (هم يملكون صواريخ تزداد قوة وطائرات مسيّرة يصل نطاقها إلى 1500 ميل)، والاعتداءات التي تستهدف المواقع الأميركية العسكرية والتجارية على يد عدد من عملاء إيران في أماكن مثل البحر الأحمر، والعراق، وسوريا، والأردن (أدت الاعتداءات هناك إلى مقتل ثلاثة أميركيين منذ فترة).

تلاحقت هذه التطورات كلها قبل 7 تشرين الأول، في ظل انتشار قناعة متزايدة في المنطقة عن ابتعاد الولايات المتحدة أخيراً عن الشرق الأوسط. زاد التقارب بين دول الخليج وإيران في مناسبات متكررة بعد ظهور مؤشرات عدة على الانسحاب الأميركي، بما في ذلك امتناع الولايات المتحدة عن الرد على هجوم مدعوم من إيران بطائرة مسيّرة ضد مدنيين في الإمارات العربية المتحدة، أو الهجوم المدعّم ضد مصافي النفط السعودية. لم تقطع قطر علاقاتها مع

تزداد المؤشرات التي تثبت اليوم أن تطرّف إيران المتزايد يطرح تهديداً على الولايات المتحدة. لم يتوقف الحوار مع إيران في العام 2022 بلا سبب. قبل أن يكشف هجوم حركة «حماس» في 7 تشرين الأول دور إيران الخبيث في الشرق الأوسط، أوضحت سلسلة من الأحداث تراجع استعداد النظام الإيراني للتعامل مع الغرب، أبرزها حملة القمع العدائية بعد مقتل الشاب مهسا أميني في أيلول 2022، وهو حدث استنكرته إدارة بايدن بأسلوب شديد اللهجة. وبعد فرض عقوبات جديدة بسبب قضية أميني، اقتصر أي حوار آخر بين واشنطن وطهران على جهود هدفها إطلاق سراح خمس رهائن أميركيين محتجزين منذ فترة طويلة في السجون الإيرانية. (سُمح لهم بمغادرة إيران في نهاية المطاف، بعدما أفرجت إدارة بايدن عن 6 مليارات دولار من أموال إيران المحتجزة).

تزامناً مع تصلّب مواقف إيران المحلية، أصبحت سياستها الخارجية أكثر اصطفاً مع روسيا والصين علناً. في آخر سنتين، كثّفت إيران دعمها للحرب الروسية في أوكرانيا وسلمت أكثر من ألفي طائرة مسيّرة لتسهيل الغزو الروسي. كذلك، دعم



تيمات 11

إعلانات رسمية

اعلان شطب شركة محدودة المسؤولية صادر عن السجل التجاري في جبل لبنان
بتاريخ 2024/2/22 تقرر شطب قيد شركة GOLDEN HOME SARL شركة محدودة المسؤولية المسجلة في السجل التجاري في بعبداء برقم 2053884 ومركزها في منطقة جبيل – حي الوردية – بناية صليباً – الطابق الرابع والعائدة لأصحابها: ANTEL RAFFOUL –

– الياس وليد رفول
– خير الله سامي الضيقة
فعلى كل ذي مصلحة ان يقدم اعتراضه او ملاحظاته خلال مهلة عشرة ايام من تاريخ آخر نشر.

عن رئيس قلم السجل التجاري في بعبداء الرئيس بالتكليف شربل الحويك

إعلان قضائي صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت الغرفة السابعة العقارية برئاسة القاضي ناتالي الهبر
وعضوية القاضيتين أليصفة ومرعشلي
رقم الأوراق: 2019/304
الجهة المدعية: عادل وعدنان خليل حمزة
الجهة المدعى عليها: أحمد علي ضبا
الجهة المطلوب إدخالها والمطلوب إبلاغها لجهولية محل الإقامة: ورثة المرحومة سميرة الطويل وورثة المرحوم محمد الحافي، باستثناء السيد أحمد الحافي وهم السادة إبراهيم ومحمود وباسمه ومها وفاطمة وثروت وندى الحافي.
الأوراق المطلوب ابلاغها: استحضار الدعوى رقم 2019/304 المقدمة من الجهة المدعية بتاريخ 2019/11/14 والذي تطلب بموجبه إلغاء عقد الاتفاق المبدئي المنظم لدى دائرة كاتب العدل في بيروت بتاريخ 2016/2/23 وإلغاء الوكالة الغير قابلة للعزل المنظمة من المدعى للمدعى عليه لغاية تنفيذ عقد 2016/2/23 وشطب إشارة عقد الاتفاق المبدئي تاريخ 2016/2/23 وإشارة الوكالة الغير قابلة للعزل للعدل رقم 2016/3492 عن الصحيفة العينية للعقار رقم 1/1360 المزعة.
فيقتضي عليكم الحضور الى قلم المحكمة أو إرسال من ينوب عنكم بموجب سند قانوني مصدق أصولاً لتبلغ وإستلام الأوراق الخاصة لكم وذلك في مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر الأخير.
رئيس القلم بشرى البستاني

إعلان قضائي صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت الغرفة الخامسة العقارية برئاسة القاضي ريماء شرف الدين
وعضوية القاضيتين سرحال وأني خليل
رقم الاوراق: الحكم الصادر بتاريخ 2016/4/28 بالرقم 2016/199 في الدعوى رقم 2012/347
الجهة المدعية: عبد القادر شريف الصيداني
الجهة المدعى عليها: ورثة عبد السلام شاتिला وهم: عبد السلام نعمان شاتिला وزياء وامينه نعمان شاتिला ومريم عبدالله عيتاني وسميرة عبد العزيز شاتिला واولاد عبد السلام شاتिला وهم: مروان وعمران وابراهيم ونبيل ولقمان وعدنان
الجهة المطلوب ادخالها: شركة المدينة للتجارة العامة وورثة المرحوم سعيد معروف الصيداني وهم عائشة محمد بركات ومعروف وأسامة ورويده وهدى سعيد معروف صيداني
الجهة المطلوب ابلاغها لجهولية محل الإقامة: معروف سعيد معروف الصيداني
الاوراق المطلوب ابلاغها: الحكم الصادر بتاريخ 2016/4/28 بالرقم 2012/199 في الدعوى رقم 2012/347 والذي قضى بموجبه تصحيح خصومة المرحوم لقمان شاتिला واحلال ورثته محله والزام المدعى عليهم المذكورين اعلاه بتسجيل القسم (4) من العقار 1293/ رأس بيروت على اسم المدعي عبد القادر الصيداني خالياً من اي إشارة
فيقتضي عليكم الحضور الى قلم المحكمة او ارسال من ينوب عنكم بموجب سند قانوني مصدق اصولاً لتبلغ واستلام الاوراق الخاصة بكم وذلك في مهلة /30/ يوماً تلي 20/ يوماً من تاريخ النشر الاخير.
رئيس القلم بشرى البستاني

وضع يتعرض فيه أشخاص يُحاولون ببساطة مساعدة إخوانهم البشر لخطر كبير»، فيما رأى سيجورنيه أن «حماية العاملين في المجال الإنساني واجب أخلاقي وقانوني يتعين على الجميع الالتزام به»، مؤكداً إدانة فرنسا الشديدة للضربة الإسرائيلية. واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي أنتوني البانيز أن «هذا أمر غير مقبول على الإطلاق»، مؤكداً أن «أستراليا تتوقع محاسبة كاملة (للمسؤولين عن) مقتل عمّال الإغاثة»، في حين طالب نائب وزير الخارجية البولندي أندريه زيجنا إسرائيل بـ«تعويض» عائلات عمّال الإغاثة، بعدما كان وزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي قد طلب شخصياً من السفير الإسرائيلي ياكوف ليفني «توضيحات عاجلة». وبعدما استؤنفت مفاوضات الهدنة في القاهرة الأحد، كشفت هيئة البث الإسرائيلية أن هذه المفاوضات تسير بشكل إيجابي، مشيرةً إلى أن المفاوضات المشاركين في المحادثات الرامية للتوصل إلى هدنة تمتّعوا بموقف «أكثر مرونة». كما تحدّثت عن إمكانية إحراز تقدّم في الأيام المقبلة، خصوصاً في ملف عودة السكان إلى شمال غزة.

وكان البيت الأبيض قد ذكر الإثنين أنّه عبّر لإسرائيل عن قلقه في شأن الهجوم الذي يعزّم جيشها شنّه على مدينة رفح، مشيراً إلى أنّ الدولة العبرية وافقت على «أن تأخذ هذه المخاوف في الاعتبار وإجراء مناقشات متابعة».

توازياً، وصف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى في أولى جلسات حكومته، العملية العسكرية التي نفّذها الجيش الإسرائيلي في مجمع الشفاء بأنها «جريمة حرب متكاملة الأركان»، مشيراً إلى أن الحكومة الجديدة ستركّز على أولويات ثلاث تتمثل في «تخفيف معاناة شعبنا في قطاع غزة، وتحقيق الاستقرار المالي، وتنفيذ برنامج إصلاح وتطوير أداء المؤسسات».

في الأثناء، نقلت وسائل إعلام إسبانية عن رئيس الوزراء بيدرو سانشيز خلال زيارته الأردن، أن الحكومة اليسارية في إسبانيا عازمة على أن يعترف البرلمان بالدولة الفلسطينية بحلول تموز، في وقت يزور فيه مستشار الأمن القومي الأمريكي جايك سوليفان السعودية هذا الأسبوع، حيث يلتقي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لمناقشة «صفقة ضخمة محتملة» تشمل التطبيع مع إسرائيل ومعاهدة دفاعية بين واشنطن والرياض، وفق موقع «أكسيوس» الأميركي.

من جهة أخرى، أدّى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اليمين الدستورية لولاية جديدة أمام مجلس النواب في مقرة الجديد في العاصمة الإدارية شرق القاهرة، ليبدأ بذلك ولايته الرئاسية الثالثة، مؤكداً أن «أمن مصر وسلامة شعبها هو خيارنا الأول، وسواصل مسيرة بناء دولة حديثة وديمقراطية»، فيما تواجه مصر التبعات الجيوسياسية لصراعين مفتوحين على حدودها، هما حرب غزة وحرب السودان.

بايدن وشي يناقشان الملفات الدولية الشائكة

واتّهم شي وASHINGTON بخلق مخاطر اقتصادية من خلال الحظر الشامل الذي يفرضه بايدن على صادرات التكنولوجيا العالية، إذ حدّر شي من أنّه «إذا أصرت الولايات المتحدة على لجم تطوير التكنولوجيا الفائقة في الصين وحرمان الصين من حقّها المشروع في التطور، فلن نقف مكتوفي اليدين»، بحسب الإعلام الرسمي الصيني. لكن بايدن رفض التحذير، بحيث أورد البيت الأبيض أنّه أبلغ شي أنّ واشنطن «ستواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام التكنولوجيا الأميركية المتطورة لتقويض أمننا القومي، من دون تقييد التجارة والاستثمار في شكل غير مبرّر». كما أثار «المخاوف المستمرة» في شأن ما وصفها بـ«السياسات التجارية غير العادلة للصين والممارسات الاقتصادية غير السوقية» التي اعتبر أنّها «تضرّ بالعمل والأسر الأميركية».

ومع اقتراب موعد تولية الرئيس التايواني المنتخب لاي تشينغ تي الذي تعتبره الصين «إنفصاليّاً»، لفت البيت الأبيض إلى أن بايدن ضغط على شي لضمان «السلام والاستقرار» في مضيق تايوان، إنّما أكد شي لبايدن أن قضية جزيرة تايوان «خط أحمر لا يُمكن تجاوزه» بالنسبة إلى الصين، أملاً في أن يترجم الجانب الأمريكي الديان الإيجابي الذي أدلى به بايدن بعدم دعم «استقلال تايوان» إلى أفعال.

كذلك، شدّد بايدن على «الزام الولايات المتحدة الدائم بنزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية». وأعرب عن قلقه إزاء مساع صينية متزايدة لمساعدة روسيا في إعادة بناء قاعدتها الصناعية العسكرية، معتبراً ذلك خطراً على الأمن الأوروبي.

في الموازة، أجرى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في باريس لقاءات شملت تباعاً وزير الدفاع سيباستيان لوكورنو والخارجية ستيفان سيجورنيه والرئيس إيمانويل ماكرون، أكد خلالها أن أوكرانيا تمرّ في حربها مع روسيا «في لحظة حرجة»، لذا «من الضروري للغاية حصول الأوكرانيين على حاجاتهم للدفاع عن أنفسهم، خصوصاً ذخائر ودفاعات جوية».

ميدانيّاً، استهدف هجوم بمسيرة تبنّته كيفيف موقعاً صناعياً في منطقة تنارستان وسط روسيا أسفر عن سقوط 13 جريحاً، بحسب السلطات في الجمهورية الواقعة على بُعد أكثر من ألف كلم من أوكرانيا، بينما سيطرت روسيا على 403 كيلومترات مربّعة من الأراضي الأوكرانية منذ مطلع العام، بحسب وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو.

وبعد سلسلة هجمات أوكرانية ناجحة على السفن الروسية في البحر الأسود، أكد شويغو تعيين نائب الأدميرال سيرغي بينتشوك قائداً جديداً للأسطول الروسي في البحر الأسود خلفاً للقائد السابق للأسطول فيكتور سوكولوف الذي أُقيل بسبب الهجمات الأوكرانية. في الأثناء، قرّرت الحكومة الألمانية المساهمة بمبلغ 576 مليون يورو في المبادرة التشيكية لدعم أوكرانيا وتزويدها بالذخيرة، مشيرةً إلى أنّها ستُموّل بهذا المبلغ «شراء 180 ألف قذيفة» التي من المقرّر تزويد الجبهة الأوكرانية بها «اعتباراً من حزيران».

خامنئي يهدّد والأنظار نحو نصرالله...

ولم يقدّم رئيسي أيّ تفاصيل في شأن طبيعة هذا الردّ، ولكن بياناً صادراً عن المجلس الأعلى للأمن القومي بعد اجتماع طارئٍ عُقد مساء الإثنين في حضور رئيسي، أعلن اتخاذ «القرارات اللازمة».

من جهتها، أكدت الولايات المتحدة لإيران أنّ «لا علاقة لها» بالقصف الذي دمرّ المبنى الذي يضمّ القنصلية ومقرّ إقامة السفير الإيراني في سوريا، حسبما نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي.

فيما قال وزير الدفاع الإسرائيلي يواف غالانت أمس: «نحن في حرب متعددة الجبهات ونعمل في كل مكان لكي نوضح لأعدائنا في كل مكان في الشرق الأوسط أنّ ثمن عملية ضد إسرائيل سيكون باهظاً».

وكشف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هاغاري أنّ ما استُهدف في دمشق هو مبنى عسكري تابع لـ«فيلق القدس» وليس قنصلية أو سفارة. وفي حديثه لشبكة «سي أن أن»، اتهم إيران بالعمل خلال الأشهر الستة الماضية على التصعيد في المنطقة. فيما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مصادر إسرائيلية أنّ إسرائيل وراء هجوم دمشق.

هل من خصوصية لبنانية لهذا التطور الميداني؟ وفق المعلومات التي تواترت تبين أنّ الجنرال زاهدي كان العضو الوحيد غير اللبناني في مجلس شوري «حزب الله». وأتى مقتله وسط محادثات سرية بين طهران وواشنطن. وأفادت المعلومات، أنّ زاهدي كان مقيماً في الضاحية الجنوبية لبيروت. وهو حظي بترقية رتبته العسكرية بعد سقوط قائد «فيلق القدس» الجنرال قاسم سليماني في غارة أميركية على موكبه في مطار بغداد مطلع عام 2020. وأسند الى زاهدي ملف «حزب الله» كي يخفف المسؤوليات الملقاة على عاتق خليفة سليماني الجنرال اسماعيل قاتني.

ووسط ترقب للمواقف التي سيعلمنها الأمين العام لـ«الحزب» حسن نصرالله الجمعة لمناسبة «يوم القدس العالمي»، ستكون لنصرالله اليوم اطلالة في الاحتفال الذي ستقيمبه بعد الظهر «اللجنة الدولية» لإحياء «يوم القدس» في قاعة «رسالات» في بلدية الغبيري.

وبحسب جدول الاحتفال، يتحدّث في الاحتفال عن بعد قادة «محور المقاومة»، وهم تبعاً: نصرالله، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» اسماعيل هنية، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» زياد نخالة، قائد «أنصار الله « عبد الملك الحوثي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إبراهيم رئيسي، والناطق باسم «المقاومة العراقية» هادي العامري.

توازياً، أعلن «حزب الله» في بيان أنّ «جريمة اغتيال زاهدي لن تمر دون عقاب»، وقال إنه «كان من الداعمين الأوائل والمضخّين والمثابرين لسنوات طويلة من أجل تطوير وتقدّم عمل المقاومة في لبنان، وقد شاركنا مدة كبيرة الهموم والمسؤوليات». وأشار الى أنّ زاهدي «ارتضى واختار مع عائلته الشريفة أن يبقى بعيداً عن وطنه». ونشر الإعلام الإيراني أمس صوراً التقطها نجل زاهدي، لاجتماع ضمّ نصرالله والجنرال الراحل. ويظهر نجل زاهدي يحمل الصورة من دون ذكر تاريخ الاجتماع.

قلق أميركي ـ فرنسي على لبنان...

وقال سيجورنيه: «يجب تجنب التصعيد الإقليمي وتحديداً في لبنان». وأضاف: «إنّ جميع تحركاتنا في الشرق الأوسط تهدف إلى خفض التوتر في المنطقة». وفي سياق متصل، كشف مصدر دبلوماسي لـ«نداء الوطن» أنّ التواصل المباشر وغير المباشر بين المبعوث الأميركي أموس هوكشتاين وعين التينة مستمر بعيداً عن الإعلام.

وأشار المصدر الى أنّ «النقطة العالقة هي الإصرار الإسرائيلي على مبدأ الخطوة خطوة في تنفيذ القرار 1701، أي التدرج في التطبيق، ما يعني أنّ الجانب الإسرائيلي يريد إعادة التفاوض على تطبيق كل بند من بنود القرار، وبالتالي هدر الوقت الذي قد يمتد الى سنوات. وهذا ما يرفضه لبنان، إذ إن المطلوب تطبيق القرار دفعة واحدة وبلا جدولة».

وفي الإطار نفسه، تناول مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط الأسبق ديفيد شنكر موضوع القرار 1701. ففي مقالة له نشرت على موقع «معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى»، قال: «في الفترة التي تسبق تجديد تفويض القوة الدولية في آب المقبل، ينبغي على المسؤولين الأميركيين أن يقودوا جهداً قوياً لتغيير الطريقة التي تمارس بها «اليونيفيل» أعمالها. يمكن أن توافق «اليونيفيل» على بدء تحقيق طائرات استطلاع بدون طيار فوق الجنوب وإتاحة مقاطع الفيديو للجمهور. لطالما وصف «حزب الله» طائرات «اليونيفيل» بدون طيار بأنها «خط أحمر»، وهي علامة أكيدة مثل أي علامة على أنّ الجماعة لا تريد فضح انتهاكاتها للقرار 1701».

المجلس المركزي لمصرف لبنان في عين...

وعلمت «نداء الوطن» أنّ هناك نواباً آخرين يستعدون لتقديم إخبارات الى النيابة العامة المختصة بناءً على تقرير شركة «كرول» الذي كشفت «نداء الوطن» مضمونه الأساسي.

وأوضحت المصادر «أنّ لا مصلحة لمصرف لبنان في الإمعان في عدم التعاون مع القاضية غادة عون التي تتابع القضية بناءً على شكوى أمامها. ولا يمكن لمصرف لبنان التحجج بأنّه سبق وتعاون مع النائب العام السابق لدى محكمة التمييز غسان عويدات عندما حوّل في آب الماضي تقرير شركة «الفاريز اند مارسال» الى النيابة العامة المالية والنيابة العامة الاستثنائية في بيروت وهيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان. فذلك التقرير (التدقيق) ذكر عمليتين فقط في شأن «أوبتيموم»، بينما تقرير شركة «كرول» ذكر بالتفصيل 45عملية».

وأكدت المصادر «أنّ هناك من يضغط ليفتح مصرف لبنان تحقيقاً داخلياً في القضية، مقابل آخرين يطالبون بتكليف «كرول» استكمال ما بدأته بناءً على طلب من شركة «أوبتيموم» نفسها. فهل يستجيب المجلس المركزي لهذا الطلب أو ذاك، أم هناك من يريد التستر على فضيحة كبيرة لا يمكنه تحمل الشفافية المطلوبة فيها؟».

وختمت: «على الحاكم وسيم منصوري اتخاذ قرار سريع، لأنّ جهات دولية قضائية وأخرى غير قضائية تتابع التسريبات عن كتب، علماً أنّ تقرير شركة «كرول» من السهل أن يكون متاحاً لوزارة الخزانة الأميركية».

إسرائيل تسفك دماء عاملين...

وبعد مقتل 3 مواطنين من المملكة المتحدة ومواطن أسترالي ومواطن بولندي ومواطن يحمل الجنسيّتين الأميركية والكندية وفلسطيني، استدعت الحكومة البريطانية سفير إسرائيل في لندن للتعبير عن «تنديدها الحازم» بالضربة الإسرائيلية، فيما دعا رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إسرائيل إلى توضيح ملابسات «الواقعة المأسوية»، مشدداً على وجوب اتخاذ الدولة العبرية «خطوات فورية لحماية عمّال الإغاثة وتسهيل العمليات الإنسانية الحيوية في غزة».

وأجرى الرئيس الأميركي جو بايدن اتّصلاً بالطاهي خوسيه أندريس، مؤسس «وورلد سنترال كبتشن» ورئيسها، للتعبير عن تضامنه. وقال بايدن لأندريس إنّ «قلبه مفلطور»، مؤكداً أنّه «سيبلغ إسرائيل بكلّ وضوح بوجوب حماية عمّال الإغاثة الإنسانية»، وفق البيت الأبيض.

وطالب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى جانب نظيره الفرنسي ستيفان سيجورنيه بتحقيق «سريع ومحايّد» معتبراً أنّه «لا ينبغي أن يكون لدينا

على مصرف لبنان تطبيق المادة 206 من قانون النقد والتسليف توجهات منصوري للخروج من الأزمة... في

* المادة 206 تلزم مصرف لبنان بملاحقة المخالفات من خلال النيابة العامة أمام المحاكم الجزائية وفقاً للأصول العاجلة
* المادة 26 تجيز للحاكم إقامة جميع الدعاوى القضائية باسم مصرف لبنان واتخاذ جميع الاجراءات التنفيذية أو الإحتياطية التي يريتها
* لا يصح قول منصوري بأن «دور مصرف لبنان تم بالكامل وكل المستندات التي كان يجب أن تسلم إلى القضاء أصبحت بيد الاخير
* كلام منصوري منقوص ولا يحقق المطلوب أي «الإدعاء المباشر من قبل المصرف المركزي» ضد المرتكبين حسب المادة 206
* لا يجوز التذرع بالسرية المصرفية فالسرية هي لحماية المودع الشريف ولا تغطي ولا يجب أن تغطي الارتكابات والمخالفات

توفيق شـمـبـور (*)

حدّد القائم بمهام حاكم مصرف لبنان د. وسيم منصوري خلال لقاء نظمه مؤخراً Leaders Club ملامح رؤيته للخروج من الازمة فذكر انها تعتمد، بعد ان تم توحيد سعر الصرف، على اربعة اعمدة:

- المحاسبة عبر القضاء اللبناني
- ردّ أموال المودعين وتنظيم علاقتهم مع المصارف
- إعادة اطلاق عمل القطاع المصرفي
- إعادة بناء الدولة واصلاحها.

وإذا لم يتم القيام بهذه الخطوات الاربـع بشكل متوازن، كل حسب اختصاصه، فنحن أمام خطر وجودي ولا يمكن الاستمرار بهذه الطريقة

(0) سعر الصرف

يذكر د. منصوري ان ارضية الخروج من الازمة قد تمت تهيئتها بتوحيد سعر الصرف على 89500 لـل للدولار الواحد «فميزانيات المصارف والمصرف المركزي وموازنة الدولة صارت على هذا الرقم». كلام غير كاف، فالخلاف وكما هو معروف ما زال قائماً حول سعر صرف سحبات المودعين الدولارية من المصارف، ومن يحدده في حال ابقائه متميزاً عن السعر الذي تم اعتماده في ميزانيات المصارف والمصرف المركزي وموازنة الدولة؟ هل هو مصرف لبنان ام وزارة المالية ام مجلس الوزراء ام مجلس النواب ؟ علماً ان ادبيات مصرف لبنان طوال العقود الثلاثة الماضية كانت تعتبر، بلسان الحاكم السابق سلامة، ان سعر الصرف للسحوبات الدولارية من المصارف الواجب الاعتماد به هو ذلك المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف. ولا يجوز بالتالي التلاعب بأمر جد حيوي للمواطنين كسعر الصرف واصول تحديده عند كل تغيير في حاكمة مصرف لبنان.

جدير بالذكر ان اطار الدستور والقانوني للموضوع تتناوله المادة 65 من الدستور التي تنص على ان مجلس الوزراء هو المرجع المختص برسم السياسات العامة في كل المجالات من دون اي استثناء، والمادة 33 من قانون النقد والتسليف التي تذكر ان المجلس المركزي لمصرف لبنان هو الذي يحدد السياسة النقدية، والمادة 72 التي تطالب الحكومة ومصرف لبنان بالتشاور بأمرور النقد. واعمال المواد السابقة تقضي بضرورة توافق مجلس الوزراء ومصرف لبنان، وعلى ضوء امكانات الاخير، على سعر الصرف الذي يتعين على المصرف «استهدافه» لا «تثبيتته» مع وزير المالية اثناء التدخل في سوق القطع لاستقرار هذا السوق وليس لتثبيتته، كما تذكر المادة 75 في ترجمة خاطئة لنصها الذي وضع اصلاً بالفرنسية وتحدث عن استقرار في الاسعار ومعدلات الصرف stabilité des prix et des taux de change وهذا ما هو معتمد في نصوص جميع قوانين المصارف المركزية في العالم لكن الترجمة الى العربية اتت بتعبير تثبـيت fixation القطع وانشاء صندوق لهذا التثبيت؟

جدير بالذكر ان قرار وزير المالية رقم 73/883 يشير الى ان السعر المتوسطي المعتمد للضرائب والرسوم التي تستوفيها الدولة عن المبالغ المحررة بالعملات الاجنبية هو متوسط الاسعار الفعلية خلال شهر سابق، ما يعني انه بعد اعتماد قانون الموازنة سعر صرف ثابتاً للدولار للضرائب والرسوم، فان هذا يستتبع حكماً اعتبار سعر الصرف المعتمد سعراً واقعياً ويجب اعتماده في جميع المجالات بما فيها السحوبات

من المصارف، ولا ضرورة بالتالي لكل النقاش الجاري حالياً بالموضوع منذ مدة.

(1) المحاسبة

يرى د. منصوري ان العمود الاول لخطة الخروج من الازمة هو المحاسبة عبر القضاء اللبناني.

كلام جد صائب من حيث المبدأ والعنوان ويعيد الى الذاكرة قولاً للرئيس الايسلندي Ólafur Grímsson في «ان السبب الاساسي لنجاح بلاده في تجاوز ازمتها المالية هو تحديدها المسؤولين عن الازمة وارسالهم الى القضاء ثم الى السجن، ومصادرة ممتلكاتهم واموالهم وتتبع تفرغاتهم حتى في الجنات الضريبية، ما اعاد تظهير بلاده امام المجتمع الدولي والاسواق المالية على انها «دولة قانون»، امر ساعد على ارتقائها سريعاً وتسجيلها بعد ثماني سنوات من الازمة اعلى درجات النمو عالمياً وبلغت 7.2% كما ارتقائها الى الدرجة الثالثة عالمياً بعد فنلندا والدنمارك في مؤشر السعادة الذي صدر مؤخراً في حين احتل لبنان وأفغانستان المركزين الأخيرين في قعر اللانحة.

كما يعيد كلام د. منصوري الى الذاكرة ما قالته Christine Lagarde، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، خلال ندوة نظمها الاحتياطي الفيدرالي في 5 تشرين الثاني 2015، وكانت حينها المدير العام لصندوق النقد الدولي، اذ ذكرت «أنه من الضروري تحميل المصرفيين المسؤولية الكاملة، اكانت مدنية أم جزائية، عن أفعالهم في حالة ارتكابهم المخالفات القانونية. ويجب ألا يكونوا قادرين على الإفلات من العقوبات بدفع الغرامات فقط، فتدبير كهذا أثبت محدوديته».

لقد أحسن د. منصوري باستعمال تعبير «المحاسبة» بدلاً من الكلام الشعبوي الذي بات ممجوجاً عن تحديد المسؤوليات وتراتبياتها في حين ان المطلوب تحديد واضح للتبعات القانونية لكل معني. لكنه جانب الصواب بالقول: «(1) ان مصرف لبنان لا يملك أي آلية قانونية للمحاسبة (خارج اطار الهيئة المصرفية العليا وهيئة التحقيق الخاصة التابعة للقضاء.» و(2) أن هناك سرية مصرفية تقف عائقاً».

فالمادة 206 من قانون النقد والتسليف تطالب بنص صريح وواضح من مصرف لبنان بملاحقة مخالفات القانون المذكور من خلال النيابة العامة امام المحاكم الجزائية وفقاً للأصول العاجلة، ومعروف ان الازمة الراهنة ما كانت لتحصل لولا ارتكابات خطيرة اتاها، خلافاً لقانون النقد والتسليف، مصرفيون ومسؤولون وعاملون لدى مصرف لبنان والهيئات المنشأة لديه بما فيه قائمون بخدمة عامة من مسؤولين حكوميين ومصدراء عامين وغيرهم، واغلبهم معروفون بالاسم وارتكاباتهم محددة تتناقلها وسائل الاعلام واورد عدداً منها تقرير Alvarez & Marsal. من جهة اخرى تنص المادة 26 من قانون النقد والتسليف ايضاً وبوضوح ان الحاكم (وبالتاكيد القائم بمهامه) هو من يجيز اقامة جميع الدعاوى القضائية باسم مصرف لبنان ويتخذ جميع الاجراءات التنفيذية او الاحتياطية التي يريتها...؟ لكن للأسف لم يسجل اي ادعاء من قبل

د. منصوري منذ تسلمه زمام الحاكمية منذ بداية آب المنصرم ولا يصح هنا قوله بـ«ان دور مصرف لبنان تم بالكامل وكل المستندات التي كان يجب ان تسلم الى القضاء اصبحت بيد الاخير» فهذا كلام منقوص ولا يحقق المطلوب وواجباته حسب المادة 206 وهو «الإدعاء المباشر من قبل المصرف المركزي» ضد المرتكبين حسب النص الواضح للمادة الأخيرة. كما لا يجوز ايضاً في هذا المضمار التذرع بالسرية المصرفية كما اشار الى ذلك بقوله بوجود عائق امام الموجب الملقي على عاتق مصرف لبنان بملاحقة المرتكبين. فالسرية هي لحماية المودع الشريف في خصوصياته ولا تغطي ولا يجب ان تغطي الارتكابات والمخالفات التي يعاقب عليها القانون حسب Leo Schürmann كبير قانونيي المصرف المركزي السويسري، فهناك فرق بين السر المصرفي secret bancaire الذي هو ذات طبيعة مهنية secret de profession ويغطي العمليات العادية والمألوفة، وسر الوظيفة secret de fonction، فهذا الاخير يتعلق بإدارة المصرف المركزي ويتعين بمقتضاه ضرورة كشف المسؤولين فيه للقضاء عن اية ارتكابات يعاقب عليها القانون، وتتصل بعلمهم اثناء ادائهم لمهامهم والا اعتبروا متكتمين على هذه الارتكابات. وهذا ما يقتضي اعماله في لبنان عملاً بالمادتين 350 و398 من قانون العقوبات والاخيرة تتعلق بكتم الجنايات والجنح وعقوبته، واي قول مخالف لذلك لا يمكن ان يستقيم لانه يفقد المادة 206 من قانون النقد والتسليف مبرر وجودها.

لقد انتبه القانونيون الذين شاركوا في المؤتمر الذي عقد خلال يومي 15 و 16 تشرين الاول من عام 1971 بتنظيم من «مركز الاقتصاد المصرفي العالمي»، و«المركز الجامعي للدراسات للمجموعة الاوروبية التابع لجامعة باريس»، الى اهمية الموضوع المحكي عنه، فاصدروا عدداً من القرارات من بينها عدم سلامة الاعتماد بالسـر المصرفي ازاء ارتكابات يعاقب عليها القانون. في ما يلي النص الحرفي للقرار المذكور.

Les participants au colloque considérant que les droits des Etats membres de la communauté devraient admettre que le secret bancaire n'est pas opposanté à un juge quand une procédure est ouverte pour un fait constituant un délit selon la loi du pays du juge

(2) ردّ أموال المودعين

العمود الثاني في خطة د. منصوري هو «ردّ أموال المودعين وتنظيم علاقتهم مع المصارف»

وقد أتى لاسـف كعنوان من دون مضمون، اذ تساءل د. منصوري «ما هو الاجراء الفعلي الذي قامت به الحكومات والبرلمانات التي تعاقبت على الحكم منذ بداية الازمة؟ وجوابه كان لا شيء». معترفاً بأمر جد خطير وهو «ان السلطة السياسية الحالية لن تستطيع اتخاذ اي قرار فعلي وواقعي لمواجهة الناس بخسائر تتجاوز 70 مليار دولار، والحل الوحيد هو تأجيل حل المشكلة بتناقض مع ما قاله في يوم من الايام السياسي والفيلسوف الروماني Sénèque بان ترك الحل لازادة لاحقة في المستقبل معناه عدم وجود ارادة حل (وليس تأجيل الحل)

نداء الوطن

العدد 1376 - السنة الخامسة | الأربعاء 3 نيسان 2024

Vouloir tard, ce n'est pas vouloir

وعزّز د. منصوري حجته بالقول: «إن حجم الناتج المحلي انخفض من 55 مليار دولار الى 20 ملياراً، والموازنة من 17 الى 3.2 مليارات، وهناك أزمة امنية في الجنوب خائقة للحركة الاقتصادية و فراغ في رئاسة الجمهورية، ورئيس الحكومة قدم خطة لإعادة هيكلة المصارف، لكن هذا المشروع لا يمكن تطبيقه لأن ارقامه تفتقر الى الوضوح وفي ظل كل هذه الظروف هناك من يريد ايجاد حل لكل اموال المودعين».

في المقابل ذكر د. منصوري ان مصرف لبنان كان هو صاحب المبادرة من خلال التعاميم التي اصدرها باشارة الى التعميمين 158 و166 اللذين كانا البداية بإعادة الاموال الى المودعين، بالطبع مع تفادي اي كلام عن تشوهاتهما كالهيركات القاسي الذي تكبده المستفيدون من التعميم الاول ثم تخفيض ما يسحبونه من دون مبرر من 400 الى 300 دولار شهرياً، وايضاً من دون اشارة الى ان المستفيدين من التعميم 166 من اصحاب الاموال غير المؤهلة الذين حولوا اموالهم من الليرة الى الدولار(أو اللولار بالاصح) بعد الانتفاضة، يتقاضون سناً للمادة السابعة من التعميم المذكور نصف سحبياتهم من المصارف والنصف الآخر من الاحتياطي او التوظيفات الالزامية التي تكونت عملياً لدى مصرف لبنان من دولارات حقيقية لم يدفعوها هم، بل دفعها المعينون بالتعميم 158 قبل الانتفاضة ما يصعب معه تصنيف التعميم 166 في خانة اعادة الحقوق بقدر ما هو بالحقيقة سلب واضح لها، بمعيار آخر يضاف الى سلسلة عمليات النهب والسرقة والتزوير الجارية على قدم وساق على الودائع (ال مقدسة).

أيضاً ركّز د. منصوري في كلامه على اشكاليات عدة تحد من استرجاع فئات من المودعين لودائعهم مثل تجار الشيكات والذين اثروا عموماً خلال الازمة وبسببها، وتساءل هل من المنطقي ان يحصلوا على ودائعهم بنفس الآلية التي يحصل عليها مودع جمع امواله من تعويضات عمله مثلاً؟ واقتراحه كان بدفع ضرائب (ولو بصورة لاحقة)على كل من استفاد من صيرفة ومن الفوائد العالية، وهو امر سيتم الاعتراض عليه على الغالب بمقولة عدم جواز رجعية القوانين.

ذات الامر يسري على اقتراحه بفرض ضريبة على المدينين للمصارف بالدولار الذين اوقوا ديونهم او حولوها لليرة اللبنانية على اسعار صرف منخفضة، وغالبيتهم من الـ Pep s اي المكشوفين سياسياً، فهذا الاقتراح يخلع صفة الشرعية على تصرفاتهم التي هي في حقيقتها غير قانونية ويجب بدلاً من ذلك اعلان بطلانها حفاظاً على اموال المودعين وهو امر مندوب مصرف لبنان لقيادته. ان لا يمكن الاستناد في تبرير الاقتراح الى ما تنص عليه المادة 7 نقد وتسليف من قوة ابرائية للاوراق النقدية من فئة الليرة وما فوق لتبرير سلامة الايباء. فحكم المادة 7 يسري فقط على الالتزامات بالليرة اللبنانية وليس على ايفاء الالتزامات المحررة بالعملة الاجنبية، لان الامر يتطلب في الحالة الاخيرة اضافة جملة او فقرة على المادة 7 تفيد عن سعر الصرف الذي يتعين اعتماده اصولاً للعملة الاجنبية عند

السداد بما يعادلها بالليرة اللبنانية، تماماً كما يفعل القانون الفرنسي. وفي غياب هذه الاضافة لا يمكن اعمال المادة 319 من قانون العقوبات اللبناني التي تعاقب على عدم التقيد بالمادة 7 لعدم اكتمال جميع عناصر المخالفة في هذه المادة (لمزيد من الايضاح يمكن مراجعة مقالنا بعنوان: «مصرف لبنان يتعمّد تفسيراً مغلوطاً للمادة 7 من قانون النقد والتسليف، المنشور في «نداء الوطن» بتاريخ 15 آذار 2023)، واغفال مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف عن ادارة ملف القروض الدولارية الإنفة الذكر بطريقة قانونية وصحيحة، أضاع على المودعين ما يقارب الثلاثين مليار دولار ويجب تصحيح الامور بأسرع وقت وترتيب التبعات القانونية على المتقاعسين عن ذلك.

ايضاً تطرق د. منصوري الى اهمية التمييز بين الودائع المشروعة وغير المشروعة فلا يجب ان ترد بنظره الا تلك التي يثبت اصحابها شرعيتها؟ والحجة ان الأمر سائد في كل بلدان العالم بمقتضى قاعدة «إعرف عميلك» KYC وتجدد المصارف التأكد من متطلبات هذه القاعدة باستمرار.

والطريف في الامر ان اموالاً غير مشروعة استعملت منذ استقلال لبنان ولاحقاً عند وبعد اقرار قانون السرية المصرفية وتستعمل (ولتاريخ تحرير هذا المقال) في تحرير رؤوس اموال مصارف وزياداتها وزيادة مخصصات فروعها في الخارج، ولا يتم التحقق من مشروعيتها على النحو المقترح راهناً بالنسبة للودائع.

كذلك ألمح د. منصوري الى «ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الاثر الاجتماعي للوديعة وتصنيفها على هذا الاساس. فهناك مودعون أقرب الى مستثمرين كونهم وضعوا اموالهم في المصارف طمعاً بالفوائد العالية، والتعاطي معهم كمستثمرين أسهل اذ يمكن الحديث معهم حول اليات مالية لرد أموالهم، وهناك مودعون صغار لا يمكن ادخالهم في هذه التعقيدات ولا يسمح عمرهم ووضعهم المالي والاجتماعي بذلك».

الطرح المذكور على معقوليته يحمل مخاطر متنوعة فهو يقوم على تحوير الاحكام القانونية للوديعة المصرفية لتكيفها على انها نوع من انواع الاستثمار بعكس ما هو واضح ومحدد في المادة 123 من قانون النقد والتسليف، وما تذكره اسبابه الموجبة في شرحها للمادة 152 من ان لصاحب الوديعة استرداد وديعته كما لو كانت في صندوقه الخاص ونقطة على السطر. وكان من الاجدى اعمال المقترح في مكانه الصحيح بوجه اصحاب الحق الاقتصادي في الودائع الائتمانية التي تم تهريبها الى الخارج بداية الازمة، ولم ترد اية اشارة الى ضرورة استرداد هذه الودائع رغم كبر حجمها في كل الاقتراحات والمشاريع المتداولة.

من جهة اخرى هناك لبس حول معدلات الفوائد التي تعتبر عالية وضرورة اقتطاع ما يفوق منها من الودائع فلا يمكن هنا القياس مع معدلات اسواق الدول ذات التصنيفات العالية، كما فعل مشروع قانون معالجة اوضاع المصارف، بل يقتضي الرجوع الى الارشيف الذي يحفظ عشرات التصريحات للحاكم السابق سلامة عن



وسيم منصوري

الميزان!

ان معدلات الفوائد التي تم التعامل بها في لبنان هي ذاتها التي تتعامل بها بذات الوقت دول عدة في المنطقة ذات التصنيف الائتماني المماثل للبنان، مع ذكر صريح لدولتي مصر وتركيا ولم يثر كلامه في حينه اي اعتراض.

جدير بالذكر ان البحث في موضوع الفوائد الفاحشة مجاله المصارف ويؤكد كلام عضو جمعيتهم د. تنال الصباح في 30 ايار 2022 في برنامج 30/20 بحضور نائب رئيس الوزراء سعادة الشامي. ان ذكر حرفياً التالي: «ان حاكم مصرف لبنان قال لنا، اي للمصرفيين: يللي بيحجب 100 مليون دولار من زبائنه بعطيه فوراً 35 مليون دولار، وكل سنة 5 أو 6 ملايين دولار!!!!» وقد استفاد من هذا العرض المصرفيون وقلة من المودعين من فئة المكشوفين سياسياً الـPep s.

(3) إعادة إطلاق العمل المصرفي

العمود الثالث للخروج من الازمة بنظر د. منصورى هو اعادة اطلاق عمل القطاع المصرفى وهذا أمر ممكن (بنظره) لكن لا يوجد الاطار القانونى يسمح بذلك، وهو ان لا ضمانات قانونية اذا حصل اقراض بالدولار ان يلتزم المقترض بتسديد قرضه بالدولار.

كلام غير صحيح للاسف فقد سبق اعلاه تبيان ان القوة الابرائية للعملة الوطنية هي بالصياغة التي وردت فيها المادة 7 من قانون النقد والتسليف محصورة فقط بالتعاملات النقدية بالليرة monnaie fiduciaire ولا تتعداها الى التعاملات المصرفية monnaie scripturale وحتى الالتزامات بالعملات الاجنبية بصورة عامة على النحو المبين في المقال المشار اليه اعلاه، بمعرض الكلام عن المادة 7 والذي تضمن عرضاً لرأى عدد من الاخصائيين القانونيين الاجانب الذين اكادوا ان التعاقد بالعملات الاجنبية ملزم لاطراف العقد في ظل سيادة نظامى سعر الصرف الاسرائي forced القانونى legal الا في الحالة التي يتوافق فيها اطراف العقد على التحلل من هذا الالتزام. وطبيعى ان لا يكون للمصارف خيار التحلل من الالتزام المذكور في الحالة التي تتعرض فيها مصالح المودعين للخطر كما هي الحالة اللبنانية مع التدنى الكبير في سعر صرف الدولار، والا أثيرت مسؤولياتها القانونية ويتعين على السلطات النازمة منعها من ذلك ابتداء.

ايضاً ذكر د. منصورى «انه مع توحيد سعر الصرف سوف لن يكون هناك ما يمنع من اعادة اطلاق القطاع المصرفى، والارباح التي ستتحقق ستكون للمودع لذا يجب اعادة التسليف في البلد لانه مهم للاقتصاد». هذا الكلام غير دقيق ويتعارض مع الفصل الذي اقامه التعميم 165 بين الواقع المصرفى الذي كان قائماً قبل 19 تشرين الاول 2019 والاموال الجديدة التي يتحدث عنها التعميم المذكور، ويؤكد مضمون ادعاء نواب التجدد في المراجعة المقدمة من النائبين مخزومي ومعوّض ورفاقهما الى مجلس الشورى لإبطاله، حيث ذكر في المراجعة ان التعميم 165 اقام منطقة مصرفية جديدة في كل مصرف تمارس فيها حصراً وبحرية كافة العمليات والنشاطات من الاموال الجديدة، ما يعني تجميداً وادأ للقطاع المصرفى الذي كان قائماً قبل انتفاضة تشرين الاول 2019 ما يبرر معه الاعلان ببطان التعميم 165.

والحقيقة التي جانبها د. منصورى في موضوع اعادة اطلاق العمل المصرفى هي مال التعميم الاساسى رقم 154 تاريخ 27 آب 2020 والذي صدر بناء لقرار اتخذه المجلس المركزى في 25 آب 2020 بموافقته هو وزملاء له في الحاكمية ويطالب المصارف بالامتثال بشكل متدرج بكل

النصوص القانونية والانظمة المصرفية، سيما المتعلقة بالسيولة والملاءة واعادة تفعيل نشاطاتها وخدماتها المعتادة لعملائها بما لا يقل بما كانت عليه قبل تشرين الاول 2019، تحت طائلة احالة المخالف عملاً بالمادة 208 من قانون النقد والتسليف امام الهيئة المصرفية العليا لتطبيق الغرامات والعقوبات الجزائية عليه بما فيها تطبيق احكام القانون 67/2 الخاص بتوقف المصارف عن الدفع والقانونين 110 (اصلاح الوضع المصرفى) و 44 (مكافحة تببيض الاموال وتمويل الارهاب).

والسؤال الذي يطرح ذاته هو التالي لقد انتهت المهل المحددة بالتعميم 154 دون اعمال جزاءاته باستثناء تدخل الهيئة المصرفية العليا وتعيينها ثلاثة مدراء مؤقتين لثلاثة مصارف، المدير الاول رئيس سابق للجنة الرقابة على المصارف والآخران كئنايى حاكم وجميعهم في دائرة الشبهة في انفجار الازمة بعد سنوات من ولايتهم، ويشير التقرير الجنائى لـAlvarez & Marsal بشكل صريح الى ان التقصير الواضح لنواب الحاكم السابق ساعد الاخير في التفرد بالسلطة وإتيان الانحرافات.

لقد قُدر للرئيس الفرنسى الاسبق Vincent Auriol ان يواجه عندما كان وزيراً للمالية وضعاً شبيهاً الى حد ما بالوضع اللبناني الراهن، فدعا المصرفيين الى اجتماع في مكتبه اعلمهم فيه بالقسم A من خطته وهي تنماهى الى حد كبير مع مضمون التعميم 154 لجهة ضرورة اعادة تكوين المراكز النظامية لمصارفهم من اموال خاصة وملاءة وسيولة وغيره، ضمن مدة محددة يتم بعدها الانتقال الى القسم B من الخطة وقد اعلمها لهم في حينه وهي اغلاق المصارف المخالفة (مع تعويض الدولة المودعين المتضررين) وزج المصرفيين المقصرين بالسجن ومصادرة اموالهم وممتلكاتهم وامور اخرى.... فانخفض عدد المصرفيين المقصرين بسرعة فائقة لاكثر من الثلثين ويؤثر عن Auriol في هذا المضمار قوله الشهير التالي الذي اعاد سريعاً الانتظام للعمل المصرفى:

les banques je les ferme
et les banquiers je les enferme

(4) إعادة بناء الدولة وإصلاحها

العمود الرابع للخروج من الازمة بنظر د. منصورى هو اعادة بناء الدولة واصلاحها والامور التي تناولها في هذا الاطار (ا) اعتماد الحكومة الالكترونية (وب) الكابيتال كونترول (وج) ترسيخ استقلالية مصرف لبنان (ود) حوكمته.

فالحكومة الالكترونية تسرّع بلا

ريب المعاملات وتختصر الوقت والنفقات والأهم انها تخفف من حجم العاملين في القطاع العام، سيما من حجم الذين تم حشوهم فيه خلافاً للقانون ما يقلص من بند الرواتب والاجور الذي اهرق مع بند الفوائد موازنات الدولة لعقود طويلة وتسبب بالعجزات، لكن المشكلة تدق في حال تقرر اعتماد الليرة الرقمية فمعها سوف تتلاشى ارباح سك وطبع العملة، ما يعني انتفاء امكانية اطفاء الخسائر المتراكمة من هذه الارباح كما خطط لذلك الحاكم السابق سلامة.

والكابيتال كونترول المقترح هو بالتأكيد من دون معنى مع تحويل النخبة السياسية والمالية النافذة مليارات الدولارات للخارج ومنذ ما قبل انتفاضة 2019 حين استشفت بوادر الانهيار منذ بداية 2017 على حد قول Olivier de Schutter مفوض الاسم المتحدة لحقوق الانسان، لذا فالمطلوب ان يقرن الكابيتال كونترول باعادة جميع الاموال المحولة منذ عام 2017 الى الوضع القانونى الذي يخضع له جميع المودعين مع التفكير حتى باعادة جميع اموال اللبنانيين من الخارج اذا لزم الامر، كما فعلت المانيا وفرنسا في الثلاثينات الماضية بتوجيه الاولى الى من الحاكم البروفسور Hjalmar Schacht والثانية الى الرئيس Paul Reynaud.

في ما خص طلبات التمويل من الدولة حسناً فعل د. منصورى ورفاقه باعلانهم التوقف عما انتهجه الحاكم السابق من استجابة كاملة لهذه الطلبات من دولارات المودعين بتجاوز فاقع للقانون لغايات ولطموحات رئاسية. فهذا المنحى الجديد لمصرف لبنان سيدفع الحكومة الى وضع موازنات عقلانية والى تحقيق فصل فعلي بين السياسستين المالية والنقدية ما يؤسس لاستقرار نقدي راسخ واحترام لاستقلالية مصرف لبنان.

شروحات أول نائب أول لحاكم مصرف لبنان جوزيف اوغورليان للمادة 13 من قانون النقد والتسليف تستفيض في توضيح اطار الاستقلالية المذكورة فتذكر «انها ليست فقط اراء الحكومة بل ايضاً تجاه المصارف لان مصرف لبنان يستوحي في عمله المصلحة العامة التي تستوجب غالباً الإهتمام بالاعتبارات البعيدة المدى، بينما يكون من الطبيعى ان تهتم المصارف أولاً بمصالحها الشخصية والفورية لذا المهم ألا يتسنى لها أن تؤثر على قرارات مصرف لبنان حتى ولا أن تقف عليها مسبقاً، ولا ان يكون لها صوت في اتخاذ القرارات المعدة لأن تطبق عليها او أن يكون لها حق علم بها قبل وضعها موضع التطبيق».

للأسف لم يتم التقيد بالاطار السابق في محطات كثيرة فالبيان الذي وزعه د. منصورى مثلاً بمناسبة اصداره التعميم 682 تضمن نصاً يشير الى «حصول «تفاهم» بين المجلس المركزى لمصرف لبنان وجمعية المصارف» قبل صدور التعميم في سابقة لم يعرفها المصرف منذ انشائه، اسست هي وممالات أخرى متنوعة للكلام عن هدر لاستقلالية القرار في مصرف لبنان لصالح المصرفيين.

أخيراً ذكر د. منصورى «ان المصرف المركزى يعيد بناء ذاته بشكل كامل ويقوم باصلاحات داخلية كبيرة، وأحد هذه الاجراءات هو التشدد في تطبيق شروط الحوكمة كما يجب، ووضع استراتيجية واضحة لتطبيقها من قبل الموظفين. ومن هذه الاجراءات تنظيم محاسبة المصرف المركزى...».

توجه سليم بالتأكيد لكن لا يؤيد البعض اولوياته فالحوكمة الحقيقية

تبدأ من القمة. ان مصدر الانحراف

الذي حصل في مصرف لبنان وكما وثقه تقرير Alvarez & Marsal هو

تفرد الحاكم بالسلطة وبالتالي قيادته لسياسات هدامة. وقد ساعدته في ذلك

امور كثيرة من اهمها ان قانون المصرف يجمع، وخلافا لقواعد الحوكمة الرشيدة

المعارف عليها، بمرجعية واحدة سلطة التقرير والتنفيذ والتنظيم مع دور

محورى للحاكم اضيف اليه ادراج مديرية الرقابة الداخلية (التفتيش والتدقيق) من

ضمن اشرافه، وكما الاشراف او رئاسة هيئات عدة منها ما هو منشأ لدى

مصرف لبنان وهي الهيئة المصرفية العليا ولجنة الرقابة على المصارف

وهيئة التحقيق الخاصة وهيئة الاسواق المالية.

كان الأحرى بمنصوري ورفاقه ان يبدأوا من هنا فيقترحوا على الحكومة

سريعاً وكما تقضى به المادة 72 من قانون النقد والتسليف مشروع لاعادة

تجاوزوا بنجاح امتحانات تقييم المكفاءة العلمية والعملية تعدها لجنة مؤلفة من اقتصاديين وقانونيين واكاديميين لامعين. بعكس ما هو قائم في لبنان حيث يتم التعيين باقتراح من قبل وزير المالية بعد استشارة الاخير القوى السياسية ما يتأتى عنه الاتيان بمحسوبيين لهذه القوى وللمصالح المالية والمصرفية التي يهيمنون عليها او يشاركون فيها.

إن من الاهمية بمكان ان يصار الى فصل مهمة التنظيم والرقابة والاشراف المصرفى من مهام مصرف لبنان وحصر مهمة الاخير باستقرار النقد والاسواق المالية وضبط تطور وسائل الدفع كما هو الامر بالنسبة لمصرفين مركزيين رائدين هما الالماني والسويسري. والوضع المقترح لو كان قائماً لما كان حصل ما حصل لان الهيئة المصرفية المقترحة ما كانت لتسمح لمصرف لبنان ان يتصرف بالشكل الكارثى الذي تصرف به باستقطاب غالبية ودائع المودعين الدولارى لحاجات سياساته وعملياته.

ايضاً من الضرورى اخضاع مصرف لبنان لرقابتين خارجيتين (الاولى) رقابة مالية يتولاها ديوان المحاسبة كما هو الامر بالنسبة للمصرف المركزى الفرنسى وايضاً للمصرف المركزى الاوروبى، على قاعدة ان الديوان المذكور هو المولج برقابة سلامة وقانونية الاعمال والعمليات التي تتناول المال العام مع الإبقاء بالطبع على مفوضى المراقبة الخارجيين، الذين يقتضى ان يتم تعيينهم لا من قبل مصرف لبنان بل من قبل مجلس النواب الجهة التي منحت الامتياز للمصرف، على ان يرفع هؤلاء المفوضون تقاريرهم الى المجلس النيابى لختناقشه لجانه ولا يجوز نشرها الا بعد موافقة المجلس النيابى بهيئته العامة عليها مع الشروحات الكافية لاطلاع الجمهور، و(الثانية) رقابة تقييمية فيكون هناك مرجع علمى متخصص يقيّم سلامة السياسات المعتمدة من قبل مصرف لبنان وحسن تطبيقها على النحو الذي يقوم به الـ observatoire في سويسرا. وهذا الوضع لو كان قائماً لما كان للكراتة ان تحصل ايضاً لأن المرجع المولج بالتقييم كان سيكشف للبنانيين بتقارير علمية ومركزة وبالوقت المناسب، مخاطر السياسات المتبعة من قبل مصرف لبنان وعدم صحة ادعاءات حاكمه السابق ووزير المالية المتكررة بان «الليرة بخير» و«بريادة وبمتانة القطاع المصرفى اللبناني».

(*) أستاذ محاضر في قوانين النقد والمصارف المركزية

أخبار سريعة

رئيس السنغال الجديد: لتغيير منهجي!

تعهد اليساري باسيرو ديوماي فاي الذي أصبح أمس الرئيس الخامس للسنغال بعد صعود سريع، الدفاع عن «وحدة الأراضي والاستقلال الوطني وعدم ادخار أي جهد لتحقيق الوحدة الأفريقية»، مؤكداً أنه «يدرك» أن فوزه الكبير في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 24 آذار الماضي ينم عن «رغبة عميقة في التغيير المنهجي»، مشدداً على أن «السنغال تحت قيادتي ستكون بلد الأمل، بلداً هادئاً يتمتع بالقضاء المستقل والديموقراطية المعززة». ولفت لشركاء بلاده الأجانب إلى «انفتاح السنغال على تبادلات تحترم سيادتنا وتتوافق مع تطلعات شعبنا في شراكة مريحة للجانبين»، مشيراً إلى حجم التحديات الأمنية التي تواجه العديد من البلدان الأفريقية والتي «تتطلب منا المزيد من التضامن».

حادث دموي يهزّ فنلندا

أعلنت الشرطة الفنلندية مقتل طفل يبلغ 12 عاماً وإصابة 2 آخرين يبلغان السن عينها بجروح خطيرة بعدما أطلق رفيق لهم النار عليهم صباح أمس في مدرسة «فيرتولا» في فانتا شمال هلسنكي، قبل أن تعتقله الشرطة في العاصمة. وأعرب رئيس الوزراء بيتري أوربو عن شعوره ب«صدمة عميقة»، معبراً عن تعاطفه مع الضحايا وأقاربهم والطلاب والموظفين الآخرين، فيما أقرت وزيرة الداخلية الفنلندية ماري رانتانين بأن يوم أمس بدأ «بطريقة صادمة»، لافتة إلى أنه «يُمكنني أن أتخيل الألم والقلق الذي تُعاني منه العديد من العائلات في الوقت الحالي». ويأتي ذلك فيما اضطرّ أهل التلامذة إلى الانتظار لساعات بعد الحادث لرؤية أولادهم، بحسب وكالة «فرانس برس».

حريق يُدمي إسطنبول

قُتل 29 شخصاً على الأقلّ أمس في حريق اندلع خلال أشغال كانت تجري في ملهى ليلي يقع في الطابق السفلي من مبنى سكني مؤلف من 16 طابقاً في غابريتييه في منطقة باشكتاش في اسطنبول، بحسب مكتب حاكم المدينة داود غول، الذي أشار إلى وجود جريح في المستشفى في حال حرجة. وأعلن وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا «فتح تحقيق» لكشف أسباب اندلاع الحريق، فيما أوقف 5 أشخاص في مكان الحادث، وفق محطة التلفزيون الخاصة «أن تي في». من جهته، قدم رئيس بلدية اسطنبول الذي فاز أخيراً بولاية جديدة أكرم إمام أوغلو، بعد توجهه إلى المكان، «تعازيه» إلى عائلات الضحايا.

سياسة «الردع النووي» تبقى الحلّ الوحيد



بوتين متحدثاً خلال اجتماع في موسكو أمس (أ ف ب)

أنفسهم بشكل أفضل للردّ بحزم ضدّ أي عدوان روسي. سياسة الردع النووي تبقى هي الحلّ الوحيد أمام الاستكبار الروسي، فحتّى الآن لا توجد علامات على أن أوكرانيا تتحرّك لبناء ترسانة أسلحة نووية، في حين لو احتفظت بالأسلحة النووية التي كانت متمرّكة على أرضها عندما إنهار الاتحاد السوفياتي (تخلّت عن 5 آلاف سلاح نووي استراتيجي وتكتيكي عام 1994 بموجب اتفاق بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة)، كان بوتين سيُفكر أكثر من مرّة قبل شنّ حربه.

المخاوف في أوكرانيا يجب أن تكون إشارات إنذار للدول المجاورة لإيران، إذ تبدو طهران أنها تتّبع ذات النموذج الروسي بفرض نفسها حكماً على دول الإقليم. وفي آسيا، هناك احتمال أن تقلق اليابان وكوريا الجنوبية، حيث تُحاول الصين أن تُضاعف قوتها النووية 3 مرّات (إلى نحو 1000 رأس نووي) في عام 2030.

الروسية بإساءة التقدير في ما يتعلّق بعواقب الاستخدام النووي على أي نطاق، وبالتالي تقليل ثقتها في بدء حرب تقليدية ضدّ «النااتو» والنظر في استخدام الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في مثل هذه الصراعات. لقد خلق الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا مشكلات حقيقية لاستراتيجيتها القائمة على الردع غير النووي، من خلال عدم موثوقية أسلحتها التقليدية الدقيقة واعتمادها على المسيرات الإيرانية وصواريخ كوريا الشمالية الدقيقة. ومن غير المستبعد أن تعتمد روسيا بشكل أكبر على أسلحتها النووية في المستقبل، ومن المرجّح أن يُعيد الروس النظر في استراتيجيات إدارة التصعيد في ضوء نقاط الضعف المكتشفة. وفي حين أن هذه التطوّرات قد تجعل الأزمة المستقبلية المحتملة مع روسيا أكثر خطورة، فإنّها توفر أيضاً فرصة للولايات المتحدة وحلفائها لإعداد

بتدريب الطيارين على تشغيلها، وأكدت بيلاروسيا هذا الإجراء، مشيرة إلى أنها ستستضيف الأسلحة الروسية رداً على سنوات من الضغوط الغربية، مثل العقوبات والنشاط العسكري لـ«النااتو» بالقرب من حدودها، وأنها ستستخدمها إذا هذّت أراضيها بالتدمير.

هذه الأسلحة التكتيكية تدخل ضمن تصنيف الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التي تصنّف حسب نطاق الكيلومترات الخاصة بها، أي أنّها تعتبر أسلحة أرضية قصيرة المدى يقلّ مداها عن 500 كيلومتر، والأسلحة التي تطلق من الجو والبحر والتي يقلّ مداها عن 600 كيلومتر. أمّا بالنسبة إلى القوّة الانفجارية للأسلحة التكتيكية، فيجب أن تكون أقلّ من 6 كيلو طنّ (كيلو طنّ واحد يُساوي القوّة الانفجارية التي تبلغ 1000 طنّ من مادة «تي أن تي»).

قدرة الأسلحة النووية التكتيكية على الدمار يُمكن أن توازي قدرة القنابل الحديثة الموجهة التي تطلقها الطائرات الأميركية من طراز «سي 130» أو القاذفة الشبح من طراز «بي 2 سبيرييت». على سبيل المثال، إنّ فعالية 26 قنبلة «جي بي يو 43 بي» التي يبلغ وزن الواحدة منها حوالي 10 أطنان والتي تُطلق من الجوّ على هدف بقعي معيّن، توازي تأثير قنبلة نووية تكتيكية تقلّ قوّتها الانفجارية عن 6 كيلو طنّ.

من أجل ردع الهجمات النووية التكتيكية الروسية، عزّزت الولايات المتحدة قدرات «الثالوث النووي» في جوار أوكرانيا، حيث زادت أعداد المقاتلات ذات القدرة المزدوجة من طراز «أف 35» والمجهزة بقنبلة نووية تكتيكية «بي 12-61»، إذ تُعدّ هذه القدرات المرنة أمراً أساسياً لضمان عدم قيام القيادة

ترامب ينجح في منع مصادرة أصوله في نيويورك



سيناريو غير مسبوق بالنسبة إلى مرشّح للانتخابات الرئاسية الأميركية. وقد أرسل القاضي خوان مرشان الذي سيُراس المحاكمة، أمراً إلى ترامب الإثنين يمنعه في قرار مكتوب من التهجّم على عائلته أو عائلة المدّعي العام في مانهاتن ألفين براغ، بعدما بثّ الرئيس السابق هجمات في نهاية الأسبوع الماضي ضدّ ابنة القاضي على مواقع التواصل الاجتماعي.

وسيُحاكم ترامب أيضاً في قضيتيّين، في جورجيا وأمام المحكمة الفدرالية في واشنطن، لمحاولته غير القانونية المُفترضة إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020، وفي قضية أخرى في فلوريدا تتعلّق بالتعامل مع وثائق سرّية عند مغادرته البيت الأبيض في 2021. ولكن، يبقى إجراء محاكمات في هذه القضايا قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني المقبل غير مؤكد، بعد ارجائها عدّة مرّات بسبب الطعون التي قدّمها محامو ترامب.

رواد مسلم

أدّى الصراع المستمرّ الناتج عن الغزو الروسي لأوكرانيا وما تبعه من تكثيف للخطاب الروسي النووي إلى خلق وضع غير مستقرّ ومقلق، دفع الدول النووية إلى تجديد التأكيد على أهمية الأسلحة النووية في الاستراتيجيات الدفاعية، وإحياء الاستكشاف الفكري النووي. ومن ناحية أخرى، تعمل الدول المعادية لـ«النااتو» إلى جانب روسيا، مثل الصين، على مضاعفة حجم ترساناتها النووية، وتختبر القوى النووية الناشئة مثل كوريا الشمالية، مدى قوّة المعايير الدولية من خلال متابعة التجارب.

يعدّ انسحاب روسيا في شباط عام 2023 من معاهدة «نيو ستارت» لمراقبة الأسلحة النووية بين واشنطن وموسكو، مؤشراً إلى جذية بوتين بالتصعيد النووي وتقليل الشفافية، فالمعاهدة تتعامل مع الصواريخ النووية طويلة المدى والعابرة للقارات. وقد حدّدت المعاهدة ترسانة الدولتين النووية من الصواريخ العابرة للقارات بما لا يزيد على 700 رأس نووي في قواعد أرضية و1550 صاروخاً نووياً في الغواصات والقاذفات الجوية الاستراتيجية، والبالغة نحو 90 في المئة من الرؤوس الحربية النووية في العالم، مع امتلاك 800 منصة ثابتة وغير ثابتة لإطلاق صواريخ نووية. للتأكيد على جذية التصعيد الروسي النووي في وجه الولايات المتحدة وحلف «النااتو»، أعلن بوتين في 25 آذار 2023 نشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروسيا (روسيا تمتلك 2000 سلاح نووي تكتيكي)، وأنّ روسيا طوّرت القدرة على إطلاق أسلحة نووية تكتيكية عبر قاذفات بيلاروسية معدّلة وقامت

قدّم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الإثنين ضمانة بقيمة 175 مليون دولار أمام القضاء الأميركي لتجنّب احتمال المصادرة القانونية لأصوله أثناء استئنافه حكماً صدر بحقه من قبل قاضي في نيويورك بغرامة قدرها 454 مليون دولار بتهمة الاحتيال المالي في شباط الماضي. وكان أمام ترامب مهلة حتّى الخميس لتقديم هذه الضمانة التي تُغطّيها شركة تأمين والتي تُعادل كفالة في هذه القضية المدنية.

ويأتي ذلك بعدما كانت محكمة استئناف في نيويورك قد خفّفت الضغوط المالية على ترامب قبل أسبوع من خلال خفض الكفالة من حوالي نصف مليار دولار إلى 175 مليون دولار. وأعرب ترامب حينها عن احترامه الشديد لقرار محكمة الاستئناف، متعهداً بإيداع 175 مليون دولار... بسرعة كبيرة، خلال 10 أيام.

ويُشكّل تمكّن ترامب من ايداع الكفالة انتكاسة للمدعية العامة لولاية نيويورك ليتيشا جيمس التي كانت قد هذّت، في حال فشله بالقيام بذلك، بإطلاق عملية مصادرة قانونية للأصول لتغطية قيمة الغرامة، مشيرة إلى المبنى «40 وول ستريت» الذي يملكه ترامب في نيويورك.

لكن مسار العرائيل القانونية لم ينته بعد بالنسبة إلى ترامب، لأنه لا يزال هناك أمامه 4 قضايا جنائية، بحيث سينعّين عليه اعتباراً من 15 الحالي المثل أمام محكمة في نيويورك في قضية المدفوعات السريّة لإسكات نجمة الأفلام الإباحية ستورمي دانيالز لتجنّب الكشف المُحرّج عن علاقة مُفترضة بينهما، ينفي ترامب حصولها، خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2016.

وفي نهاية هذه المحاكمة، يواجه ترامب نظرياً عقوبة السجن إذا ثبتت إدانته، في

أخبار سريعة

أكوث قد يغيب الليلة



كشف مصدر مقرب من نادي الحكمة عن احتمال غياب لاعب الارتكاز الأفريقي دينغ أكوث عن مباراة فريقه أمام ضيفه الرياضي بيروت على ملعب عزيز مساء اليوم في الدور نصف النهائي لبطولة «وصل» لأندية غرب آسيا لكرة السلة. أكوث الذي أصيب في لقاء «الدربي» بين الفريقين ضمن منافسات بطولة لبنان السبت الفائت بعدما داس اللاعب هايك كيوقجيان على مشط رجله من غير قصد، خضع للعلاج الفيزيائي المكثف بمعدل مرتين في اليوم، وفي حال لم يكن جاهزاً الليلة يُتوقع أن يحل التونسي رضوان سليمان مكانه.

دوري كرة اليد



تغلب فريق الجيش على فوج إطفاء بلدية بيروت (40-33) في قاعة مجمع إميل لحود الرياضي العسكري في مار روكز، ضمن منافسات المرحلة الثالثة من الدوري اللبناني لكرة اليد لعام 2024. وكان أفضل مسجل في المباراة لاعب الإطفاء حسن الحاج برصيد 14 هدفاً، في حين كان محمود الحاج سليمان الأفضل في صفوف الجيش بـ8 أهداف. وفي قاعة حاتم عاشور، لم يجد الصداقة صعوبة لتخطي ميفدون (43-25). وكان أفضل مسجل في اللقاء ثنائي الفائز حسين صقر ومحمد عوض برصيد 8 أهداف لكل منهما، فيما كان عادل قدوح الأفضل عند الخاسر بـ7 أهداف.

انتهاكات الجمعية العمومية



علمت صحيفتنا أنَّ جمعية عمومية لاتحاد لعبة قتالية شهدت حماسة كبيرة، وفي هذا السياق سُجِّل إعتراف صاعق على عدم نشر تعديلات نظام آقزت أخيراً وأُتت إلى استبعاد أندية بسبب حسابات انتخابية للاتحاد المذكور، وذلك في ظل غياب تام لوزارة الشباب والرياضة عن الجمعية، مما سيؤدي إلى طعن مؤكدة إذا لم تُعالج تلك الانتهاكات. وكان لافتاً أيضاً مطالعة قانونية قديمة قدمها رئيس نادر متمرّس في القوانين، مُسجلاً سابقة في عمل الاتحادات، ومعتزلاً على توريث الاتحاد بدوين بالآف الدولارات من قبل رئيسه ولصالحه. ومن المتوقع أن ينعكس هذا الإعتراض على باقي الاتحادات كي لا تؤخذ رهينة في الانتخابات المنتظرة. وسيكون للمراجع القضائية الكلمة الفصل في الأشهر المقبلة.

«أن بي أي»: 52 نقطة لبوكر في فوز فينيكس



بوكر محاولاً التسجيل لصنر بين لاعبي بيليكانز (أ ف ب)

وأضاف جايلن سميث 17 نقطة. وحقق بايسرز فوزه الـ43 في مقابل 33 خسارة ليبقى في المركز السادس ضمن المنطقة الشرقية، متقدماً على ميامي هيت الذي يبدو في طريقه إلى خوض ملحق «بلاي-إن». وسقط شيكاغو بولز أمام ضيفه أتلانتا هوكس 113-101 بعدما سجّل ستة لاعبين من الأخير عشر نقاط أو أكثر، فيما لم تنفع نقاط ديمار دي روزان الـ31 (أفضل مسجل في المباراة) في تجنب فريقه الخسارة. بدوره، فاز أورلاندو ماجيك بصعوبة على ضيفه بورتلاند ترابل بلايزرز بفارق نقطة واحدة وبنتيجة 104-103، بفضل الألماني فرانكس فاغنر الذي سجّل 19 نقطة وبمساعدة أربعة لاعبين آخرين سجلوا عشر نقاط أو أكثر. في المقابل، كان الكندي دالانو بانتون أفضل مسجّل الخاسر والمباراة بـ26 نقطة، وأضاف دي أندري آيتون من باهامس 20 نقطة. وحقق ماجيك فوزه الـ44 في المركز السادس ضمن المنطقة الشرقية، فيما سقط بلايزرز للمرة الـ56 هذا الموسم حيث يقبع في المركز الرابع عشر في الغربية. (أ ف ب)

«المحترفون»: سينر إلى المركز الثاني

الكاراخستانية إيلينا ريباكينا التي احتفلت بمركزها الرابع، على غرار البولونية إيغا شفياتيك والأميركية كوكو غوف اللتين احتفظتا بالمركزين الأول والثالث، فيما تقبّع البيلاروسية اريينا سابالينكا في المركز الثاني. (أ ف ب)



بلغ الإيطالي يانك سينر أعلى تصنيف في مسيرته الاحترافية، بصعوده إلى المركز الثاني في التصنيف الجديد للاعبين كرة المضرب المحترفين، نتيجة فوزه بلقب دورة ميامي الأميركية، ثمانية دورات ماسترز الألف نقطة، بتغلبه على البلغاري غريغور ديميتروف 6-1 و6-1. وتقدم سينر إلى المركز الثاني على حساب الإسباني كارلوس ألكاراز الذي خرج من ربع نهائي ميامي على يد ديميتروف. ويبقى الصربي نوفاك ديوكوفيتش الذي غاب عن دورة ميامي، في الصدارة لأسبوع آخر، متقدماً بفارق 1015 نقطة على سينر و1080 نقطة على ألكاراز.

ولدى السيدات، صعدت الأميركية دانييل كولينز 31 مركزاً وأصبحت في المرتبة الـ22، بعد إحرازها لقب ميامي بفوزها في النهائي على

بونيفاييس يعود إلى ليفركوزن

قد يشارك المهاجم النيجيري الدولي فيكتور بونيفاييس مع باير ليفركوزن امام فورتونا دوسلدورف في نصف نهائي كأس ألمانيا لكرة القدم اليوم، بعد غياب ثلاثة أشهر بسبب الإصابة. وغاب بونيفاييس بعد خضوعه لجراحة في العضلات المقربة لفخذه، نتيجة إصابة تعرض لها أثناء الاستعداد لكأس أمم أفريقيا، لكن فريقه يقترب من تحقيق موسم تاريخي، إذ يتصدر الدوري الألماني بفارق 13 نقطة عن بايرن ميونيخ حامل اللقب في آخر 11 موسماً ولم يخسر في 39 مباراة في مختلف المسابقات. وكان بونيفاييس (23 عاماً)، القادم إلى ليفركوزن من أونيون برلين، هُزّ الشباك 16 مرة في مختلف المسابقات مع فريقه الذي يحارب أيضاً على جبهة الدوري الأوروبي (يوروبا ليغ) حيث يواجه وست هام الإنكليزي في ربع النهائي. (أ ف ب)



جورج الهلاني

g.elhani@nidaalwatan.com



الحكمة بمواجهة الرياضي الليلة...

لا يأس ولا إستسلام

بعيداً من النتائج الفنية وحسابات الريح والخسارة، تبقى للمواجهات التي تجمع فريقَي الحكمة والرياضي نكهة خاصة وطعم مختلف تماماً عن كل المباريات الأخرى منذ عقود من الزمن، حتى لو كان أحد هذين الفريقين الكبيرين طرفاً فيها.

صحيح أنَّ التفوق في اللقاءات المباشرة الأخيرة، إن كانت في إطار بطولة لبنان لكرة السلة، أو ضمن منافسات بطولة «وصل» لأندية غرب آسيا، مأل لمصلحة «أبناء المنارة»، لكنّ الجمهور الأخضر الوفي لم يياس ولم يستسلم يوماً، وبقي مشجعاً ومدافعاً عن فريقه بشكل شرس على مواقع التواصل الاجتماعي، مقدّماً مختلف الحجج والتبريرات التي ترتبط بالعاطفة أكثر من إرتباطها بالمنطق، وهو دعا إلى أوسع حضور في مدرّجات ملعب أنطوان الشويبي في نادي عزيز مساء اليوم الأربعاء، حيث سيخوض الحكمة مباراته الثانية مع الرياضي في السلسلة نصف النهائية لبطولة «وصل»، علماً أنَّ الخطأ فيها ممنوع مهما كان صغيراً، لأنّ خسارته يعني توديعه البطولة الإقليمية نهائياً وتمهّد الطريق أمام خصمه التقليديّ التاريخي لإكمال مشواره باتجاه اللقب.

أما في ما يتعلّق بالبطولة المحلية، فلا بدّ من الإشارة إلى أنَّ الفرق الأربعة التي ستأهّل إلى دور المربع الذهبي سترمي النتائج التي سجّلتها في المراحل السابقة خلفها، وسيكون كلّ فريق مرشحاً للتتويج في ختام الموسم بغضّ النظر عن مركزه الحالي في الترتيب العام إن كان متصدراً أو رابعاً، خصوصاً إذا حالفه التوفيق في إختيار الأجنبيّ «السوّر» المناسب الذي يمكن أن يشكل علامة فارقة في الأدوار النهائية، وفي هذا السياق تأخذ إدارات الأندية هذا الأمر بالحسبان لما يمكن أن يشكل نقطة تحوّل إيجابية في مسيرة فرقها ونتائجها، كما يبقى عامل الإصابات مقلقاً لجميع الفرق التي هي بأمس الحاجة إلى كامل لاعبيها، خصوصاً النجوم منهم، لكي تبقى ضمن دائرة المنافسة الجديّة على اللقب.

بطولة لبنان العامة

للقوس والنشاب داخل القاعة

نظّم الاتحاد اللبناني للقوس والنشاب بطولة لبنان العامة داخل القاعة على مسافة 18 متراً على ملاعب اللويزة الانجيلية بمشاركة أندية الشباب مار الياس، مون لاسال، الصفا، سان جورج حماليا، الكورة للقوس الرياضي وفيراج أكاديمي، وبحضور نائب رئيس اللجنة الاولمبية ونائب رئيس الاتحاد الاوروبي للقوس والنشاب ورئيس الاتحاد اللبناني للعبة جاك تامر، والأمين العام المساعد د. حسن شمس، وأمين الصندوق رئيس اللجنة الفنية فيليب تامر، وجاءت نتائج مرحلة التصنيفات كالآتي:

فئة الكبار على مسافة 18 متراً:

- 1 - جاك الرئيس (السان جورج حماليا)،
- 2 - إسماعيل وهبي (الكورة)، 3 - جوزف نصر (مون لاسال)، 4 - فيليب كوندكجي (الشباب مار الياس)

فئة الشباب (أ): 1 - جوزف كساب (الكورة)، 2 - بول كساب (نادي الصفا)، 3 - مجد شديد (الصفا).

فئة الشباب (ب): 1 - علي حرز (الشباب

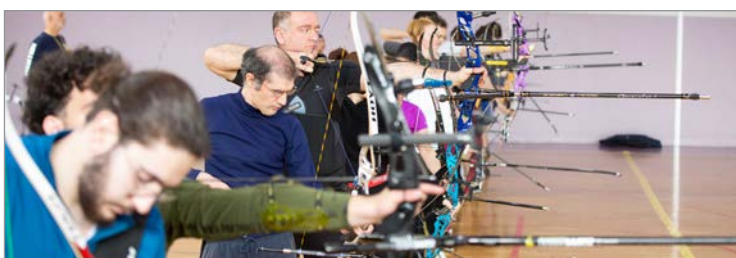
مار الياس)، 2 - زين كوبا (الصفا)، 3 - عمر الجمل (السان جورج حماليا).

فئة الشباب (ناشئين): 1 - سيزار الحويك (الشباب مار الياس)، 2 - جونسن نصر (مون لاسال)، 3 - شربل نصر (مون لاسال)، 4 - أنطوني بحشوشي (السان جورج حماليا).

فئة الإناث (أ): 1- سارة شلهوب (مون لاسال)، 2- ريم سبيليني (الكورة).

فئة الإناث (ب): 1- رواند غصيني (الصفا)، 2- ساشا ياغي (الشباب مار الياس)، 3- تيا خويري (مون لاسال).

وفي ختام المنافسات، توجه الرئيس تامر بالشكر إلى جميع المشاركين، وإلى لاعب منتخب لبنان توفيق شاهين الذي ساعد في التحكيم، مثنياً على الجهد الكبير الذي بذله رئيس اللجنة الفنية فيليب تامر من خلال حسن التنظيم والإعداد من أجل إنجاح البطولة، ثمّ تمّ تسليم الجوائز إلى الفائزين والفائزات، كما وُزعت ميداليات «تشجيعية» على بعض اللاعبين واللاعبات الذين شاركوا للمرة الأولى.



لقطة من المنافسات

رافيق خوري



لعبة الخطر والفرصة في الحرب المفتوحة

ليس في العالم بلد تسلم دولته، مهما تكن ضعيفة، بالتخلي عن دورها السيادي وقرارها لتنظيم إيديولوجي مذهبي كما جرى في لبنان. ولا أحد يجهل لماذا فرض تفاهم سوري - إيراني حصر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بـ «حزب الله»، وكيف تحول ذلك بعد الاحتلال إلى «مخصصة» الدفاع عن لبنان. والأدهى، ليس فقط إتهام كل من يدعو إلى عودة الوضع الطبيعي والقرار للدولة بأنه يُضعف البلد ويخدم العدو بل أيضاً كون «المخصصة» تتجاوز حماية لبنان إلى دور إقليمي والدفاع عن كل ما يتطلبه «محور المقاومة» بقيادة إيران. لكن جبهة الجنوب التي كانت مغلقة منذ القرار 1701 الذي أوقف حرب 2006 صارت مفتوحة لأطراف مختارة فلسطينية ولبنانية. والحجة هي إسناد «حماس» في حرب غزة عبر «مشاغلة» إسرائيل.

وحتى اليوم، فإن التصعيد محسوب، بحيث لا يؤدي إلى حرب مفتوحة. والسؤال اليومي، وسط التهديد الإسرائيلي بالذهاب إلى «حرب الشمال» هو: هل، وأحياناً متى، يُقدم العدو على تنفيذ تهديداته تحت ضغوط المستوطنين الذين جرى تهجيرهم من الجليل؟ وهل التهديد جدي، كما تحذر عواصم العالم، أم أنه وسيلة للتوصل إلى حل بالديبلوماسية؟ ماذا عن إستعداد «المقاومة الإسلامية» ضمن «محور المقاومة» الذي كان ولا يزال يركز في الخطاب على إزالة إسرائيل؟ وبالتالي، هل الحرب المفتوحة خطر أم فرصة؟

الواضح أن لاعبين كبيرين يمسكان بقرار الحرب المفتوحة: أميركا وإيران. والظاهر، ضمن التباين الأخير بين إدارة الرئيس بايدن وحكومة نتنياهو، أن أميركا باتت تمون جزئياً على إسرائيل التي تدرك صعوبة الحرب من دون الدعم الأميركي، وأن الجمهورية الإسلامية تمون عملياً على «حزب الله». لكن حرب غزة كشفت أمرين مهمين: أولهما أن خطاب طهران و«محور المقاومة» عن انتظار غلطة إسرائيلية للرد بحرب واسعة تقضي على الكيان الصهيوني هو مجرد شعار. وثانيهما أن الحسابات في جمهورية الماللي ومعها «وحدة الساحات ومحور المقاومة» أكبر بكثير من حسابات «حماس».

وبكلام آخر، فإن الحرب المفتوحة هي في نظر طهران، خطر لا فرصة. خطر، يقول الماللي إنه يؤدي إلى ما ليس مرغوباً فيه أقله خلال هذه الأيام، وهو «حرب بين أميركا وإيران». وفرصة يحاول نتنياهو استغلالها لتوريط واشنطن في حرب مع طهران. ففي إعلان البدء بعملية «طوفان الأقصى» دعا القائد العسكري لـ «حماس» محمد الضيف إلى «فتح كل الجبهات» في حرب كبيرة مع إسرائيل. وقبل أيام جدد دعوة «أبناء الوطن العربي والإسلامي إلى الزحف لحماية المسجد الأقصى وتحرير فلسطين». والرد بقي في حدوده المرسومة إيرانياً، بصرف النظر عن الخطاب العالي السقف. وفي الحاليين:

لبنان يدفع الثمن.

«كل حروب أميركا حروب خيار» يقول روبرت كاغان. وحرب «المشاغلة» في «وحدة الساحات» هي حرب خيار، وسط الأحاديث من طهران إلى بيروت عن «حرب اضطراب» هي الحرب المفتوحة.

تعَدُّ
الجمهورية التشيكية
أكبر مستهلك للبيرة.



2 نيسان... اليوم العالمي للتوحد

لبنان...

من الوحدة إلى التوحد

هل أُجبرت كيت على إعلان مرضها؟

شخصاً ما كان على علم بحالتها الصحية. وتم الاتصال بقصر كنسينغتون للاستفسار عن حالة كيت، ولم يُترك أي خيار سوى الإسراع في استباق القصة، حسبما قال المطلعون. ومن غير الواضح ما إذا كان التسريب جاء من داخل عيادة لندن، حيث خضعت الأميرة لعملية جراحية في البطن في كانون الثاني، أو من مكان آخر.

انتشرت معلومات تفيد بأن مساعدي قصر كنسينغتون في لندن سارعوا إلى نشر الفيديو الذي أعلنت فيه أميرة ويلز تفاصيل إصابتها بالسرطان في 22 آذار الماضي، بعد تسريب تشخيصها. ومع ذلك، قيل إن توقيت الفيديو لا علاقة له بالتهنئات التي دارت حول غيابها عن مناسبة عيد الفصح، ولكن لأن

وفاة آخر ناج أميركي من بيرل هاربور

مفجعة». وازدادت المسؤولية عن الجمعية غير الربحية المخصصة لتكريم ضحايا هجوم «بيرل هاربور»: «جسد لو كونتر ما يعني أنه يكون المرء من أبناء الجيل الأعظم، أي من أولئك الأميركيين الذين أنقذت شجاعتهم الجماعية وإنجازاتهم وتضحياتهم بلدنا من الطغيان»، مشيرة إلى أن «سيرته المهنية كانت مثالية في الحرية وكان يحض المدارس وأولياء الأمور والأميركيين العاديين باستمرار على عدم نسيان «بيرل هاربور» أبداً». (آ ف ب)

توفي عن عمر مئة وعامين آخر الناجين من السفينة الحربية «يو إس إس أريزونا» التي غرقت خلال القصف الياباني لقاعدة بيرل هاربور البحرية الأميركية. وكان لو كونتر الذي كان في العشرين يوم وقوع الهجوم المفاجئ على الأسطول الأميركي في المحيط الهادئ في 7 كانون الأول 1941 عنصراً على تلك السفينة الحربية، وساعد في إسعاف البحارة الذين أصيبوا. ووصفت رئيسة منظمة «باسيفيك هيستوريك باركس» إيلين أوتيردايك وفاة لو كونتر بأنها «خسارة



أقوى ليزر في العالم

يضمّ مركز أبحاث في رومانيا أجهزة قادرة على إطلاق أقوى شعاع ليزر في العالم، يعلّق عليه العلماء آمالاً كبيرة في مجالات عدة، من الصحة إلى الفضاء. في غرفة التحكم داخل المركز، تنشّط المسؤولة عن عمليات الإطلاق



برنامج يستنسخ الصوت بـ15 ثانية

وكانت OpenAI قد كشفت النقاب عن تقنية Voice Engine الجمعة، بعد ما يزيد قليلاً عن أسبوع من تقديم طلب علامة تجارية للحصول على الاسم. فتنافس بعض الشركات الناشئة على بيع هذه التقنية، وأصبح بعضها متاحاً للجمهور أو لعملاء تجاريين مختارين مثل استوديووات الترفيه.



ظهر في الأشهر الأخيرة نوع جديد من التزييف العميق (deep fake) لاستنساخ الصوت، حيث يُستخدم الذكاء الاصطناعي لمحاكاة صوتك. ويكفي لهذه التقنية المخيفة 15 ثانية فقط من الكلام المسجل لتتمكن من نسخ صوت أي شخص. وفيما لم تنح شركة OpenAI هذا البرنامج للاستخدام العام بعد، اعتبرت أنه ينطوي على خطورة كبيرة، معلنة: «نحن ندرك خطورة توليد خطاب يشبه أصوات الناس، وهذا يتصدر أولوياتنا خصوصاً قبيل الانتخابات». وأضافت: «نخطط لمعالجة هذه التكنولوجيا مع المختبرين الأوائل، لكننا لن نطلقها على نطاق واسع في الوقت الحالي بسبب مخاطر سوء الاستخدام».

انتونيا توما، هذا النظام القادر على الوصول إلى ذروة قدرها 10 بيتاواط (مليون مليار واط) لفترة قصيرة جداً لا تتخطى الفيمتو ثانية (واحد على مليون من المليار من الثانية).

ويقول المسؤول عن أنشطة الليزر في مجموعة «تاليس» الفرنسية إن الأمر تطلب عشرات الملايين من اليورو، و450 طناً من المعدات وتركيباً دقيقاً لتحقيق هذا المستوى الاستثنائي من الأداء. وتشمل التطبيقات المحتملة معالجة النفايات النووية عن طريق تقليل مدة نشاطها الإشعاعي، أو حتى «تنظيف الفضاء» المزدهم بكيمياء لا تحصى من الحطام. إلى ذلك، ثمة دول أخرى تسابق الزمن، مثل فرنسا أو الصين أو الولايات المتحدة، لتصنيع أجهزة ليزر أكثر قوة. (أ ف ب)



إعلانات: mediaunitagency

هاتف: +9611283300 - فاكس: +9611285956
بريد إلكتروني: infonews@media-unit.com

فكتوريا تاور، الطابق السابع، كورنيش بيار الجميل، الأشرافية - سجل تجاري 2054871
ص. ب 5011-116 بيروت، المتحف - هاتف: +9611613050، فاكس: +9611613064
الاشتراك السنوي: 2.000.000 ل.ل - هاتف: +9613983354، i.abiaki@nidaalwatan.com
للإشتراكات والإعلانات في طرابلس - الجيزات - هاتف: 78860742 - في البقاع - شتورا - الساحة - هاتف: 03542453

أسسها: ميشال مكنت
رئيس التحرير: بشارة شربل
المدير المسؤول: جورج برباري
e-mail: info@nidaalwatan.com



يومية سيادية مستقلة
تصدر عن:
الشركة الحرة للإعلام ش.م.ل.